المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي–تيسمسيلت–
معهد العلوم القانونية و الإدارية
قسم العلوم السياسية

السياسية الخارجية التركية تجاه الجزائر

2017–2002

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات أمنية و إستراتيجية

من إعداد الطالبة:
–زعتير سعدية

إشراف الدكتور:
– بتة الطيب

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور مرسي مشري.....**رئيسا**

الدكتور بتة الطيب.....**مشرفا و مقررا**

الدكتور زيتوني محمد.....**عضوا مناقشا**

السنة الجامعية: 2019/2018

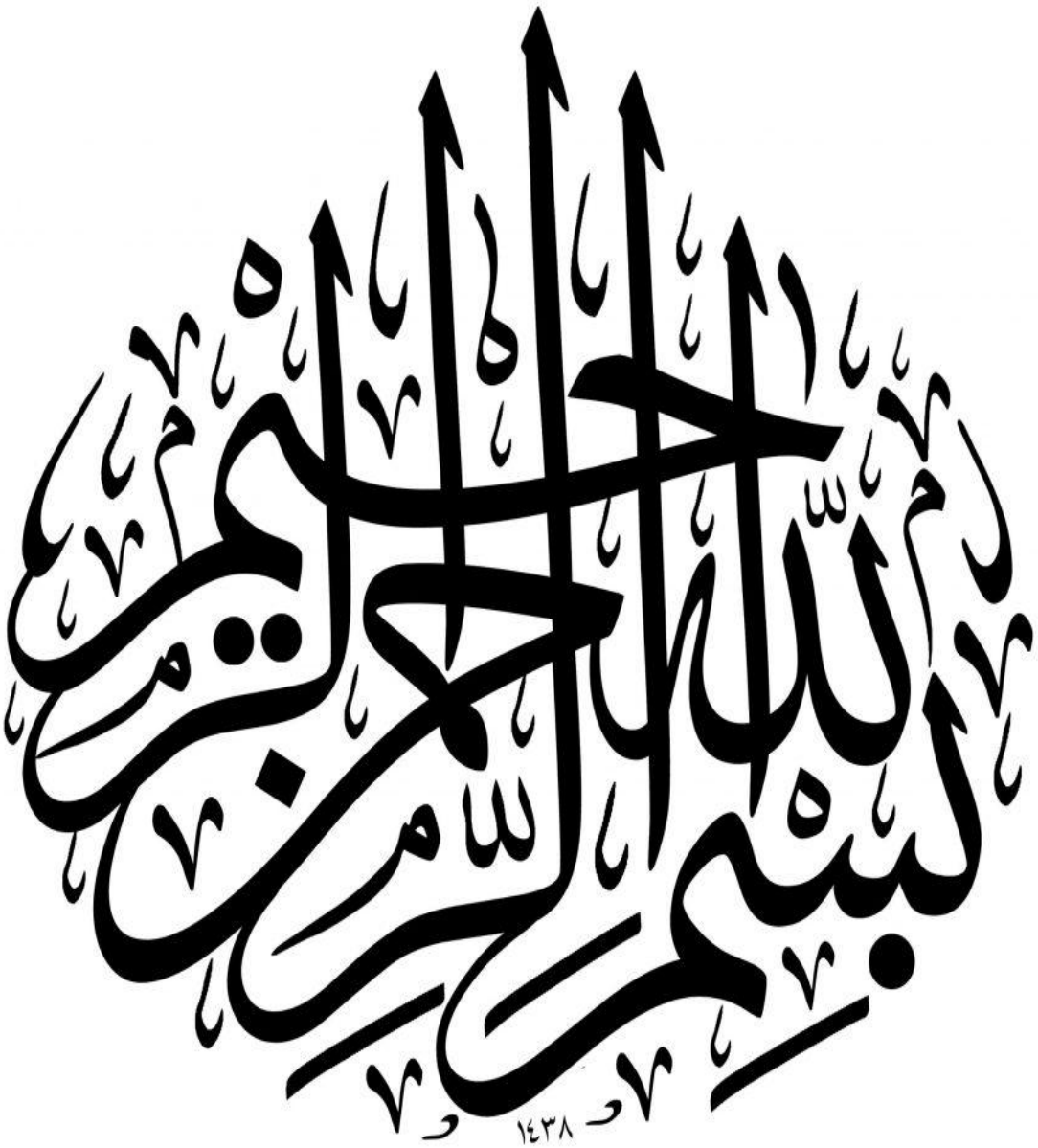
بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر و عرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات أن وفقنا لإكمال هذا العمل

ثم الشكر وكل الامتنان للأستاذ المشرف "**بتة الطيب**"، الذي قام بمتابعتي في كل خطوات إنجاز هذا البحث العلمي، ولم يبخل علي بتوجيهاته القيمة.

كما أخص بالشكر جميع أساتذة قسم العلوم السياسية الذين رافقونا طوال مشوارنا الجامعي و اللذين لهم الفضل لما نحن عليه اليوم.

و أشكر كل من قدم لي دعما خلال فترة إنجاز هذا البحث.

فجزاكم الله خير الجزاء و وفقني و إياكم لما يحبه ويرضاه .

إهـــــــــــــــــــــــــداء:

أهدي هذا العمل إلى:

والدي الكريمين حفظهما الله.

إلى محمد.

إلى إخوتي.

و إلى جميع أحبتي و أخص بالذكر سارة و أسماء.

خطة البحث

خطة البحث:

-مقدمة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية.

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية والمفاهيم ذات الصلة بها.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية.

المطلب الأول: إسهام مدرسة الواقعية الجديدة في تفسير السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: إسهام المدرسة الليبرالية في تفسير السياسة الخارجية.

المطلب الثالث: إسهام المدرسة البنائية في تفسير السياسة الخارجية.

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية وخصائصها.

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: خصائص السياسة الخارجية.

المبحث الرابع: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية وأهدافها.

المطلب الأول: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية.

الفصل الثاني: تطور السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر منذ العهد العثماني إلى غاية 2002م

المبحث الأول: سياسة الدولة العثمانية تجاه الجزائر حتى عام1830م.

المطلب الأول: الإطار الجيوسياسي لتركيا والجزائر.

المطلب الثاني: السياسة العثمانية في الجزائر إلى غاية1830م(احتلال الجزائر).

المبحث الثاني: السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر من1830م إلى 1960م.

المطلب الأول: التفاعل العثماني مع الاحتلال الفرنسي للجزائر.

المطلب الثاني: التحولات السياسية التركية تجاه الجزائر إبان سقوط الدولة العثمانية إلى غاية 1960م.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر من1960م إلى 2002م.

المطلب الأول: سياسة تركيا تجاه الجزائر في أعقاب انقلاب 27 مايو 1960م.

المطلب الثاني: العلاقات التركية الجزائرية مابين الحرب الباردة و 2002م.

الفصل الثالث: تحولات السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر من 2002م – 2017م

المبحث الأول: الإطار العام للسياسة الخارجية التركية.

المطلب الأول: البيئة السياسية التركية قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم.

المطلب الثاني: المرتكزات النظرية للسياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية.

المطلب الثالث: مبادئ السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية.

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر من2002م إلى2017م

المطلب الأول: المحدد السياسي و الإستراتيجي للسياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر.

المطلب الثاني: المحدد التاريخي والثقافي للسياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر.

المبحث الثالث: تحليل أداء السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر من2002م–2017م

المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر على المستوى السياسي.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر على المستوى الاقتصادي.

المطلب الثالث: السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر على المستوى الأمني.

-خاتمة.

مقدمة

مقدمة:

تعتبر منطقة الأناضول(تركيا حاليا) منطقة فاعلة سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي ولقد صور لنا التاريخ ذلك بشكل واضح فقد كانت اسطنبول عاصمة لأعظم إمبراطوريات على مر العصور وهي الإمبراطورية الرومانية، الإمبراطورية البيزنطية وأخيرا الإمبراطورية العثمانية، ولهذا تعد تركيا من خلال موقعها التاريخي والحضاري دولة مهمة في النسق الدولي للعلاقات الخارجية، إلا أنه وبعد إلغاء الخلافة العثمانية بموجب معاهدة لوزان وإعلان قيام الدولة التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك وإرساء العلمانية وتعزيز الدولة القومية، أدارت تركيا ظهرها عن محيطها الحضاري والتاريخي واتجهت نحو الغرب، ومن دلائل هذا التوجه انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي، ومحاولات الانضمام إلى الاتحاد الأوربي.

إلا أنه ومع مطلع الثمانينات من القرن الماضي بدأت تركيا بالتوجه نحو عمقها التاريخي والاستراتيجي وقد عزز هذا التوجه وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم بعد فوزه في الانتخابات عام 2002م، فكان هذا نقطة تحول فاصلة في توجه تركيا إلى العمق الإسلامي والعربي، وأحدث الحزب تغييرا كبيرا في سياسة تركيا الخارجية والتي أصبحت تقوم على رؤية مختلفة من خلال تقديم قراءة دقيقة لموقع تركيا الاستراتيجي، وعمقها التاريخي والحضاري.

ولعل التوجه التركي نحو القارة الإفريقية عموما، والجزائر على وجه الخصوص برهان واضح على التحول الواضح في معالم السياسة الخارجية التركية وانفتاحها على العالم ومحاولة الرجوع إلى تاريخها السابق.

فرغم أن العلاقات التركية الجزائرية عرفت تباعدا كبيرا وفتورا واضحا في الفترة السابقة، إلا أن تركيا ومن خلال صناع القرار الجدد لها سعت إلى إثبات مركزيتها في العلاقات الدولية من خلال الإستراتيجية الجديدة لسياستها الخارجية والتي تنطلق من استغلال كل الأوراق المتاحة على المستوى الإقليمي والدولي، وبما أن الجزائر هي دولة فاعلة ومحورية في محيطها الإقليمي، وتعتبر أيضا عمقا استراتيجيا لتركيا إذا ما عدنا إلى تاريخها الحضاري، فإنه لابد أن يكون لها مكانة واضحة لدى صانع القرار التركي الذي عاد إلى محيطه الحضاري والتاريخي بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم.

-**أهداف و أهمية البحث:** يهدف هذا البحث إلى:

1-التعرف على تطور السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر منذ العهد العثماني وإلى غاية الوقت الحالي.

2-تحديد المرتكزات النظرية للسياسة الخارجية التركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم.

3-التعرف على محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر .

4-تفسير كيف طبقت تركيا سياستها الخارجية تجاه الجزائر.

وتكمن أهميته في:

1-الاهتمام العربي بالتجربة التركية خاصة بعد التجربة الجديدة بقيادة حزب العدالة والتنمية ولذلك كان لابد من تقديم إضافة لمحاولة الاسفادة من التجربة التركية.

2-إن موضوع السياسة الخارجية تجاه الجزائر هو محاولة فهم ماترمي إليه تركيا من خلال رؤيتها الجديدة في السياسة الخارجية يأتي هذا تزامنا مع ما عرفته المنطقة العربية من تحولات سياسية وكيف أثرت في صياغة القرار التركي للتكيف مع المعطيات والأحداث.

-**أسباب اختيار الموضوع:** هناك عدد من الأسباب الدافعة لاختيار هذا الموضوع، منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي، وهذا ما سيتم توضيحه في الأسطر التالية.

الأسباب الذاتية:

-الاهتمام بالقضايا ذات التوجه الإسلامي، خاصة إذا ما علمنا أن حزب العدالة والتنمية هو ذو جذور إسلامية، وهناك من يصفه على أنه يمثل الإسلام المعتدل في تركيا.

-النهضة التركية والتي أصبحت نموذجا يحتذي به بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم والرغبة والطموح في محاكاة هذه التجربة في الجزائر.

الأسباب الموضوعية:

-الاختلاف الكبير الذي عرفته تركيا في مبادئ سياستها الخارجية والتغير في المرتكزات النظرية لها، من خلال محاولة تركيا بالرجوع إلى عمقها الاستراتيجي والتاريخي من خلال الرؤية الجديدة لصناع القرار الجدد في تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية.

-كيفية نظر صانع القرار التركي إلى الجزائر، وما هي الخبرة الموجودة في التعامل بين البلدين أي هل كانت في إطار تعاوني أو صراعي.

-إشكالية البحث:

إن دراسة السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر، تعني محاولة فهم طبيعة نظرة صانع القرار التركي لهذه الأخيرة وفيما تتمثل أهم المحددات التي تعتمدها هذه السياسة الخارجية في رسم إستراتجيتها تجاه هذا البلد الذي له مجموعة من المقومات التي تؤهله أن يكون شريكا إستراتيجيا لها، خاصة في إطار الرؤية الجديدة للسياسة الخارجية التركية والتي جاء بها حزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى الحكم والتي تنطلق من العمق الإستراتيجي لتركيا.

في هذا الصدد يتشكل التساؤل التالي :

هل نجحت السياسة الخارجية التركية في بناء علاقات تعاونية مع الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2002م إلى 2017م ؟

حتى تتم الإجابة عن الإشكالية الرئيسية ينبغي أن نطرح **التساؤلات الفرعية التالية :**

1-هل نجحت السياسة الخارجية التركية في إرساء علاقات إيجابية مع الجزائر على المستوى السياسي؟

2-هل تمكنت المساعي الاقتصادية للسياسة الخارجية التركية من تطوير علاقتها مع الجزائر ؟

3- هل كان للسياسة الأمنية التي انتهجتها السياسة الخارجية التركية دور في تقوية علاقاتها بالجزائر؟

-الفرضيات:

الفرضية الرئيسية : وقد انطلقت الدراسة من فرضية رئيسية تمثل إجابة مؤقتة عن الإشكالية الرئيسية وقد تمت صياغتها بالشكل التالي:

وصلت السياسة الخارجية التركية إلى حد كبير من توطيد للعلاقات بينها وبين الجزائر ونجحت في السير في منحى تعاوني معها في أغلب المستويات.

الفرضيات الفرعية: ولإثبات مدى صحة أو خطأ الفرضية الرئيسية المطروحة لا بد من طرح عدد من الفرضيات الفرعية والتي كانت على النحو التالي:

1-فشلت السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية من بناء علاقات قوية مع الجزائر على المستوى السياسي.

2-كان للمساعي الاقتصادية التي رسمتها السياسة الخارجية التركية دور إيجابي في تطوير العلاقات مع الجزائر.

3-عرفت السياسة الأمنية التي انتهجتها السياسة الخارجية التركية قصورا في بناء علاقات إيجابية مع الجزائر.

-**الدراسات السابقة:** هناك عدد من الأدبيات السابقة التي اعتمد عليها الباحث في إعداد موضوعه والتي لها صلة مباشرة بمتغيرات الدراسة نذكر منها:

-مذكرة ل: بوزيدي يحي، **السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد 2002**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة، (جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013)، وانطلق هذا البحث من إشكالية رئيسية تدور حول ماهية طبيعة السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية ؟ وقد تطرق البحث المذكور إلى السياسة الخارجية التركية فيما يخص الإطار المؤسساتي والإيديولوجي وانعكاسات صعود حزب العدالة والتنمية على السياسة الخارجية التركية، كما تم تسليط الضوء على أبعاد العلاقات التركية المغاربية (البعد الحضاري، البعد السياسي، البعد الاقتصادي)، بالإضافة إلى توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة المغاربية ، وكانت أبرز النتائج التي توصل إليها البحث أن تركيا وبعد الانسلاخ عن محيطها التاريخي والحضاري عادت إليه بقوة بعد 2002م، والدليل على ذلك الإنجازات في الميدان، وذلك من خلال عمل تركيا على إشراك مؤسسات المجتمع المدني خاصة العلمية منها في تعميق هذا التقارب مع الدول المغاربية.

وقد تم الاعتماد على هذه الدراسة في البحث خاصة فيما يتعلق بالعلاقات التركية الجزائرية على المستوى السياسي وحتى الاقتصادي.

-مقال لـــ: شلغوم نعيم، "المحددات المؤثرة في توجيه سياسة تركيا الخارجية نحو توطيد علاقتها بالجزائر"، **سياسات عربية**، ع.17، (نوفمبر/2015)، حيث انطلق هذا المقال من إشكالية رئيسية هي: ما مدى تأثير الإرث التاريخي والنسق العقائدي في توجيه السياسة الخارجية التركية نحو توطيد علاقتها بالجزائر وما هي حدود هذا التأثير ومستوياته ؟ حيث تطرق المحور الأول من المقال إلى: الثابت والمتغير في توجهات سياسة تركيا الخارجية أما

المحور الثاني فكان حول المحددات المعتمدة في تطوير سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها على العلاقات التركية الجزائرية ، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن العلاقات التركية الجزائرية متأثرة بالإرث التاريخي والثقافي المشترك بين البلدين كما أنه لا يمكن إهمال الجانب البراغماتي والذي يمثله الاقتصاد بالدرجة الأولى خاصة وأن تركيا تمثل قوة اقتصادية بارزة في الوقت الحالي ودخول الجزائر معها كشريك اقتصادي سيعزز العلاقات أكثر بين البلدين ويساهم في المنفعة المتبادلة بينهما، ولقد تم الاعتماد على هذا المقال في هذا البحث فيما يتعلق بالمحددات التي اعتمدتها تركيا في صياغة سياستها الخارجية تجاه الجزائر .

-مقال لـــ: بوساحة آمال، غراب محمد رفيق، "التحولات الإقليمية العربية وانعكاساتها على العلاقات التركية الجزائرية "، **الطريق الدراسي والعلوم الاجتماعية** ، ع. 6، (04/مارس/2019).

وانطلق هذا المقال من إشكالية رئيسية هي: ما مدى تأثر الرؤى السياسية للبلدين بالتحولات الإقليمية العربية وانعكاساتها على علاقاتهما ؟

حيث يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقات التركية الجزائرية في ظل التحولات التي شهدتها المنطقة العربية، فتناول المحور الأول العلاقات التركية الجزائرية: قراءة تاريخ النشأة وكرونولوجيا التطور، أما المحور الثاني فكان حول العلاقات التركية الجزائرية من مختلف أبعادها، في حين خصص المحور الثالث لانعكاسات التحولات الإقليمية العربية على العلاقات التركية الجزائرية ، وخلصت الدراسة إلى أن تركيا قد أعادت صلتها بالعالم الإسلامي والعربي بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، وكان للسياسة المتعددة الأبعاد التي انتهجها القادة الأتراك بالإضافة إلى مبدأ تصفير المشكلات دور كبير في تعزيز التعاون بين تركيا والجزائر، ويعد العامل الاقتصادي عاملا مهما في تعميق هذا التعاون خاصة وأن الاستثمارات التركية بالجزائر تتسم بالجدية .

وتم الاعتماد على هذا البحث فيما يخص الجانب السياسي والاقتصادي للعلاقات التركية الجزائرية خاصة بعد التغيرات الكبيرة التي طرأت في المنطقة العربية والتي كان لها تداعيات كثيرة على هذه العلاقات .

-كتاب ل- أوغلو أحمد داوود، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة: جابر الثلجي، طارق عبد الجليل، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010).

حيث صاغ مؤلف الكتاب إستراتيجية شاملة للسياسة الخارجية التركية ،حيث يستعرض في القسم الأول من الكتاب الإطار المفاهيمي و التاريخي للقوة التركية، وفي القسم الثاني الواقع الجيوسياسي لتركيا أثناء الحرب الباردة، انطلاقا من المناطق البرية البحرية القريبة وانتهاء بالمناطق القارية .

أما القسم الثالث فهو يستعرض علاقات تركيا بكل الدول ذات التأثير المتبادل، من الولايات المتحدة الأمريكية إلى حلف شمال الأطلسي، الإتحاد الأوربي إلى العالم الإسلامي والشرق الأوسط، بالإضافة إلى إيران و إسرائيل و انتهاء بالقوقاز و آسيا الوسطى، وفي نهاية الكتاب تم استعراض السياسات التطبيقية لنظرية العمق الإستراتيجي متناولا كل القضايا المتعلقة بالسياسة الداخلية والخارجية مركزا على منطقة الشرق الأوسط، ومبرزا الدور الذي يمكن لتركيا أن تضطلع به تعزيزا لمكانتها من خلال التوفيق بين عمقها التاريخي والإستراتيجي ، ولعل أبرز ما توصل إليه هذا الكتاب هو العمق التاريخي و الحضاري لتركيا والذي كان لابد من استغلاله خاصة و أن تركيا ذات موقع استراتيجي مهم، وكان لصناع القرار الجدد في تركيا الدور الكبير في تعزيز هذه الرؤية الاستراتيجية.

وقد تم الاعتماد على هذا الكتاب فيما يخص المبادئ الجديدة للسياسة الخارجية التركية و العمق الإستراتيجي الذي تنطلق منه تركيا في بناء علاقتها بالدول.

إلا أنه من خلال رصد الدراسات السابقة لم يتم العثور على بحث قد تطرق إلى جميع التفاصيل التي تخص العلاقات التركية الجزائرية بل كان في الغالب يتعرض إلى جزئية منها أو إعطاء هذه العلاقات في قالب عام.

-**حدود البحث:** يتحدد موضوع هذا البحث بحدود زمانية ومكانية وموضوعية توضحها الأسطر التالية

الحدود الموضوعية: حيث يتناول هذا البحث السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر.

الحدود الزمانية: حيث حددت بالفترة الممتدة من 2002م -2017م، مع الأخذ بعين الاعتبار التطور التاريخي للعلاقات التركية الجزائرية .

الحدود المكانية: حيث يركز البحث على تركيا والجزائر بوصفه يقول على تحليل السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر .

-**الإطار المنهجي والنظري:** هذا البحث محكوم بإطار منهجي ونظري ارتآه الباحث بما يتلاءم مع طبيعة الموضوع وهذا ماسيبين فيما يلي:

-**الإطار المنهجي:**

في إطار التكامل المنهجي و نظرا لطبيعة البحث فقد تم الاعتماد على أكثر من منهج، وفيما يلي بيان المناهج المستخدمة في هذا البحث:

المنهج التاريخي:

ويعرف المنهج التاريخي بأنه منهج يتعامل مع مغزى و أهمية المعلومات الكامنة في التاريخ البعيد منه والقريب، حيث أن التاريخ هو مجموعة من الظواهر و الأنشطة البشرية والإنسانية وعلى الباحث أن يقوم بدراستها وفحصها، و الأنشطة والظواهر التاريخية لا تقتصر على موضوع واحد أو مجال واحد ولكنه قد يستخدم مع كافة المواضيع والمعارف البشرية .[1]

ونظرا لتضمن البحث على التطور التاريخي للسياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر كان لابد من الاعتماد على هذا المنهج الذي يستند إلى الأحداث التاريخية في فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، إذ لا يمكن إدراك تطور أي حالة سياسية في معزل عن مجالها التاريخي ولذا كان لابد من الرجوع إلى التطور التاريخي للظواهر .

المنهج الوصفي :

يعرف المنهج الوصفي على أنه مجموعة من الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتمادا على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلا كافيا ودقيقا لاستخلاص دلالتها و الوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة أو الموضوع محل الدراسة، وعلى الرغم من أن الوصف الدقيق المتكامل هو الهدف الأساسي للبحوث الوصفية إلا أنها كثيرا ما تتعدى الوصف إلى التفسير وذلك في حدود الإجراءات المنهجية المتبعة وقدرة الباحث على التفسير و الاستدلال.

حيث تم الاعتماد عليه في وصف السياسة الخارجية التركية خاصة فيما يتعلق بالمبادئ والمرتكزات النظرية.

[1]-أحمد عارف العساف ،محمود الوادي ، **منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإدارية** (عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2011)، ص.119-120.

المنهج التحليلي :

ويعرف المنهج التحليلي على أنه المنهج الذي يقوم الباحث من خلاله بدراسة كافة الإشكاليات العلمية مستخدما عدة طرق كالتركيب و التفكيك والتحليل .

ولقد تم الاعتماد على هذا المنهج في هذا البحث فيما يخص تحليل أداء السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر في مختلف أبعادها.

-الإطار النظري:

لقد تم الاعتماد على نظرية **الدور** في هذا البحث والتي تعتمدها تركيا في رؤيتها الإستراتيجية تجاه الدول عامة والجزائر خاصة.

نشأت نظرية الدور وتطورت في إطار علم الاجتماع الغربي منطلقة من أسس اجتماعية بالدرجة الأولى، بغية فهم موقع الفرد و تأثيره في السياسة الداخلية والخارجية.

انطلاقا من النجاح الذي حققته نظرية الدور في تحليل سلوك الفرد في الحياة الاجتماعية، حاول بعض الباحثين الاستعانة بها في دراسة الظواهر السياسية ونقلها إلى حقل العلاقات الدولية، فقد تم نقل مفهوم الدور إلى مجال السياسة لدراسة دور الدولة كفاعل ضمن مجموعة من الفواعل الأخرى، على اعتبار أن الدولة تعبر عن إرادتها ضمن سلوك سياسي خارجي. فنظرية الدور من المنظور السياسي تهتم بدراسة سلوك الدول بوصفها أدوارا سياسية تقوم بها الوحدات في المسرح السياسي الدولي.

والدور هو مجموعة من الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في إطار تحقيق أهداف سياستها الخارجية.

ونتيجة لاستخدام نظرية الدور فإنه أصبح بالإمكان توقع أدوار الدول وذلك اعتمادا على تحليل المعطيات والبيانات حول المحددات المتوفرة لديها وتسمى مصادر الدور، وهذا يقود إلى تحديد الدور وتوصيفه.

وهكذا فإن نظرية الدور تقوم في الأساس على وجود تفاعلات وتوجهات ونشاطات ورغبات وعلاقات تقوم الدولة بالالتزام بها في إطارها الإقليمي والدولي.

ويمكن اعتبار مفهوم الدور من منظور صانعي السياسات بالأطر العامة للقرارات التي تلائم دولهم، أما مفهوم الأدوار الوطنية فيرتبط ارتباطا وثيقا بالتوجهات والقواعد الأساسية ويعكس شكل الميل نحو العالم الخارجي.

-التقسيم العام للبحث:

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية التي انطلق منها هذا البحث فقد تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وخاتمة وثلاثة فصول، فالفصل الأول عبارة عن إطار عام للسياسة الخارجية حيث تعلق بالجانب المفاهيمي لها، فتم فيه التطرق إلى تعريفها وارتباطها ببعض المفاهيم الأخرى ذات الصلة بها، بالإضافة إلى إسهام المدارس النظرية في تفسيرها، مع ذكر محدداتها وخصائصها، وكذلك أدوات تنفيذها وأهدافها .

أما الفصل الثاني فهو عبارة عن دراسة في السياق التاريخي لتطور السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر، فتم التطرق فيه إلى السياسة الخارجية التركية منذ الاستنجاد الجزائري بالدولة العثمانية، مرورا بالعلاقات السياسية إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، وثم التطرق للسياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر ما بعد قيام الدولة التركية في مختلف الفترات وصولا إلى سنة 2002م.

في حين أن الفصل الثالث كان عبارة عن تحليل للسياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر منذ 2002م إلى 2017م وهي فترة حكم حزب العدالة والتنمية، فتم إعطاء إطار عام لتطور السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية وكيف كان هناك اختلاف في المرتكزات النظرية والمبادئ، ومن ثم إعطاء المحددات التي تعتمد عليها تركيا في رسم سياستها تجاه الجزائر، وبعدها تحليل أداء هذه السياسة الخارجية على المستوى السياسي والاقتصادي و الأمني، وختم البحث بخاتمة تضمنت الإجابة عن الإشكالية الرئيسية واختبار مدى صحة الفرضية من خطئها بالإضافة إلى عدد من التوصيات.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية

إن الباحث في الممارسات العملية لأي ظاهرة لابد وأن يتطرق إلى الإطار النظري الخاص بها، حيث لا يمكن للنظرية الانفصال عن الممارسة وإلا سوف تكون الدراسة ارتجالية، لكن هذا لا يعني أن يكون التلازم تاما، لأن كل ممارسة لنظرية معينة تتأثر بالواقع الذي تكون فيه.

وبما أن هذا البحث بصدد دراسة السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر فلا يمكن القيام بذلك دون التطرق إلى الإطار النظري للسياسة الخارجية، وهذا ما سيتم دراسته في هذا الفصل.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية

يمر مفهوم السياسة الخارجية في دراسة علم السياسة والعلاقات الدولية كثيرا، ولهذا تم تحديد هذا المبحث للتعريف بها وتقديم توضيح للمفاهيم ذات الصلة بها.

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية

لقد تعددت تعريفات السياسة الخارجية ولا يوجد تعريف جامع لها، حيث أن كلا يعرفها حسب وجهة نظره، أو المدرسة التي ينتمي إليها ،وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى أهم التعريفات التي قام بها الباحثون للسياسة الخارجية.

يذهب الكثير من المهتمين بالعلاقات الدولية إلى تقسيم سلوكيات الدول تامة السيادة إلى تصرفات وسلوكيات تمارسها الدولة داخل إقليمها وهو ما اتفق على تسميته بالسياسة الداخلية، وتصرفات وسلوكيات تمارسها خارج إقليم الدولة وهو ما يطلق عليه اصطلاح السياسة الخارجية، وبواسطة هذا النوع الثاني من التصرفات تدخل الدولة في شبكة من الارتباطات والعلاقات متعددة الأوجه والمواضيع مع أطراف خارجية أخرى بغية تحقيق مجموعة من المآرب.[1]

فإذا كانت السلوكيات الداخلية للدولة يمكن تحديدها وإدارتها في إطار ما يسمى بسلطة وسيادة الدولة على إقليمها، فإن سلوكياتها الخارجية أصبحت أكثر تنوعا وتعقيدا أو ترابطا نتيجة تطور واتساع وظائف الدولة و تقدم وسائل الاتصال وزيادة عدد الدول والأشخاص القانونية الدولية الأخرى، وعلى هذا الأساس ازدادت أهمية السياسة الخارجية وأصبحت أكثر

[1]–حسين بوقارة، **السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل** ، (الجزائر: دار هومة، 2012)، ص.14.

تعقيدا وتنوعا من حيث أبعادها و مظاهرها، بعد أن كانت وقت المنهج التقليدي مجرد ظاهرة بسيطة تتمحور أساسا حول فكرة الأمن القومي والوسائل الكفيلة بحفظه .[1]

تعددت وتنوعت التعاريف المقدمة من قبل الباحثين والمفكرين نتيجة لهذا التطور والتعقيد في هذا الحقل بين تعاريف تركز على نشاط الدولة وتعاريف أخرى تعتبرها برنامجا عمليا

يقدم "جورج مودلسكي" في كتابه "نظرية السياسة الخارجية" تعريفا يرتبط بالنشاط الخارجي للدول حيث يرى أن السياسة الخارجية هي نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى و لأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية .[2]

ويقدم "حامد ربيع" تعريفا آخرا للسياسة الخارجية يراعي فيه مسألة المجال الذي تختص به السياسة الخارجية، حيث يرى أنها جميع صور النشاط حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية لأن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التغيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي يطلق عليه اسم السياسة الخارجية.[3]

وعرف "تشارلز هيرمان" السياسة الخارجية على أنها تتألف من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية.[4]

وحاول بعض الباحثين تقديم السياسة الخارجية على أنها برنامج أو منهج للعمل فعرفها "كورت" بأنها برنامج الغاية منه تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لاتصل إلى الحرب.[5]

أما "بلانو" و "ألتون" فقد عرفاها بأنها منهاج مخطط للعمل يطوره صانع القرار في الدولة تجاه الدول الأخرى أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية.

ويعرفها "فاضل زكي" بأنها الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول، ويعرفها محمد السيد سليم بأنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون

---

[1] -حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص ص.14-15.

[2] -Peu Ghosh, **International relations**, (Newdelhi :learning private limited ,2009), p.94.

[3] -محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**،(القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،1998)، ص.9.

[4] -**المكان نفسه**.

[5] -أحمد نوري النعيمي،**السياسة الخارجية**، (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع،2011)، ص.19.

الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي.[1]

ويقدم "جيمس روزنو" تعريفا لها بأنها منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق و الأهداف المحددة سلفا.[2]

يعتبر كل من تعريف "روزنو" و "سليم" من التعاريف الأقرب إلى الدقة والشمول لجميع أبعاد السياسة الخارجية، لكن تبقى مسألة البرمجة التخطيط في السياسة الخارجية تثير الكثير من الغموض والالتباس ذلك لأنه لا يمكن القيام بعملية البرمجة والتخطيط بنفس الدقة والمصداقية التي تميز السياسات الداخلية في البيئة الدولية المتميزة بالتطور السريع بمتغيرات غير مرئية في الكثير من الأحيان.[3]

ويقدم "حسين بوقارة" تعريفا للسياسة الخارجية يحاول من خلاله إضافة لبنة جديدة وتجاوز الغموض والتناقض الذي يميز جل تعاريف السياسة الخارجية، فيرى أنها تلك الأفعال وردود الأفعال والمواقف العلنية والضمنية التي تصف وتصيغ مجموعة من الأهداف و الأولويات و الإجراءات التي توجه سلوك الدول في علاقتها بالفواعل الأخرى انطلاقا من التنسيق الفكري والعقائدي الذي تؤمن به، فهو الذي يساعد في تحديد طبيعة و محتوى وتوجه السياسات الداخلية للدول.[4]

من خلال هذه التعاريف المقدمة نستنتج أنه من أجل تقديم تعريف واضح ودقيق وشامل للسياسة الخارجية يجب أن يتضمن العناصر التالية :

-أن السياسة الخارجية عبارة عن سلوكيات خاضعة لتأثيرات البيئة الداخلية والخارجية وهي بذلك تكون مزيجا من أفعال مبرمجة مسبقا ومواقف وردود أفعال لأحداث وقضايا خارج نطاق ما تم برمجته.

-أن هذه السلوكيات هي سلوكيات رسمية صادرة عن صناع القرار و الممثلين الرسميين للدولة بشكل علني أو ضمني.

---

[1]-محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص ص.10-13.

[2]-**المرجع نفسه**، ص.11.

[3]-حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص ص.17-18.

[4]-**المرجع نفسه**، ص.19.

-أن هذه السلوكيات هي سلوكيات تعتمدها الدول في تفاعلها مع بيئتها الخارجية فهي موجهة للوحدات الدولية سواء كانت دولا أو فواعل أخرى يكون هدفها تحقيق مجموعة من الأهداف المحددة سلفا.[1]

المطلب الثاني: السياسة الخارجية والمفاهيم ذات الصلة بها

ترتبط أي ظاهرة بظواهر أخرى مشابهة لها، وتعتبر السياسة الخارجية هي الأخرى ذات علاقة بمفاهيم ذات صلة بها، وفي هذا المطلب سيتم تسليط الضوء على هذه المفاهيم وهي: السياسة الداخلية، السياسة الدولية، العلاقات الدولية، الدبلوماسية والإستراتيجية.

1-السياسة الخارجية والسياسة الداخلية:

على الرغم من انه بجب الاعتراف بالفوارق الأساسية الموجودة بين طبيعة المحيط الذي تمارس فيه السياسة الداخلية و طبيعة المحيط المتعلق بالسياسة الخارجية فإنه من غير الممكن الفصل التام أو حتى معارضة هذين الحقلين التابعين للنشاطات الحكومية .[2]

إن صنع السياسة الخارجية يخضع أساسا للسياسة الداخلية ويمكن القول في هذا المجال بأن السياسة الخارجية هي استمرارية السياسة الداخلية، وعلى هذا الأساس فإن صياغة السياسة الخارجية تتأثر بالمحيط الداخلي سواء على مستوى الفرد والقيادة، أو على مستوى الجماعة، طبيعة المجتمع وخصائصه المرحلية، أو على مستوى حالات العلاقات السلمية.[3]

كما أن المكانة التي اتخذتها المواضيع الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية في حقل السياسة الخارجية قد أدت إلى زوال احتكار وزارة الخارجية هذه السياسة، حيث أن أغلب الوزارات قد دخلت في أيامنا هذه الساحة الدولية، فمثلا وزارة الداخلية عندما يتعلق الأمر بالأمن الداخلي للدولة كالتعاون الدولي في التصدي للإرهاب والجريمة المنظمة وهكذا يمكن القول أن لكل نشاط حكومي بعدا دوليا ولا يمكن لوزارة الخارجية إلا أن تنسق هذه النشاطات المتعددة.[4]

2-السياسة الخارجية والسياسة الدولية:

---

[1]-حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.19.

[2]-فيليب برايار، محمد رضا جليلي، **العلاقات الدولية**، ترجمة: حنان فوزي حمدان، (بيروت: دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، 2009)، ص.74.

[3]-أحمد نوري النعيمي، **مرجع سابق**، ص.47.

[4]-فيليب برايار، محمد رضا جليلي، **مرجع سابق**، ص ص 78-79.

إن أي سياسة خارجية حينما تخرج وراء حدود الدولة فإنها تلتقي بغيرها من السياسات الخارجية للدول الأخرى وهي تسعى للبحث عن إنجاز أهدافها وقيمها، و إن التفاعل الناجم عن ذلك يطلق عليه السياسة الدولية، أي التفاعل السياسي الدولي الذي ينطوي في آن واحد على نمط من الصراع والتعاون.[1]

ويعرف "جوزيف فرانكل" السياسة الدولية بأنها تتضمن السياسات الخارجية للدول في تفاعلاتهم المتبادلة بالإضافة إلى تفاعلاتهم مع المنظومة الدولية ككل ومع المنظمات الدولية ومع الجماعات الاجتماعية من غير الدول بالإضافة إلى فعل المنظومة الدولية والسياسات المحلية لكل الدول.[2]

تعد دراسة السياسة الدولية هي أكثر تعقيدا من دراسة السياسة الخارجية بسبب حالة عدم التجانس بين عناصر البيئة التي نعيش فيها، فالسياسة الدولية هي جمع من الوقائع التي تختلف فيها الوحدات واللاعبون أو مجموعة الأمم في القوة والموارد و الأنظمة أو في الغايات المرغوبة وتسعى لحل خلافاتهم بأي وسيلة مختلفة ومقبولة.[3]

إذن فالفرق بين السياسة الدولية والسياسة الخارجية يكمن في أن عناصر هذه الأخيرة تتمثل في الأفراد والمؤسسات و الأحزاب، في حين أن عناصر السياسة الدولية هي الدول و المنظمات الدولية والجماعات الناشطة الأخرى و هكذا فعنصر التحليل في السياسة الخارجية هو غير عنصر التحليل في السياسة الدولية ولكل منهما مجاله الخاص في الدراسة .[4]

3-السياسة الخارجية والعلاقات الدولية:

يعد مصطلح العلاقات الدولية مصطلحا حديث النشأة لأن الدولة القومية هي المصدر الأساس في تنظيمها، وقد دخل هذا المفهوم إلى حيز الواقع العملي في القارة الأوربية في نهاية القرن الثامن عشر بعدما انتشر في أرجاء العالم كافة [5]، ويرى "دانيال كولارد" بأن دراسة العلاقات الدولية تضم العلاقات السلمية والحربية بين الدول ودور المنظمات الدولية وتأثير القوى الوطنية ومجموع المبادلات والنشاطات التي تعبر الحدود الوطنية.[6]

---

[1]-سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية** (بغداد: دار وائل للنشر، 2006)، ص.18.

[2]-**المكان نفسه** .

[3]-**المرجع نفسه**، ص.19.

[4]-**المرجع نفسه**،ص ص.20-21.

[5]-محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص.38.

[6]-سعد حقي توفيق، **مرجع سابق**، ص.13.

ويرى "ماكيلاند" بأنها دراسة التفاعلات بين أنواع معينة من الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة والمحيطة بالتفاعلات.[1]

يمكن القول على هذا الأساس أن العلاقات الدولية لا تنحصر فقط في السياسات الخارجية للدول لأن الأخيرة عبارة عن عملية تتم داخل الدولة وعادة ما يكون صانع القرار على علم واطلاع بمختلف بدائلها واختياراتها، بينما الأولى هي نتيجة تفاعلات متعددة صراعية وتعاونية بين مختلف الفواعل في النظام الدولي.[2]

ومن ثم يمكن أن نستنتج بأن العلاقات الدولية أوسع في مداها و أشمل في آفاقها من السياسات الخارجية للدول، فإذا كانت السياسات الخارجية تمثل جزءا لا يستهان به من العلاقات الدولية، فإن هذه الأخيرة تتكون كذلك من التفاعلات التي تحدثها القوى الأخرى في العلاقات الدولية.[3]

4-السياسة الخارجية والدبلوماسية:

يرى "فوديريه" أن الدبلوماسية هي فن تمثيل السلطات ومصالح البلاد لدى الحكومات و القوى الأجنبية، والعمل على أن تحترم ولا تنتهك و يستهان بحقوق وهيبة الوطن في الخارج و إدارة الشؤون المالية و توحيد و متابعة المفاوضات السياسية حسب تعليمات الحكومة.[4]

و الدبلوماسية هي عملية سياسية تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية في تعاملها مع الدول و الأشخاص الدوليين الآخرين و إدارة علاقتها الرسمية بعضها مع بعض ضمن النظام الدولي، وهي فن تمثيل الحكومة ورعاية مصالح البلاد لدى الحكومات الأجنبية والسهر على أن تكون حقوق البلاد مصونة وكرامتها محترمة في الخارج، و إدارة الأعمال الدولية بتوجيه المفاوضات السياسية ومتابعة مراحلها وفقا للتعليمات المرسومة والسعي

---

[1]-سعد حقي توفيق،**مرجع سابق**، ص.12.

[2]-حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.26.

[3]-**المكان نفسه**.

[4]-علاء أبو عامر، **العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم –الدبلوماسية و الإستراتيجية** (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004)، ص.164.

لتطبيق القانون في العلاقات الدولية، فيما تصبح المبادئ القانونية أساس التعامل بين الشعوب.[1]

إن الدبلوماسية هي الأداة الرئيسية في السياسات الخارجية للدول وخاصة في وقت السلم من خلال عملية التمثيل والتفاوض، التي تجري بين الدول والتي تتناول علاقتها و معاملاتها ومصالحها، والدبلوماسية الفعالة هي التي تدعمها كل هذه الأدوات سياسية دعائية أو نفسية أو اقتصادية أو عسكرية، ويعتبر كثير من المحللين أن هدف الدبلوماسية الأول هو التوفيق بين خلافات الدول وفتح مسالك للاتصال بينها من أجل تحقيق هذا الهدف.[2]

5-السياسة الخارجية والإستراتيجية:

يرجع استخدام مصطلح الإستراتيجية إلى الإغريق حيث تميزت حياتهم بالحرب والقتال وهذه الكلمة من حيث المضمون كانت تشير عندهم "لفن القائد"، كما تتميز هذه الكلمة أيضا بالتطور، وبالتالي فإن مدلولها لا يشير إلى تعيين مضمون مطلق وثابت ،كونها كلمة تتصف بالنشاط والديناميكية[3].

من حيث المعنى الضيق لها نجدها تقترن بالقيادة العسكرية فيعرفها "كلازوفيتش" بأنها استخدام المعارك لتحقيق هدف الحرب، ويعرفها "ليدل هارت" بأنها فن توزيع واستخدام الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة .[4]

ويرى "ريمون آرون" أن الإستراتيجية كمظهر لفن السياسة الخارجية، تعني فن إدارة العمليات العسكرية أثناء الحرب أي أن القوة المتاحة تستخدم كأداة من أدوات السياسة الخارجية أحد المظهرين: الاستخدام المادي أو الفعلي للقوة المسلحة في الدفاع عن مصالح الدولة و أهداف سياستها الخارجية، أو التهديد باستخدام القوة المسلحة لإجبار الدول الأخرى على الرضوخ والتسليم بأهداف هذه السياسة .[5]

أما من حيث معناها الواسع فيعرفها "أندريه يوفر"، بأنها فن استخدام القوة للوصول إلى هدف السياسة، وهو بهذا لا يربط الهدف السياسي الذي تسعى الدولة لتحقيقه بالقوة العسكرية،

---

[1]-**المكان نفسه.**

[2]-محمد نصر مهنا، **تطور السياسات العالمية والإستراتيجية القومية** (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2007)، ص ص.93-94.

[3]-أحمد نوري النعيمي، **مرجع سابق**، ص.35.

[4]-عبد القادر محمد فهمي، **المدخل إلى الدراسة الإستراتيجية**، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2006)، ص.20.

[5]-محمد نصر مهنا، **مرجع سابق**، ص ص.206-207.

و إنما قصد بالقوة جميع العناصر التي تتشكل منها سواء كانت سياسية، اقتصادية أو عسكرية .[1]

ويرى الكثير من المفكرين أن الإستراتيجية والدبلوماسية دالة لنظرية وحدة السياسة الخارجية، وأنهما وجهان متكاملان لفن السياسة، وفن السياسة هو فن إدارة التعامل مع الدول الأخرى على مقتضى المصالح القومية .[2]

فمفهوم الإستراتيجية الضيق قائم على أن السياسة تقود الحرب، أما في معناه الواسع فإن السياسة تقود مجموعة من الإستراتيجيات المتخصصة و الإستراتيجية العسكرية التي ليست إلا أحد هذه الاستراتيجيات

المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية

هناك العديد من الباحثين والمحللين يركزون على الخطوات المختلفة المؤدية لصياغة السياسة الخارجية[3]، وهناك بعض المنظرين ممن يرون أن محاولة التنظير في السياسة الخارجية يجب ألا تفرط في الاهتمام بالعوامل النفسية، لأن إدراك صانع القرار لبيئته يعتبر من أهم محددات السلوك الخارجي للدولة، كل هذه المقاربات و أخرى قد استخدمت كل واحدة منها نموذجا من الرؤية لعملية السياسة الخارجية ![4]

المطلب الأول :إسهام مدرسة الواقعية الجديدة في تفسير السياسة الخارجية :

لقد ساهمت المدارس النظرية في تفسير الظواهر السياسية، وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى التفسير النظري للسياسة الخارجية من قبل الواقعية الجديدة.

تنطلق الواقعية الجديدة في تفسيرها للسياسة الخارجية، من فحصها لتفاعل الدول في إطار النسق الدولي الذي يتميز بالفوضى في غياب سلطة مركزية [5] تحافظ على النظام في هذا النسق، نسق يضم فواعل موحدة (نموذج كرات البلياردو)، ولقد جاء العديد من المنظرين بأعمال استندوا فيها على فرضيات الواقعية الجديدة لشرح السياسات الخارجية إذ نجد بينهم "جيمس فيرون"، حيث يقول :"عندما نقول النظرية x فنحن عادة نتحدث عن النظرية التي

---

[1]–عبد القادر محمد فهمي، **مرجع سابق**، ص.21.

[2]–محمد نصر مهنا مهنا، **مرجع سابق**، ص.206.

[3]–عامر مصباح، "صناعة السياسة الخارجية:التخطيط في مواجهة الضغوط"،**الدبلوماسي**، ع.37، (2007)، ص.41.

[4]–**المرجع نفسه**، ص.46.

[5]–ميمون عبرو، **الاستمرارية والثبات في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات السياسية في المنطقة المغاربية 2011–2015م**، مذكرة لنيل شهادة ماستر غير منشورة، (جامعة الطاهر مولاي–سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية2016)، ص.26.

تفسر الوجود الواقع والتنوع في إطار x، و إذا كان x يمثل السياسة الخارجية لوحدة ما فإن السؤال يصبح من الذي يفسر الوقائع و التنوع في السياسة الخارجية لهذه الوحدة

وانطلاقا من هذه المقولة يمكننا الرجوع إلى كرات البليارد، حيث تتصادم هذه الكرات مع بعضها و تتفاعل فيما بينها استنادا إلى المنطلقات التي تقوم على الاعتماد على الذات والعقلانية في اتخاذ القرار و المصلحة الوطنية والقوة العسكرية.[1]

فالدول تجد نفسها خاضعة لهذا المنطق النسقي ولا تستطيع تجاوزه لأن ذلك قد يعرضها إلى فقدان استقلالها أو حتى وجودها المادي .

يتبنى مقترب الواقعية الجديدة في دراسة السياسة الخارجية على مستوى تحليل تنازلي ينطلق من الأعلى نحو الأسفل، فمفتاح فهم سلوك الدول وفق هذا المقترب هو الحوافز والقيود التي تفرض النسق الذي تصنع في إطاره السياسة الخارجية ويقول في ذلك "فريد زكريا" إن غالبية نظريات السياسة الخارجية، تعزو سلوك الدولة إلى السياسة الداخلية أو الثقافة القومية، ولكن النظرية الجيدة تبدأ أولا بدراسة تأثير النظام الدولي على السياسة الخارجية، حيث أن أهم الخصائص العاملة للدولة في العلاقات الدولية، هو وضعها النسبي في المنظومة الدولية.[2]

ويرى "كينيث وولتز" الذي يعتبر رائد الواقعية الجديدة أن الواقعية فشلت في الأخذ بعين الاعتبار أثر بنية النظام الدولي على سلوك الدول، فالواقعية الجديدة تختلف عن الواقعية في شرحها للكيفية التي تدفع بها القيود البنيوية للوحدات الدولية، فالواقعية الجديدة لا تنكر أهمية مستوى الفواعل الدولية في تفسير سلوكيات السياسة الخارجية[3] وذلك للأسباب التالية :

-تحديد الخصائص التي تميز بها هذا المستوى ضروري لتفسير التمايز في السلوكيات الخارجية للدولة .

-الوحدات الدولية ليست ضعيفة للحد الذي يجعل تأثيرها في النسق الدولي معدوما للتأثر و التأثير بين الوحدات الدولية وبنية النظام الدولي تأثير متبادل .

---

[1] - **المرجع نفسه**، ص.27.

[2] -رابح زغوني، **تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية: فحص المقتربات** النظرية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة، (جامعة الحاج لخضر-باتنة :كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008)، ص.22.

[3] -**المرجع نفسه**، ص.24.

-يكتسب التحليل على مستوى الوحدة أهمية بالنظر إلى التغير الذي يمكن أن يطرأ على أولوية تأثير أحدهما على الآخر.

وعليه فإن مقترب الواقعية الجديدة يرجح أن الفهم الأفضل لسلوك الدولة يمكن تطويره من خلال الفصل التام بين الفاعل والبنية لصالح الأخيرة، فالنسق الدولي يبقى مسؤولا عن التشابه في السلوكيات الخارجية للدول، كما تولي الواقعية الجديدة اهتماما خاصا لما تملكه الدولة من موارد والتي بدورها ترسم ملامح قوتها داخل النسق الدولي .[1]

تنطوي الواقعية الجديدة على نظريتين للسياسة الخارجية تختلفان اختلافا واضحا حول القيود التي يفرضها النسق الدولي وهما الواقعية الدفاعية فحتى إن لم يكن أمن الدولة مهددا بشكل مباشر ،تبقى الدولة متمسكة بإمكانية الوقوع في الأسوأ، و أفضل طريقة تواجه بها هذه الإمكانية هي حماية أو زيادة استقلالها، أي أن الواقعية الدفاعية تدفع الدولة إلى تبني سياسة خارجية معتدلة، و أكثر من هذا غير ضروري بل قد تكون له نتائج مضادة.[2]

بعكس الواقعية الهجومية، التي تعتبر أن الدول لا تصنع سياستها الخارجية بناء على أسوء السيناريوهات، بل تأخذ بعين الاعتبار احتمال التهديد لأمنها ووفقا للواقعية الهجومية فإن الدول تبحث من خلال سياستها الخارجية دوما عن النفوذ نتيجة للثقة وليس الخوف.[3]

المطلب الثاني :إسهام المدرسة الليبرالية في تفسير السياسة الخارجية

ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى التفسير النظري للمدرسة الليبرالية للسياسة الخارجية حيث كان لها هي أيضا رؤية خاصة في تفسير هذه الأخيرة.

يعتبر "إيمانويل كانط" و "آدم سميث" و"جيرمي بينتام" من رواد الليبرالية النفعية، وهذه النظرية تضم مجموعة من الأفكار والفرضيات والمفاهيم الخاصة بها، مما يعطيها فهما خاصا لتفاعلات العلاقات الدولية [4]، ويرشحها لتكون أحد النظريات الكبرى في العلاقات الدولية، حيث تفرض الليبرالية أن الفواعل الرئيسية في السياسة الخارجية هي الأفراد والمجموعات المختلفة، فالدولة هي مجرد مؤسسات سياسية، تمثل مصالح هذه الفواعل

---

[1]-**المكان نفسه.**

[2]-رابح زغوني، **مرجع سابق**، ص.33.

[3]-**المرجع نفسه**، ص.36.

[4]-**المكان نفسه.**

المجتمعية، وبالتالي فإنه يجب حماية هذه المصالح في ظل قيود تفرضها ندرة الموارد وتضارب القيم وتفاوت القدرة على التأثير.[1]

لذلك نجد أن الليبرالية تتفحص طبيعة العلاقات التي تربط الفواعل المجتمعية وخيارات كل منها، مع افتراض منطق العقلانية في سلوك هذه الفواعل وبهذا يكون مستوى التحليل الليبرالي عكس نظيره الواقعي، و يأخذ منحى تصاعدي "من الأسفل إلى الأعلى" في تفسير السياسة الخارجية[2] في النظرية الليبرالية للدولة التي تفترض من أولوية المجتمع على الدولة، بالنظر إلى أنهما تعتقدان أن الأفراد يجب أن يكونوا متحررين من السلطة التعسفية للدولة والاضطهاد والخوف اللاعقلاني، وعليه يقوم هذا الاقتراب على افتراض أن الفواعل الرئيسية للسياسة الخارجية هي: أعضاء المجتمع المحلي، أي الأفراد والجماعات والجماعات الخاصة التي تسعى لتحقيق مصالحها المستقلة، فالمجتمع من الناحية التحليلية يأتي قبل الدولة [3].

ولغرض الاقتراب من هذه الفواعل والتعرف على تأثير خياراتها في السياسة الخارجية يستخدم الليبراليون مفهوم الشبكة السياسية كإطار تحليلي لتفسير سلوكيات السياسة الخارجية وتقر الليبرالية أن كل دولة تدرك أولوياتها بناء على القيود التي يفرضها النسق الدولي ،لكنها تدرك أن النسق أكبر من مجرد ترتيب للفواعل، بل هو مجموعة من الخصائص المعنوية (القيم) والخصائص المادية (الموارد)، تصنعها الدولة في مسار مستمر من التطور والتغير في إطار النسق، وترفض الليبرالية فرضية الطابع الوحدوي للفاعل وانسجام مصالح المجموعات المكونة له، بل تعتبر الندرة والمفاضلة و تنوع الفواعل إلى جانب التوازن في القوى أمرا يجعل المنافسة واقعا، ويجعل استخدام العنف في كثير من الأحيان أمرا مقبولا شرعا.[4]

المطلب الثالث: إسهام المدرسة البنائية في تفسير السياسة الخارجية

[1]– ميمون عبرو، **مرجع سابق**، ص.30.

[2]–رابح زغوني، **مرجع سابق**، ص.38.

[3]–ميمون عبرو، **مرجع سابق**، ص.30.

[4]–**المكان نفسه**.

وفي هذا المطلب سيتم تسليط الضوء على التفسير النظري الذي قدمته البنائية في تحليل السياسة الخارجية والتي بدورها انفردت في رؤيتها الخاصة في الطرح والتحليل في هذا الموضوع .

يقول "ستيفن وولت"، إن كانت الواقعية الجديدة تميل إلى التركيز على العوامل المادية مثل الطاقة والتجارة، فإن البنائيين يركزون على تأثير الأفكار فمن وجهة نظرهم أنه بدلا من اتخاذ الدولة كمعطى مسبق يبحث عن البقاء ،يعتبر البنائيون المصالح والهويات نتاج مرن لمسارات تاريخية محددة .

في الوقت الذي يميل فيه كل من الواقعية والليبرالية الى التركيز على العوامل المادية فإن النظرية البنائية تركز على تأثير الأفكار بدلا من النظر للدولة كمعطى مسبق و الافتراض أنها تعمل من أجل بقائها ،يرى البنائيون أن المصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية تاريخية، كما يولون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح، ويؤسس أيضا السلوكيات التي تحظى بالقبول ،إذن فالبنائية تهتم أساسا بمصدر التغير أو التحول .

بالإضافة إلى ذلك عجزت كل من الواقعية والليبرالية عن تقديم تفسير مقبول ،مما يفتح المجال للبنائية كمنظور بديل لتفسير التحولات في هذه المرحلة، ومن جهة نظر البنائيون فإن القضية المحورية في عالم ما بعد الحرب الباردة هي كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهويتها ومصالحها، حيث تلعب متغيرات الهوية والخصوصية الثقافية عناصر أساسية للتحليل السياسي فمشكل الهوية والعرقيات زادت تفاقما، وأدت بالكثير من الدول إلى الانقسام مثلما حدث في البوسنة والهرسك عند تفكك الفدرالية اليوغوسلافية أو ما حدث في رواندا وبورندي بين قبيلتي الهوتو و التوتسي، كما أن العوامل الثقافية و الحضارية أصبحت تلعب دورا متزايد الأهمية بحسب آراء العديد من المفكرين.[1]

ساهمت البنائية بوصفها منظورا جديدا لتحليل العلاقات الدولية وتفسير السياسة الخارجية في تفسير العديد من الظواهر و المسائل الدولية باعتمادها على المتغيرات الجديدة في تحليل الجديدة في تحليل وتفسير السياسة الدولية، فاهتمت بدراسة العلاقات الاجتماعية كمنطق

[1]–ستيفن وولت، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"،ترجمة: زقاع عادل، زيدان زياني،في www.geocitees.com/ade/zegagh/ir:، (2019/03/10).

لدراسة العلاقات و السياسة الدولية ونتيجة لذلك فإنها تعتقد أن الأفكار و الهويات والقيم والأخلاق والخطاب السائد له دور في الحياة السياسية ولها إمكانية تغير السياسة العالمية[1]

تعتبر النظريات التفسيرية (الواقعية والليبرالية) هذه العوامل هي عوامل ثابتة في حين أن البنائية تعتبرها عواملا غير ثابتة وقابلة للتحول و التغير بالطرق المستمرة، وبالتالي كلما تغيرت الفواعل المجتمعية المهيمنة في دولة ما يكون حتميا تغير لسياستها الخارجية ،ولعل هذا دليل المنظور البنائي في تفسيره لانهيار الإتحاد السوفيتي.[2]

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية وخصائصها

تعتبر السياسة الخارجية كغيرها من الظواهر السياسية ذات مميزات معينة كما أن لها أيضا محددات تصوغها وترسمها في اتجاه معين، فالمحددات التي تعتمد عليها دولة اتجاه دولة ما هي التي تخرج لنا طبيعة السياسة الخارجية لدولة تجاه أخرى ،وللتعرف على هذه المحددات والخصائص سيتم تسليط الضوء عليهما من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية:

لا يمكن لأي دولة أن ترسم سياستها الخارجية تجاه دولة معينة إلا من خلال مجموعة من الاعتبارات، وهي ما تعرف بمحددات السياسة الخارجية أي الأشياء التي تركز عليها الدولة في صياغة طبيعة سياستها الخارجية تجاه دولة معينة وأيضا المقومات الموجودة داخل الدولة والتي تعتبرا محددات هامة تبني على أساسها الدولة خططها الإستراتيجية وهذا ما سيتم التركيز عليه في هذا المطلب.

يقصد بمحددات السياسة الخارجية تلك العوامل المتعددة التي تؤثر بشكل أو بآخر في توجيه وتبلور السياسة الخارجية لأي دولة، كما تعني أيضا دراسة هذه الأخيرة كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة، التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية [3]، وتتعدد محددات السياسة الخارجية وفقا لمحددات داخلية وأخرى خارجية .

1-المحددات الداخلية للسياسة الخارجية:

---

[1]-ميمون عبرو، **مرجع سابق**، ص.31.

[2]- **مرجع نفسه**،ص.32.

[3]-زايد عبد الله مصباح، **السياسة الخارجية** (طرابلس: دار تالة للنشر، ط.2، 1999)، ص.129.

وهي المحددات التي تقع داخل إطار إقليم الدولة وهي مرتبطة بالتكوين الذاتي والبنيوي لها، والتي من خلالها يمكن للدولة أن ترسم وتحدد أهداف وتوجيهات سياستها الخارجية وتضم المحددات الداخلية كلا من: المحددات الجغرافية، المحددات البشرية، المحددات الشخصية، المحددات المجتمعية، المحددات السياسية والمحددات العسكرية.

-المحددات الجغرافية:

تشمل المحددات الجغرافية الموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس والمناخ وهي العناصر الأساسية في تكوين الجغرافيا السياسية للدولة، والتي تؤثر بشكل مباشر على حركية سياستها الخارجية، وهذا التأثير يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية ومن ثم تحديد مركزها الدولي، أما تأثيرها غير المباشر فيكون تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة عند توجيه وبلورة سياستها الخارجية، فالموقع الجغرافي مثلا يحدد مدى أهمية الدولة من الناحية الإستراتيجية ،ويمكننا من لعب دور إقليمي وحتى دولي ،كما يمكن أن يساهم في قوة الدولة[1] .

ويحمل الموقع الجغرافي أهمية كبيرة في الإستراتيجية الدولية فالعامل الجغرافي يؤثر على السياسة الخارجية للدولة بشكل مباشر أو غير مباشر، ويكمن تأثيره غير المباشر في تحديده لعناصر قوة الدولة والتي تحدد بدورها قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية [2]

-الموارد الطبيعية:

توفر الدولة على موارد طبيعية هامة كمصادر الطاقة من بترول وغاز ومعادن كالحديد والنحاس والذهب، ومواد غذائية كالقمح والذرة ، توفر هذه الموارد لدى الدولة ولو بنسب متفاوتة يساهم في استقلاليتها الاقتصادية و يمكنها من لعب دور فاعل في محيطها الإقليمي والدولة كقوة اقتصادية وتتمكن من التأثير على السياسات الخارجية للدول الأخرى كما يمكنها من اتخاذ مواقف دولية تتلاءم وتوجهات سياستها الخارجية.

-المحددات البشرية :

يؤثر العامل البشري في تحديد السياسة الخارجية باعتباره عنصرا مهما في بناء قوة عسكرية قادرة على أهداف سياستها الخارجية أثناء السلم والحرب، كما يلعب دورا مهما في توفير اليد العاملة سواء داخل الدولة أو إرساؤها كيد عاملة خارج الدولة، إلا أن هذا المحدد

[1]- عبد القادر محمد فهمي، **مرجع سابق**، ص.60.

[2]-عبد القادر محمد فهمي، **مرجع سابق**، ص.10.

ليس مقياسا ثابتا لقوة الدولة سواء العسكرية أو الاقتصادية، و من ناحية أخرى فإن الانفجار السكاني بدوره يشكل عبئا على الدولة ويعطل مسار التنمية الاقتصادية خاصة عندما يكون معدل النمو السكاني أكثر من نمو المعدل الاقتصادي مما يحتم عليها ارتباطات دولية تؤثر على سياستها الخارجية .[1]

-المحددات الشخصية:

تعتبر المحددات الشخصية لصانع القرار في السياسة الخارجية من أهم العوامل المؤثرة في صناعة هذه الأخيرة، لأنه غالبا ما تنعكس سلوكيات صانعوا القرار على السياسة الخارجية وبالتالي يجب التركيز على شخصياتهم لأن العامل القيادي يلعب دورا مهما في عملية صنع القرار الخارجي ،خاصة في دول العالم الثالث ،حيث أن الرئيس في هذه الدولة يمثل العامل الحاسم في عملية صنع القرار، وبما أن القرارات الصادرة عن الدولة في النهاية هي من صنع شخص أو مجموعة من الأشخاص، كان للسمات الشخصية لدى هؤلاء الأشخاص التأثير الكبير على تحديد السياسة الخارجية، ونعني بالسمات الشخصية مجموعة الخصائص المرتبطة بالتكوين المعرفي والسلوكي .[2]

وقد سعى الباحثون إلى تحديد السمات الشخصية وتصنيفها و من أهم نماذج الشخصيات التي قدمتها الدراسات المختلفة والتي لها علاقة مباشرة بتوجيه سلوكيات السياسة الخارجية للدول ومنها :نموذج الشخصية التسلطية ل"أدرونو" و نموذج الشخصية المنفتحة والمنغلقة عقليا ل"روكيتس" و نموذج تحقيق الذات ل"ماسلو".[3]

-المحددات المجتمعية:

تتضمن المحددات المجتمعية عدة عناصر أهمها:

-خصائص الشخصية القومية: والمقصود بها الصفات العامة التي يشترك فيها كل سكان الدولة، والتي تميزهم عن غيرهم وهذه الصفات تتشكل من الاجتماعية التي تتم عن طريق الأسرة والمدرسة، فمقومات الشخصية الوطنية تؤثر في توجيه السياسة الخارجية، لأن صانعي القرار أنفسهم يحملون تلك القيم والصفات، وهم أشخاص يتأثرون بالبيئة التي

---

[1]-ميمون عبرو ،**مرجع سابق** ،ص ص13-14.

[2]- ميمون عبرو، **مرجع سابق**، ص14.

[3]-لويد جونسن، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة: محمد أحمد مفتي، محمد السيد سليم، (الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود1989م)، ص26.

يعيشون فيها مما ينعكس على خياراتهم في السياسة الخارجية، كما أن طبيعة الشخصية تحدد أنواع السلوك الخارجي .[1]

-الرأي العام: ويعني موقف جماهير من الناس تجاه قضية أو موقف معين، وقد استعمل "غابرييل آلموند" اصطلاح مزيج السياسة الخارجية للدلالة على الاتجاهات أو الميول العامة التي تبديها الفئات الواسعة من الناس في دولة من الدول تجاه سياسة خارجية معينة في وقت من الأوقات [2]، وترى المدرسة الواقعية بأن الرأي العام يتميز بصفات أهمها عدم الاهتمام والتبسيط والتقلب الشديد، وعدم توفره على معلومات كافية في مجال السياسة الخارجية، ويؤثر صانع القرار في الرأي العام أكثر من تأثير الأخير على الأول فالرأي العام يلتف حول صانع القرار خاصة في الأزمات ويؤيده بشكل مطلق .[3]

-المجتمع المدني: والمقصود به ذلك النسق الذي يشمل الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح من نقابات وجمعيات ومندوبيات، وتعتبر الأحزاب من المحددات الرئيسية للسياسة الخارجية، ففي الأنظمة التسلطية يلعب الحزب الواحد دورا ويعكس بشكل كبير سياسة الحكومة، سواء الداخلية كما يعوضها في النشاط الخارجي باعتباره الناطق الرسمي الوحيد باسمها، أما في الأنظمة الديمقراطية فإن تأثير الأحزاب السياسية في السياسة الخارجية للدولة يبدو واضحا ويزداد بتزايد تمثيلها في البرلمان، ويختلف مستوى تأثير الأحزاب في النظم الديمقراطية حسب تنوع النظم الحزبية في هذه الأنظمة، فتأثير الأحزاب السياسية في السياسة الخارجية في نظام تعدد الأحزاب يكون محدودا بسبب تغيير الائتلافات .[4]

-المحددات السياسية:

تتمثل أساسا في طبيعة النظام السياسي للدولة والذي يلعب دورا مؤثرا في السياسة الخارجية فالنظم الديمقراطية عادة ما تعكس سياسات خارجية سلمية وهي نظم تتسم بالتعددية وارتفاع نسبة المشاركة السياسية أما النظم التسلطية فهي تعكس سياسات عدوانية توسعية .

ويلعب الاستقرار السياسي دورا فاعلا في تبلور السياسة الخارجية للدولة، حيث يعمل هذا الاستقرار السياسي على تفرغ الدولة لصياغة سياسة خارجية تحقق أهدافها، كما أن

---

[1]-ناصيف يوسف حقي،**النظرية في العلاقات الدولية** (بيروت: دار الكتاب العربي للنشر،1985م)، ص194.

[2]-لويد جونسون، **مرجع سابق**،ص.155.

[3]-عامر مصباح، **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية** ، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008م)، ص.39.

[4]-لويد جونسون، **مرجع سابق**، ص.155.

الاستقرار السياسي يعطي الدولة صورة حسنة في الخارج مما يساعد على انفتاح الدول الأخرى عليها ما يساهم في حركية السياسة الخارجية لها .[1]

-المحددات العسكرية:

يعتبر العامل العسكري المؤشر الرئيسي لقوة الدولة و الأداة الفعالة لتحقيق أهدافها الخارجية فتوفر الدولة على ترسانة عسكرية ضخمة وعلى قيادات عسكرية ذات كفاءة عالية بالإضافة إلى امتلاكها تكنولوجيا عسكرية متطورة، يمكنها من الحصول على مختلف الأسلحة الذكية والمدمرة، مع توفر عقيدة عسكرية فعالة، كل هذا يعطي للدولة وزنا وهيبة دوليين ويساعد على تحقيق أهداف سياستها الخارجية سواء عن طريق الترهيب أو شن الحروب ....[2]

2-المحددات الخارجية:

يعتبر النسق الدولي أو الإقليمي من أهم محددات السياسة الخارجية للدول، فنمط توزيع القوى ضمن نسق دولي يتسم باستقطاب حاد يصعب على دولة ما تبني سياسة العزلة، فإذا كان النظام الدولي يقوم على أساس التكتلات ومحاور سياسية وعسكرية، فإن ذلك يدفع واضعي السياسة في الدول الصغرى إلى الدخول في بعض التحالفات لحماية أمنهم القومي، بغض النظر عن ما قد ينطوي عليه من تعارض مع توجهاتهم السياسية العامة، أو الخروج عن بعض المبادئ العامة في السياسات التقليدية لهذه الدول .[3]

-الوحدات: إن عدد الوحدات الدولية في النسق الدولي له دور مؤثر في تبلور السياسة الخارجية لهذه الوحدات، فحسب "دويتش" و "سينجر"فإن تزايد الوحدات الدولية يزيد من استقرار النسق الدولي، بحيث يتشتت حجم الانتباه الذي يوجهه أي فاعل دولي لبقية الفواعل الأخرى، بينما يرى "والتر" أنه كلما قل عدد الفاعلين الدوليين في النسق الدولي قل احتمال وقوع الحروب وزادت درجة استقرار النسق الدولي.[4]

---

[1]-ميمون عبرو، **مرجع سابق**، ص.15.

[2]-عبد القادر محمد فهمي، **مرجع سابق**، ص.41.

[3]-ناصيف يوسف حقي، **مرجع سابق**، ص.160.

[4]-**المرجع نفسه**، ص.160.

-**المؤسسات الدولية :** تؤثر المؤسسات الدولية في السياسة الخارجية للدول بشكل كبير و تأخذ المؤسسات الدولية شكلا تنظيميا للدول وتنظم العلاقات الخارجية للدول فيما بينها، كما تؤثر المؤسسات القانونية الدولية على السياسة الخارجية للدول، لأنها تخلف قيودا على بعض التصرفات الخارجية للدول، ولا ينحصر دور المؤسسات الدولية على تنسيق التعاون بين الدول فقط، و إنما تعمل على حل النزاعات بينها وفقا للقانون الدولي.[1]

-**العمليات السياسية الدولية:** وتعني الجانب الديناميكي للنسق الدولي الناتج عن التفاعلات التي تحدث بين الوحدات الدولية، وفقا لمبدأ الفعل ورد الفعل، والتي ينتج عنها طابع تعاوني أو صراعي بين الدول وذلك حسب المصلحة الوطنية للدولة في الموقف المتخذ، أثر الفعل ورد الفعل وفقا لموقع الدولة من توازنات القوى ضمن نظام توازن القوى الذي هو عصب النظام الدولي الجديد [2]، وتعكس العمليات السياسية تأثر السياسة الخارجية للدولة بالبيئة الخارجية لها فرغم أن السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية، إلا أنها لا يمكن أن تكون في معزل عن البيئة الخارجية، خارج التوازنات الإقليمية الدولية، لتعقد المصالح في النسق الدولي.

-البنيان الدولي: ويقصد بالبنيان الدولي ترتيب الوحدات الدولية حسب قوتها ودورها الإقليمي و الدولي، ويؤثر البنيان الدولي بشكل كبير في السياسة الخارجية للدول، أما قابلية الوحدات الدولية للتأثر بالبنيان الدولي تتفاوت حسب طبيعة هذا البنيان، حيث أنه كلما كان البنيان متعدد الأقطاب، كان للوحدة الدولية الفرصة للتأثير فيه من خلال انضمامها إلى أحد الأقطاب، مما يجعل الدول الأقطاب في حالة تنافس مستمر لاستقطاب أكبر عدد من الدول الأخرى .[3]

المطلب الثاني: خصائص السياسة الخارجية

و لأن لكل ظاهرة خصائصها المعينة، سيكون هذا المطلب عبارة عن ذكر لمميزات السياسة الخارجية .

وضع محمد سليم في كتابه السياسة الخارجية إطارا عاما لأهم مميزات وخصائص السياسة الخارجية، انطلاقا من تعريفه الإجرائي للظاهرة، فالسياسة الخارجية بالنسبة له تعني

---

[1]-لويد جونسن، **مرجع سابق**، ص.198.

[2]-ريتشارد ليتل، **توازن القوى في العلاقات الدولية: الإشعارات والأساطير والنماذج**، ترجمة: هاني تابري، (بيروت: دار الكتاب العربي للنشر، 2007م)، ص.131.

[3]-ميمون عبرو، **مرجع سابق**، ص.18.

برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي .[1]

طبقا لهذا التعريف فإن السياسة الخارجية تنصرف إلى مجموعة من الأبعاد والخصائص الأساسية وهي: الوحدة ،الرسمية والعلنية، الاختيارية والهدفية، والخارجية والبرنامجية .

إضافة إلى أن محمد سليم يرى أنه يذهب معظم دارسي العلاقات الدولية إلى أن للسياسة الخارجية خصائص وسمات محددة :

-هي تعبر عن توجهات خارجية للدولة في مواجهتها للعالم الخارجي .

-هي تعبر عن سياسة رسمية للدولة يتبناها جهاز الدولة التنفيذي.

-هي معلنة وتحليلها يتم عبر تحليل السياسات والتصريحات المعلنة الرسمية .

-إن السياسة الخارجية لدولة تنصرف إلى سياسة وحدة دولية إزاء محيطها الخارجي وهذا ما يميزها عن العلاقات الدولية .

-السياسة الخارجية هي ما يصدر عن الممثلين الرسميين للدولة الواحدة كونهم هم القادرين على إلزام الوحدة بتعبئة مواردها من أجل تنفيذ تلك السياسة.

-السياسة الخارجية علنية بمعنى أنها تشمل برامج العمل الخارجي الذي يعلنه صانعو السياسة، كما يمكن ملاحظة هذا البرنامج من خلال الأقوال و الأفعال الصادرة عن صانعي السياسة .

-تتميز السياسة الخارجية بمفهوم الاختيار وهو ما يعني أنه قد صاغها ممثلون رسميون من خلال هذه الصياغة يختارون من بين البدائل المتاحة كم أنهم يستطيعون تغيير هذه السياسة مع ما تفرضه الظروف للتكيف مع الواقع .

-السياسة الخارجية هي عملية سياسية واعية تنطوي على السعي لتحقيق أهداف غرضها التأثير على البيئة الخارجية المحيطة توجه السياسة الخارجية إلى المحيط الخارجي .

-السياسة الخارجية برنامجية تعتبر مركبة ومتعددة الأبعاد، فهي تتضمن أبعادا ذات طبيعة محددة وتمثل في قرارات و سلوكيات .[2]

المبحث الرابع: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية وأهدافها

[1]-محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص.25.

[2]-ميمون عبرو، **مرجع سابق**، ص ص.25-26.

يجب توفر مجموعة من الأدوات و الوسائل التي من خلالها يتم تطبيق السياسة الخارجية وذلك من أجل تحقيق الأهداف التي تم صياغتها وهذا ما سيتم دراسته في هذا المبحث حيث سيتم التطرق إلى أدوات تنفيذ السياسية الخارجية و أهدافها .

المطلب الأول :أدوات تنفيذ السياسة الخارجية

نتحدث عن السياسة الخارجية الفعالة، ونقصد بها الرغبة في تحقيق هدف خارجي ،مقرون بالقدرة على تحقيق الهدف، وعلى هذا الأساس تعتمد الدولة على وسيلة واحدة أو عدة وسائل من أجل تحقيق أهدافها من خلال تعاملها مع الوحدات الدولية الأخرى.

وسيكون هذا المطلب لتسليط الضوء على وسائل تنفيذ السياسة الخارجية .

1-الوسائل الدبلوماسية:

تعد الدبلوماسية ظاهرة قديمة، وبذلك هي انعكاس موضوعي لحركة المجتمعات البشرية في تفاعلها وحاجتها لضبط العلاقات فيما بينها، ولذلك استعمل التفاوض أو ما يطلق عليه أسلوب الدبلوماسي كمبدأ لتسوية المشاكل والخلافات وبقي هذا الأسلوب ملازما له إلى أرقى العصور، وحتى في حالة السلم من أجل بناء علاقات ودية قوية تعود بالنفع العام على الطرفين[1]، وبتحديد المعنى يشار إلى أنها فن إدارة المفاوضات، ويرى فيها "بانيكار" فن تقديم مصالح الدولة على مصالح الآخرين فالدبلوماسية لا تصنع السياسة الخارجية، بل هي أداة تستخدم في تنفيذ السياسة الخارجية .[2]

2-الوسائل الاقتصادية والتجارية:

احتلت الوسائل الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية مكانة بارزة في العلاقات الدولية المعاصرة، وهذه الأهمية للوسائل الاقتصادية برزت من خلال عاملين: الأول هو أنه أخذت الرفاهية الاقتصادية لشعوب العالم مكانة متميزة في سلم

أولويات الأهداف القومية للحكومات،أما الثاني فهو يتضمن زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، إذ أن الاعتماد الاقتصادي من جانب واحد يجعل من عملية الضغط السياسي متيسرة.[3]

ومن أمثلة الأنشطة الاقتصادية والتجارية نجد :

---

[1]-زاظم عبد الواحد الجاسور، **أسس وقواعد العلاقات الدبلوماسية والقنصليةدليل عمل الدبلوماسي و البعثات الدبلوماسية** (عمان :دار مجدلاوي للنشر،2001م)، ص.497.

[2]-كاظم هاشم نعمة،**في السياسة المقارنة:المداخل النظرية** (طرابلس: تالة للطباعة والنشر،1998)، ص.37.

[3]-إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية** (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت،ط3، 1984م) ،ص.475.

-إعطاء و أخذ المساعدات الاقتصادية، والتفاوض حول تنظيم المعاملات التجارية .
-التعريفات الجمركية و أدوات الحماية التجارية .
-العقوبات وعملية المقاطعة الاقتصادية، وأدوات تحديد سعر صرف العملة .
-إعطاء أفضليات تجارية كإعطاء أسبقية لدولة معينة .[1]

3-وسائل الإعلام:

تندرج تحت وسائل الإعلام مجموعة من وسائل السياسة الخارجية، التي تتضمن مجموعة من الأدوات للتأثير في أفكار الآخرين، وتشمل تلك الوسائل مجموعة من الوسائل الدعائية و الإيديولوجية والثقافية .

تستخدم الدول الوسائل الدعائية في التأثير بنسب مختلفة تبعا لقدراتها التقنية والعلمية وهناك علاقة سببية بين السلوك الإنساني والتعرض لوسائل الإعلام، وركزت الدراسات على ثلاث مجالات جوهرية هي:

-تأثير الدعاية في الاتجاهات والقيم .
-آثار وسائل الإعلام في المعرفة و الإدراك والفهم .
تأثير وسائل الدعاية في تغيير السلوك الاجتماعي .[2]

4-الوسائل العلمية والتكنولوجية:

تتضمن الوسائل العلمية والتكنولوجية للسياسة الخارجية الموارد والمهارات التي ينطوي على استعمالها المعرفة العلمية أو النظرية وتطبيقها في حل معضلة معينة، وتتراوح هذه الوسائل مابين مجرد التبادل العلمي، وبرامج المساعدات الفنية إلى استخدام كل وسائل الاتصالات الحديثة، كاستخدام الأقمار الصناعية واستكشاف الفضاء الخارجي بالاشتراك مع أطراف أخرى.[3]

5-الوسائل العسكرية:

ومن أبرز استخدامات الوسائل العسكرية في السياسة الخارجية هي الردع والحروب المحدودة.

---

[1]-محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص.92.

[2]-ليلى حسين السيد، حسن عماد مكاوي، **الاتصال ونظرياته المعاصرة** (القاهرة: دار العربية اللبنانية، 1998م)، ص ص. 294-297.

[3]-محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص ص.94-95.

-الردع: وقد عرف "توماس شيلنك" الردع بالقول على أنه أحد الإستراتيجيات التي يعتمدها صناع القرار في سلوكهم السياسي الخارجي ،وذلك من خلال ربط السياسة الخارجية مع التخطيط العسكري، ولذلك يجد أن الردع حركة تقنية ذات أبعاد سياسية تهدف إلى التأثير في خيارات الخصم وتدفعه عن التنازل عن الخيار العسكري أي إحداث التأثير النفسي في الخصم و إرهابه وحمله على عدم استعمال قوته العسكرية بالردع .[1]

-الحروب المحدودة: عندما يجد صانع القرار أن الردع لم ينفع مع الدولة الخصم ،يلجأ إلى الحرب المحدودة كوسيلة لتحقيق بعض الأهداف السياسية الخارجية .[2]

وتعرف الحروب المحدودة أنها نشاط عسكري تقليدي لا تستخدم فيه الأسلحة ذات الدمار الشامل، ويتم فيه غالبا إحداث تدمير للبنى التحتية والمرتكزات الأساسية للوحدة الدولية الخصم وذلك لإرغامها على الاستجابة و الإذعان لإرادة صناع القرار في الوحدة الدولية المهاجمة و لأهداف سياستهم الخارجية .[3]

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية

إن ظاهرة السياسة الخارجية هي وجه من أوجه النشاط الإنساني التي لا تنطلق من فراغ و إنما تعبر عن أهداف مرسومة، من طرف صانع القرار في أي وحدة دولية وهذا ما سيتم دراسته في هذا المطلب.

تتضمن السياسة الخارجية مجموعة من الأهداف التي تعكس القيم والمصالح الأساسية للوحدة الدولية وعادة ما يقصد بالهدف في السياسة الخارجية الغايات التي تسعى الوحدة غلى تحقيقها في البيئة الدولية من خلال تخصيص موارد الأزمة على غرار استخدام الوسائل الاقتصادية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية وصياغة الخطط المناسبة والتي يصبح بدونها الهدف مجرد رغبة، كما تعني مجموع التفضيلات المتعلقة بالأشكال المستقبلية المحتملة، أي الأوضاع

---

[1]-توماس شيلنك، **إستراتيجية الصراع**، ترجمة: نزهت طيب، أكرم حمدان، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010م)، ص.88.

[2]-عبد القادر محمد فهمي، **مرجع سابق**، ص.197.

[3]-إبراهيم أبو خزام، **الحروب وتوازن القوى** (عمان: المكتبة الأهلية،1999م)، ص ص.55-65.

التي تود الوحدة الدولية أن تحققها في البيئة الخارجية، للتأثير في النسق الدولي أو في الوحدات الدولية الأخرى من خلال تخصيص بعض الموارد.[1]

ووضع الهدف في السياسة الخارجية هو أول مرحلة في صنع السياسة الخارجية و حسب "دانيال بوب" تتعدد أهداف السياسة الخارجية وتتنوع من حيث الأولويات و التفضيلات من وحدة دولية إلى أخرى .[2]

ولم يتفق الباحثون في حقل العلاقات الدولية على معايير معينة لتصنيف أهداف السياسة الخارجية بالرغم من اتفاقهم حول المحتوى الموضوعي لهذه الأهداف الذي يدور عموما حول حماية الذات،الأمن والرفاهية الاقتصادية والهيبة الدولية وفي هذا السياق يميز فريق مشروع تحليل الصراع الدولي في جامعتي "لافال" و "كارلتون" بكندا بين أربعة اتجاهات محتملة لأهداف السياسة الخارجية هي :الحصول،الاستعادة ،الحماية أو منع الحصول .[3]

تعكس السياسة الخارجية تصور الدولة لمحيطها و إمكانياتها و مستقبل العلاقات الدولية وهو التصور الذي يعبر عنه الأشخاص المخولون رسميا لصنع سياسة الوحدة الدولية (رئيس الوزراء،وزير الخارجية ،كبار الدبلوماسيين،وزير الدفاع) إذ يكون لهم دور أساسي في تحديد مضامين أهداف الدولة من خلال إدراكهم وتصوراتهم للبيئة الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية.

والجدير بالذكر أن موقع الهدف من سلم أولويات السياسة الخارجية يرتبط بمفهوم السياسة الخارجية لهذا الموقع فكون الهدف أساسيا أو هامشيا ليس مسألة مطلقة ولكنها تختلف باختلاف السياق العام لسياستها الخارجية .[4]

---

[1]-محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص.140.

[2]-عامر مصباح مصباح، **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجيةمرجع سابق**، ص.42.

[3]-ميمون عبرو، **مرجع سابق**، ص.24.

[4]-ميمون عبرو، **مرجع سابق**، ص.24.

خلاصة و استنتاجات:

من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل يمكن الاستنتاج أن السياسة الخارجية هي الأفعال وردود الأفعال والمواقف العلنية والضمنية التي تصف وتصيغ مجموعة من الأهداف و الأولويات و الإجراءات التي توجه سلوك الدول، كما أن السياسة الخارجية لها ارتباط ببعض المفاهيم الأخرى كالسياسة الدولية و العلاقات الدولية والإستراتيجية.

ولقد قدمت المدارس النظرية عدة تفسيرات مختلفة للسياسة الخارجية تنطلق من التصور العام لكل مدرسة، كما أن للسياسة الخارجية محددات على أساسها تصاغ وهي المحددات الداخلية و المحددات الخارجية، وتتميز السياسة الخارجية بعدة خصائص كالعلنية و الاختيارية.

وتعتمد السياسة الخارجية في تنفيذها على مجموعة من الأدوات هي: الوسائل الدبلوماسية، العسكرية، الدعائية، الاقتصادية والتجارية والوسائل العلمية والتكنولوجية، كما أن لها أهدافا موضوعية اتفق عليها الباحثون وهي: الحصول، الاستعادة، الحماية أو منع الحصول.

الفصل الثاني

تطور السياسة الخارجية التركية

تجاه الجزائر حتى عام 2002م

الفصل الثاني: تطور السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر منذ العهد العثماني إلى غاية 2002م

تعتبر العلاقات التركية الجزائرية علاقات وطيدة، فهي ليست وليدة الوقت الراهن وإنما هي نتاج عن تاريخ ممتد بين البلدين، تتجسد معالمه منذ الاستنجاد الجزائري بالدولة العثمانية والى حد الساعة.

وسيكون هذا الفصل عبارة عن تقديم للسياق التاريخي وتطور السياسة الخارجية تجاه الجزائر، أي كيف تشكلت العلاقات السياسية بين كل من تركيا والجزائر، وما هي أبرز التطورات التي طرأت عليها حتى عام 2002.

المبحث الأول: سياسة الدولة العثمانية تجاه الجزائر حتى عام 1830م

يقوم هذا المبحث بإعطاء الإطار الجيوسياسي لكل من تركيا والجزائر، بالإضافة إلى تطرقه إلى السياسة العثمانية تجاه الجزائر إلى غاية 1830، وهو تاريخ احتلال هذه الأخيرة من طرف فرنسا، حيث تعتبر هذه الحقبة من أهم الفترات في العلاقات السياسية بين البلدين، فقد كان لها تأثير خاص، وانجازات عديدة للدولة العثمانية في الجزائر، عبر مختلف عهودها.

المطلب الأول: الإطار الجيوسياسي لتركيا والجزائر

تعتبر دراسة الموقع الجيوسياسي من أهم الخطوات التي يجب القيام بها، من اجل البحث في العلاقات بين البلدان، فلا يمكن فهم هاته العلاقات بمنأى عن التموضع الجغرافي لها، وهذا المطلب سيقدم الموقع الجيوسياسي لكل من تركيا والجزائر باعتبارهما محور الدراسة.

1-الموقع الجيوسياسي لتركيا:

يعد الموقع الجغرافي لتركيا ذا تأثير واضح في سياستها الخارجية بشكل مباشر، فالإدراك السياسي للأتراك حول موقع بلدهم الاستراتيجي نتج عنه تفاعلات خارجية وسياسات دولية بالغة الأهمية.

-الموقع الجغرافي:

تقع تركيا في موقع مركزي من مناطق العبور لمساحات صراع النفوذ للقوى البرية والبحرية(بين خطي شرق غرب، شمال جنوب).[1]

وتتقاطع مع تركيا النقاط التي تربط الكتلة البرية الأوربية-آسيوية المركزية مع البحار الساخنة، و إفريقيا على خط شمال-جنوب، من خلال منطقتي عبور بريتين هما البلقان والقوقاز، ونقاط عبور بحرية تتمثل في المضائق، بالإضافة إلى المناطق التي تربط أوراسيا مع منطقة الشرق الأوسط قزوين واللتين تعتبران مركزا للمصادر الجيواقتصادية.

وتفصل تركيا الأسيوية عن الأوربية بمضيق البوسفور، وبحر مرمره،ومضيق الدردنيل، والتي تشكل معا ارتباط المياه بين البحر الأسود و بحر الأبيض المتوسط.[2](الشكل رقم 01).

-المساحة:

تبلغ مساحة تركيا779452كم، ويقع 97 منها في قارة آسيا والباقي في قارة أوربا. وقد بلغ عدد سكانها حوالي 79مليون نسمة.

كما أن تركيبتها السكانية مكونة من عشرات الأعراق، التي يرجع سبب تشكيلها إلى عهد الدولة العثمانية.[3]

2-الموقع الجيوسياسي للجزائر :

تعتبر الجزائر بدورها ذات موقع استراتيجي، وقد مكنها هذا الأخير من اكتساب ثقل على المستوى الإقليمي والدولي، وجعل علاقاتها الخارجية تقوم على هذا الاعتبار.

-الموقع الجغرافي:

تقع الجزائر شمال القارة الإفريقية،وهي مطلة على بحر الأبيض المتوسط من جهتها الشمالية، يحدها شرقا تونس وليبيا، وغربا كل من المغرب والصحراء الغربية وموريتانيا، أما جنوبا فيحدها كل من مالي والنيجر.

إذن فموقع الجزائر هو موقع استراتيجي وحساس في آن واحد، حيث تعتبر مطلة على بحر الأبيض المتوسط، والذي يعد المدخل البحري لمن يريد الوصول إلى منطقة الهلال بلاد

---

[1]-خالد كمال هنية، **السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية من2002 إلى 2015**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الأقصى:كلية الدبلوماسية والعلاقات الدولية2015)، ص.17.

[2]-خالد كمال هنية، **مرجع سابق**، ص ص.17-18.

[3]-**المرجع نفسه**، ص.17.

الهلال الخصيب وتركيا ومصر والعديد من الدول الأوربية والإفريقية والآسيوية. [1](الشكل رقم 02).

-المساحة:

تعتبر الجزائر من أكبر البلدان العربية والإفريقية من حيث المساحة،حيث تبلغ مساحتها 2381741 كم، وهي بذلك عاشر أكبر بلد في العالم.

ويقدر عدد سكان الجزائر بحوالي 42 مليون نسمة.

المطلب الثاني: السياسة العثمانية في الجزائر إلى غاية 1830م (احتلال الجزائر)

ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى السياسة العثمانية التي انتهجت في الجزائر، وذلك من خلال ذكر أهم الفترات التي سادت هذه الحقبة،والتطورات السياسية الحاصلة فيها، وكيف انتهت هذه الحقبة من العلاقات التركية الجزائرية.

لم يكن التدخل العثماني في المغرب العربي عامة وفي الجزائر خاصة أمرا متوقعا حيث لم يكن يدور في أروقة الدولة العثمانية، بل حكمت الأمر الظروف السائدة بعد غزوات الإسبان المتكررة على السواحل الجزائرية، وظهور عروج للدفاع عنها، وإنقاذ المسلمين من سيطرة الإسبان.

أطلق على الأرض الممتدة بين حدود تونس والمغرب اسم الجزائر، وهي مؤلفة من مجموعة جزر بحرية، وكانت تدعى في التاريخ العربي القديم بالمغرب الأوسط، واستمرت تلك التسمية حتى عام 1500م.[2]

تعرض المغرب العربي، وخاصة الجزائر إلى التهديد الاسباني،وقد احتلت أجزاء واسعة من الجزائر بين سنتي 1505م-1513م.

---

[1] -« where is Algeria located ?, **www.mopsof word.com**) ,28/04/2019).

[2] -مؤيد محمود حمد المشهداني، سلوان رشيد رمضان، "أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518م-1830م، **الدراسات التاريخية والحضارية**، م.5، ع.16 ،(نيسان2013) ،ص414.

لم يكن في المنطقة أي قوة بوسعها التصدي للاحتلال الاسباني، وإيقافه،حتى مجيء الأخوة عروج وخير الدين، واللذان كانا يقومان بنشاطهما الهجري في بحر ايجة والمتوسط، حتى وصلا إلى الجزائر وبذلك بدأ عهد جديد في تاريخ الجزائر.[1]

حيث استنجد الجزائريون آنذاك بعروج والملقب بربروس، كون الجزائر كانت تعاني من إغارة الإسبان، واحتلاله أجزاء واسعة منها، بالإضافة إلى المعاملة الوحشية التي كان يتعرض لها السكان من طرفهم، وتعرضهم لحملات الإبادة، وفق ما كان ممنهجا من طرف الحملات الصليبية على المنطقة، حيث عرفت الأوضاع في الجزائر قبل مجيء عروج تدهورا كبيرا.

تولى مهمة الدفاع عن الجزائر عروج حتى استشهاده سنة 1518م، إذ تولى الحكم بعده أخوه خير الدين، والذي استمر في الجهاد و إدارة شؤون البلاد.

وقد أدرك ضعف موقفه السياسي، مما دفعه إلى تحرير ورقة باسم أهالي مدينة الجزائر،إلى السلطان العثماني سليم الأول يشرح له فيها الوضع في الجزائر، وخطر هجمات الاسبان والرغبة الأكيدة للسكان الجزائريينفي الاعتماد على الدولة العثمانية كحام لهم.

وافق السلطان سليم الأول على طلب خير الدين، وأعلن تبعية الجزائر رسميا للدولة العثمانية، بمنح خير الدين لقب (بيكلربيك) أو بايلر باي بمعنى أمير الأمراء، ونائب السلطان، وبذلك تكونت إيالة الجزائر.

اعتمدت الإدارة العثمانية في الجزائر خلال عهد البكلربيكية مابين 1518م-1587م على طائفة رياس البحر، و اللذين تولى عدد منهم مناصب عليا في الدولة.[2]

وقد قسم حكم العثمانيين في الجزائر إلى أربعة عهود هي:

-عهد البكلربيات 1518م-1578م.

-عهد الباشوات 1578م-1659م.

-عهد الأغوات 1559م-1671م.

عهد الدايات 1671م-1830م.[3]

---

[1]-**المرجع نفسه**، ص.415.

[2]-مؤيد محمود حمد المشهداني، سلوان رشيد رمضان،**مرجع سابق**، ص.417.

[3]-**المرجع نفسه**، ص.418.

يعد العهد الأول (البكلربيات) أزهى عهود الحكم العثماني في الجزائر، حيث تميزت هذه الفترة بالتحديد بكثرة الأعمال العمرانية، كما تميزت أيضا بالإدارة السليمة وتنظيم البحرية،وكان ذلك خلال أيام حكم السلاطين العثمانيين الأقوياء.

وكانت السلطة آنذاك في البلاد بيد رياس البحر، وفئة اليولداش.

وكان من أبرز آثا ر هذا العهد توحيد الجزائر سياسيا، وقد انعكس ذلك على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، فبلغت هذه الأخيرة أوج تطورها في هذه الفترة.[1]

ويعود فضل هذا التطور والاستقرار إلى كون أن الإمبراطورية العثمانية كانت تعيش آنذاك أوج انتصاراتها وتقدمها على مستوى العالم، فقد فرضت هيمنتها في العديد من البقاع، وأصبحت الإمبراطورية العظمى في العام بلا منازع.

أما عهد الباشوات، فقد كان على رأس الدولة العثمانية وال تعينه الحكومة العثمانية لمدة ثلاث سنوات، يمنح لقب الباشا، وتميز هذا العصر بازدهار القوة البحرية الجزائرية، لما عرفه الأسطول الجزائري من تطور على مستوى العدد والعتاد الحربي، وقد سمحت الحكومة العثمانية في هذا العهد بدخول الامتيازات الأجنبية إلى الأراضي الجزائرية.[2]

ويأتي بعد ذلك عهد الأغوات، والذي كان من أبرز مميزاته استئثار اليولداش فيه بالحكم، وكانوا ينتخبون من بينهم آغا لمدة شهرين ثم يستبدل بغيره.

ولقد اتسم هذا العهد بالمحاولات المستمرة لفصل الجزائر عن الحكم العثماني.[3]

وجاء في الأخير عهد الدايات، وتميز بعودة رياس البحر اللذين تغلبوا على فئة اليولداش، وأقاموا حكما جديدا، وذلك من خلال انتخاب داي للحكم يحكم البلاد من قبل المجلس على أن يستمر في العمل مدى الحياة.

واستمر هذا العهد لحين سقوط الجزائر بيد فرنسا سنة 1830م[4]، ولق عرفت الفترة الأخيرة من عهد حكم الدايات كثيرا من الضعف والتزعزع على المستوى الداخلي والخارجي ،خاصة بعد تعرض الأسطول الجزائري إلى التحطم في معركة نفارين 1827م، وهذا ما اعتبر الضربة التي قصمت الحكم العثماني في الجزائر، كما أن الدولة العثمانية لم تكن آنذاك

---

[1]-**المكان نفسه.**

[2]- مؤيد محمود حمد المشهداني، سلوان رشيد رمضان،**مرجع سابق**، ص ص418-419.

[3]-**المرجع نفسه**، ص419.

[4]-**المكان نفسه.**

في أحسن أيامها نتيجة الصراعات المتعددة التي كانت تعرفها على مستوى عدة أقطار من العالم.

عاشت الجزائر في كنف الدولة العثمانية ما يقارب الأربعة قرون، تميزت العلاقات حينها بالاستقرار، وانصياع الجزائر للحكم العثماني،إلا في حالات نادرة وقد استدركت في وقت لاحق، غير أن الاحتلال الفرنسي للجزائر وتردي الوضع العثماني على الصعيد العالمي حال دون هذه العلاقات، وأدى إلى تفكيك الروابط بين البلدين.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر من 1830م إلى 1960م

طرأت العديد من التغيرات على السياسة الخارجية التركية بين الفترة الممتدة من 1830م-1960م، حيث عرفت هذه الأخيرة عدة محطات، فبعدما حكمت الدولة العثمانية إلى غاية 1923م، ألغيت الخلافة العثمانية بموجب معاهدة لوزان،وتأسست الجمهورية التركية على يد كمال أتاتورك، والذي أرسى معالم جديدة للسياسة الخارجية التركية تتنافى تماما وما كان قبلها من المبادئ، فيما يعرف بالدولة القومية،وبما أن الجزائر كانت إيالة عثمانية حتى احتلالها من طرف فرنسا، كان للدولة العثمانية موقف محدد منها ،إلا أن هذا الموقف تغير بعد تأسس الجمهورية التركية.

ومن خلال هذا المبحث سيتم التعرف على الموقف العثماني من الاحتلال الفرنسي للجزائر وكذا التحول السياسي التركي بعد تأسس الدولة القومية تجاه الجزائر.

المطلب الأول: التفاعل العثماني مع الاحتلال الفرنسي للجزائر

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى الإرهاصات التي سبقت الاحتلال الفرنسي للجزائر بالإضافة إلى مختلف المحاولات التي قامت بها الدولة العثمانية لاسترداد الجزائر من يد فرنسا.

قدم مترجم سفير فرنسا في اسطنبول الكونت "قييمينو" في أوائل شهر أوت سنة 1827م للباب العالي مذكرة كتبها السفير، أبان فيها وجوب تدخل الحكومة العثمانية لتأديب والي الجزائر الذي أظهر العداء للفرنسيين.

وقد اضطر إمبراطور فرنسا لطلب ترضية علنية، مهددا بإعلان الحرب في حال رفض طلبه، ولقد رفض طلبه، وعليه فالحرب أصبحت محققة.

وكان السفير يعتمد في إعلان الحرب على أوجاق الجزائر، على البند الحادي عشر من المعاهدة المعقودة بين فرنسا والدولة العثمانية.[1]

كانت الدولة العثمانية آنذاك منهكة بإخماد ثورة جزيرة مورا، لهذا كانت لا تنوي أن تحشر رأسها بقضية جديدة، وذلك بسبب حالة التهالك والصراع الداخلي والخارجي الذي كانت تعيشه.

ففي اجتماع عقد برئاسة الصدر الأعظم، وضم وزير الحربية، تقرر عدم التدخل الفعلي في الخلاف الناشب بين فرنسا وأوجاق الجزائر نظرا للأوضاع الصعبة التي كانت الدولة العثمانية من صراعات وانشقاقات على الصعيدين الداخلي والخارجي، مع التظاهر بالتدخل فقط.

أرسل الباب العالي المفتي خليل أفندي، مكلفا إياه بتنبيه حسن باشا أن يظل محايدا عن النزاع الناشب بين النمسا ومراكش، وأذن له بالقيام بمحاولات غير رسمية لتأمين التفاهم بين الباشا وفرنسا.

لم تفلح محاولات خليل أفندي في إنهاء الخلاف القائم بين أوجاق الجزائر وفرنسا، غير أن السفير الفرنسي بين امتنانه للمحاولة التي بذلتها الدولة العثمانية.[2]

وأعلم مترجم السفارة الفرنسية الباب العالي في 16مارس 1830م أن حكومته قررت أن ترسل جيشا إلى الجزائر.

ولقد بين البرنس"دي بولينياك" في مارس 1830م لسفراء فرنسا بمذكرات رسمية أن فرنسا لإرسال حملة عسكرية على الجزائر، بالإضافة إلى انه بين أن فرنسا ستستشير حكومات أوربا بشأن النظام الذي سينشأ،في حالة هدم أوجاق الجزائر.[3]

وقدم مترجم السفارة الفرنسية لرئيس الكتاب ورقة مكتوبة بالفرنسية ، هي صورة عن المعلومات المؤرخة في 06 أوت 1830م، والتي أعطاها الكونت"قييمينو"إلى مترجمه،وفيها يخبر أن الجيش الفرنسي احتل مدينة الجزائر.[4]

---

[1]-آرجمنت كوران، **السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر**، ترجمة: عبد الجليل التميمي، (تونس: منشورات الجامعة التونسية،1970)، ص.39.

[2]-آرجمنت كوران، **مرجع سابق**،ص.45.

[3]-**المرجع نفسه**، ص ص.56-57.

[4]-**المرجع نفسه**، ص.60.

قدم السفير الفرنسي مع مترجمه لمنزل حميد باي في 14أوت 1830م،وقرر الباب العالي الاستماع إلى أقوال السفير الفرنسي دون الرد بشيء في الوقت الحاضر.

وضح السفير في المقابلة أن الجزائر أصبحت بموجب أصول الحروب تحت التصرف الفرنسي، وأوضح رغبة الحكومة الفرنسية بحث هاته القضية مع الدولة العثمانية.

ولم يضبط حميد باي في تلك المقابلة نفسه من الاعتراض على وجود صلاحية تصرف فرنسا في الجزائر، رغم ما قاله في بداية المقابلة في أنه لن يكون له أي رد بخصوص قضية الاحتلال الفرنسي للجزائر.[1]

إن عدم اعتراف السفير الفرنسي بحقوق العثمانيين في الجزائر فتح باب النقاش العنيف بين حميد باي والسفير الفرنسي، ومع ذلك كرئيس الكتاب وجوب إعادة الجزائر للباب العالي،بموجب المذكرة التي قدمها السفير الفرنسي، إلا أن الكونت"قييمينو" صرح أنه لم يبق للمذكرة حكم بسبب وقوع تغيرات حكومية في فرنسا، لكن رئيس الكتاب أصر أن حقوق العثمانيين في الجزائر لن تضيع لهذا السبب.

وأخيرا وعد السفير الفرنسي بكتابة تكليف للباب العالي لحكومته ولم يخف أن هذا التكليف سترفضه حكومته.[2]

لقد عملت الحكومة العثمانية لكسب مساندة انجلترا لتحرير الجزائر من يد فرنسا، إلا أن السفير الانجليزي لم يبد ميلا للمساعدة، فقد صرح مترجم السفارة الانجليزية عند قدومه للباب العالي بأن رأيه الشخصي أن فرنسا لن تتخلى عن الجزائر.[3]

جرت مقابلة غير رسمية بين رئيس الكتاب والسفير الانجليزي في 29 جانفي 1831م، وصرح رئيس الكتاب أن الباب العالي ينتظر الصداقة الانجليزية بشأن قضية الجزائر،وقد قيل السفير الانجليزي ذلك، لكنه لم يخف أن انجلترا لن تتدخل في الحرب ضد فرنسا لتحرير الجزائر.[4]

---

[1]-**المرجع نفسه**، ص.61.

[2]-آرجمنت كوران، **مرجع سابق**، ص ص.66-67.

[3]-**المرجع نفسه**، ص.67.

[4]-**المرجع نفسه**، ص.67.

تم تعيين نامق باشا احد ضباط العسكر الخاص سفيرا بلندن، محملا بتعليمات تحريرية بالقيام بمحاولات لدى الحكومة الانجليزية بشأن القضية الجزائرية[1].

تقابل السفير العثماني مع وزير الخارجية الفرنسي في 18 ديسمبر 1834، على اثر فتح موضوع الجزائر وفي ختام المقابلة أعلم وزير الخارجية الفرنسي أن فرنسا لن تتخل عن الجزائر.[2]

كانت كل المحاولات التي قامت بها الدولة العثمانية لاسترداد الجزائر كونها ولاية من الولايات الخاضعة لها، قد باءت بالفشل، إلا أن العثمانيون أبدو تمسكهم بحقهم في الجزائر واستمرت المحاولات الدبلوماسية من أجل استرجاع هذا القطر والذي انطوى تحت حكمها لما يقارب الأربعة قرون، ورغم ما كانت الدولة العثمانية في تلك الأثناء، إلا أنها لم تتوقف عن المحاولات لاسترجاع الجزائر.

قدمت الدولة العثمانية مذكرة إلى باريس في 19 جوان 1835م، تبين فيه حق العثمانيين في الجزائر، لكنها رفضت من طرف فرنسا، ما دفع الدولة العثمانية إلى التقابل مع سفير روسيا والذي بدوره اقترح التقابل مع وزير خارجية بريطانيا،وجرت المقابلة في 14 جويلية 1835، حيث أثيرت قضية رفض السفير الفرنسي للمذكرة العثمانية والتي كانت تطالب بحقها في الجزائر، إلا أن الرد من طرف وزير خارجية بريطانيا كان أنه من الأفضل بأن لا يبحث في هذا الشأن مطلقا في الوقت الحاضر.[3]

ومن هذا السياق فهمت الدولة العثمانية أن استرداد الجزائر من فرنسا ليس بالأمر السهل، ولن يتم فقط عبر المباحثات السياسية .

أعد الباب العالي حملة بحرية لإلحاق طرابلس الغرب بالمركز، وبالفعل وصلت إلى المدينة في 26 ماي 1835م قوة عثمانية، وأصبحت طرابلس الغرب ولاية عادية،كغيرها من الولايات العثمانية الأخرى.

وهكذا كانت الدولة العلية قد اقتربت جدا من البلاد الجزائرية وأصبح بإمكان الباب العالي التفكير بالتدخل الفعلي في الجزائر.[4]

---

[1]-**المرجع نفسه**،ص.78.

[2]-**المرجع نفسه** ،ص ص.82-83.

[3]- آرجمنت كوران، **مرجع سابق**، ص.87.

[4]- **المرجع نفسه**، ص.88.

وقد قدمت في الشهور الأولى من 1836م عريضة من أهالي قسنطينة وما جاورها، إلى اسطنبول يخبر فيها الأهالي بأنهم يحاربون المحتل الفرنسي، ويدعمون المقاومة الشعبية والتي كان على رأسها أحمد باي، وكانوا يسترحمون السلطان بتوجيه منصب الولاية إلى هذا الأخير.[1]

استمرت مقاومة أحمد باي الشعبية للاحتلال الفرنسي، لكن ما كان يملكه هذا الأخير من عتاد،جعل هذه المقاومة تتراجع ولا تستطيع التصدي ، وتهالكت باستيلاء الاحتلال الفرنسي على مدينة قسنطينة.

عندما وصل خبر احتلال قسنطينة إلى اسطنبول والتي كانت آخر معقل للأتراك في الجزائر لم تتخل الدولة العثمانية عن المطالبة في حقها بالجزائر.

وكان أحمد باي والي ولاية قسنطينة قد أخبر برسالة إلى الباب العالي عن الاستيلاء الفرنسي على المدينة، وفي هاته الرسالة المؤرخة في 15 أكتوبر 1837م، كان أحمد باي يطلب المعونة من الدولة العثمانية من أجل مجابهة الاحتلال والتصدي له كون أن هذا الأخير قد استولى على آخر معاقل الأتراك في الجزائر.[2]

لم يجد أركان الباب العالي إمكانية مساعدة أحمد باي، لكن السلطان محمود الثاني لم يجد من الصواب ترك الباي الذي أثبت ارتباطه بالدولة العثمانية، وقد أصدر السلطان إرادة التحقق من القضية من جديد.

وفي مجلس الشورى الذي عقد بالباب العالي، قرر إرسال الأمر لباي تونس لمساندة أحمد باي، لكن باي تونس لم ينصاع لهذا الأمر،حيث كان مجبرا على مصادقة الفرنسيين،اللذين جاوروا ولايته،ومساندة أحمد باي تعني مساعدة عدو فرنسا.[3]

لقد حولت الدولة العثمانية اهتمامها إلى مصر إذ انشغلت بالاصطدامات المسلحة مع محمد باشا، وبعد حل النزاع بتدخل الدول الأوربية، لم يتمكن الباب العالي من الاهتمام كثيرا بالقضية الجزائرية.

---

[1]-**المرجع نفسه**، ص.89.

[2]- آرجمنت كوران، **مرجع سابق**، ص.110.

[3]-**المرجع نفسه**، ص.111.

ورغم مواصلة أحمد باي للجهاد بعد سقوط قسنطينة، إلا أنه لم يسترجع قوته، وقد تحول اهتمام الفرنسيين إلى مقاومة الأمير عبد القادر، لكن هذا الأخير لم يكن يعترف بسلطان الدولة العثمانية.[1]

وبعد كل هذه المحاولات التي بذلتها الدولة العثمانية لاسترداد الجزائر، إلا أن جميع هاته المحاولات باءت بالفشل ،فقد كانت الدولة العثمانية تعول على حلفائها المتمثلين في كل من انجلترا وروسيا في مساعدتها في هذا الأمر، إلا أنها لم تلق الدعم منهم،وعلى العكس أبدوا تنصلهم من القضية الجزائرية، وكانوا يرون بأفضلية عدم التدخل في الحرب ضد فرنسا من أجل أن تسترجع الدولة العثمانية الجزائر.

وفي خضم مرحلة الضعف التي كانت الدولة العثمانية تعاني منها قطعت الحكومة العثمانية أملها في استرداد الجزائر.

وفي أول حولية نشرتها الدولة العثمانية سنة 1847م ،لم تكتب الجزائر ضمن جدول الولايات العثمانية ،وبهذا قد كان السلطان العثماني قد ودع حقه في هذا القطر.[2]

المطلب الثاني: التحولات السياسية التركية تجاه الجزائر إبان سقوط الدولة العثمانية إلى غاية 1960م

عرفت تركيا في الأيام الأخيرة للدولة العثمانية تغيرات جذرية في سياستها الخارجية، وذلك بسبب الفواعل الداخلية، والتي ساهمت بشكل واضح في إسقاط الخلافة العثمانية، ومجيء فكرة الدولة القومية وما تحمله من أفكار ومبادئ.

وقد عاشت تركيا حالة تحول جوهري في إقليمها المتعثر ومناطق نفوذها، وقد كان التحول الداخلي المتمثل في سيطرة الفكر العلماني عليها من أبرز المؤثرات على سياستها بصفة عامة.

وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى التحولات الداخلية والإقليمية لتركيا، وسيطرة العقيدة الأتاتوركية على سياستها الخارجية تجاه الجزائر.

---

[1] – **المرجع نفسه**، ص.113.

[2] –**المرجع نفسه**، ص.114.

سادت في تلك الفترة تغيرات داخلية في الدولة العثمانية بظهور أحزاب جديدة في الساحة التركية، وهم دعاة القومية كجمعية تركيا الفتاة، و الاتحاد والترقي حيث عملت هذه الأحزاب على الضغط على السلطان عبد الحميد،لمحاولة إسقاط الدولة العثمانية.

وكان مصطفى كمال أتاتورك يتربع على هذه الفكرة القومية، فعمل على أن تكون هناك حكومتان في تركيا وهي حكومة أنقرة والتي كانت تخالف قرارات السلطان، وحكومة اسطنبول الخاضعة للسلطان، والعمل على تحريض الجماهير على الدولة العثمانية.[1]

كانت أفكار أتاتورك تندرج تحت عنوان العلمانية وتطوير الدولة على النموذج الغربي، وفي أثناء صراعه مع السلاطين، كان يتغنى بالحضارة الغربية، إذ قال أمام المؤتمر الوطني:"الحرب فوق انتصاراتنا الذاتية، ولكن الصراع الحقيقي هو الانتصار، وتحقيق الحضارة الغربية في تركيا.[2]

فسادت حالة من الانقسام في تركيا بين من يريد لها أن تقوم على أساس قومي، وبين من عارض وبشدة على أنه لا يمكن لتركيا التخلي عن هويتها الإسلامية، إذ أن الفكرة القومية وحدها لا يمكن أن تسود على حساب الهوية الدينية.[3]

لم تبدأ العلاقات العربية التركية بالتراجع وتظهر ملامح التردي عليها إلا بعدما قامت جمعية الاتحاد والترقي بانقلابها على السلطان عبد الحميد، بحملتها التتريكية على الشعوب التي تخضع تحت الحكم العثماني، وإتباعها سياسة البطش والتنكيل من جهة أخرى،بالإضافة إلى مواجهتها للعرب والمسلمين من خلال صحفها ونواديها.

ومن هنا جاء الرد العربي ليعمق الفجوة بشكل أكبر، واستغلال الدول الأجنبية للوضع لتعميق جسور الهوة والخلاف بصورة تتناغم مع المطامع الأجنبية في المنطقة العربية.[4]

واللافت للنظر أن المخططات الخارجية لإسقاط الخلافة العثمانية تزامنت مع تلك المخططات الداخلية، على أساس تطبيق الفكر الغربي الحديث في المنطقة، ونشوء النزعة

---

[1]-وليد رضوان، **العلاقات العربية التركية: دور اليهود والتحالفات الدولية و الإقليميةpkk في العلاقات العربية التركية، العلاقات التركية السورية نموذجا** (سوريا: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع،2006)، ص.55.

[2]-خالد كمال هنية، **مرجع سابق**، ص.29.

[3]-حسن عدنان، **نظرية العلاقات الدولية** (بيروت: دار أمواج للنشر والتوزيع،2003)، ص.24.

[4]-محمد نور الدين، **العرب والأتراك عالم متغير** ، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجيةوالبحوث والتوثيق ، 1993)، ص.75.

القومية بين العرب والأتراك، وبروز حالة التغني بالحضارة التي ينتسب إليها كل من الأتراك والعرب .

وبهذا نجحت المخططات الاستعمارية بضرب الحضارة الإسلامية في الصميم، مما أدى إلى تفكيك الروابط،مع إلغاء الخلافة عام 1924م.[1]

وبعدما تدافعت أفكار مرحلة النضوج القومي العلماني، و السيطرة الكمالية على الدولة العثمانية، قرر المجلس الوطني الكبير عام 1924م الموافقة على اقتراح أتاتورك بخلع الخليفة ونفي جميع أفراد الأسرة الحاكمة من الأراضي التركية، بموجب ما نصت عليه اتفاقية لوزان.

وتقررت العديد من الإجراءات والقوانين؛ فمع بداية عام 1926م بدأت تركيا بالعمل بالتقويم الميلادي و ألغي التقويم الإسلامي، وفي عام 1928م أعلن أتاتورك إجراءات تقضي بإلغاء مادة "الإسلام دين الدولة التركية"، وفي نفس العام أيضا استخدمت الحروف اللاتينية بدل الحروف العربية في الكتابة، و في عام 1935م جرى تبديل العطلة الأسبوعية من الجمعة إلى عطلة نهاية الأسبوع الأوربية يوم الأحد، ولم يكتف بذلك بل أمر بترجمة القرآن الكريم إلى اللغة التركية، كما أمر المؤذنين بالآذان باللغة التركية بدل العربية.[2]

انطلقت السياسة الخارجية التركية فترة كمال أتاتورك تحت شعار"سلام في الداخل،سلام في الخارج"، ولم يكن هذا الشعار يعني إغماض الطرف عما يجري خارج الحدود ؛بقدر ما عنى الانسحاب من الشرق والتوجه نحو الغرب.

كان مشروع الأتاتوركية هو الانفصال عن التراث الإسلامي، بعد محاولات الانفكاك منه في عصر التنظيمات،وخلال فترة حكم الاتحاد والترقي للانخراط مع الغرب في ارتباطها بالأفكار المؤسسة للإيديولوجية الأتاتوركية، المتمثلة في المبادئ الستة.

وفي مستهل هذه الفكرة أعلنت تركيا تخليها عن حقوقها في ممتلكاتها السابقة في الأقطار العربية والبلقان، وجرى التركيز في هذه المرحلة على إصلاح الأوضاع الداخلية وتطوير العلاقات مع الأقطار الأوربية الغربية.[3]

---

[1]-خالد كمال هنية، **مرجع سابق**، ص.29.

[2]- **المرجع نفسه**، ص.30.

[3]- خالد كمال هنية، **مرجع سابق**، ص.30.

ولقد برز هذا الانفصال عن العالم العربي والإسلامي عامة وعن الجزائر خاصة، والتي كانت تعتبر سابقا ولاية عثمانية، في مشاركة تركيا ضد الثورة الجزائرية،حيث لم تكن تركيا في معزل عن حلف شمال الأطلسي بفعل عضويتها فيه،مما كبل مواقفها تجاه الثورة الجزائرية، باعتبارها صديقة لفرنسا، رغم التاريخ المشترك بين تركيا والجزائر.

فبخصوص الموقف التركي من الثورة الجزائرية والذي كان مرتبطا بتحالفها العضوي مع حلف شمال الأطلسي،بدأ التحول خاصة في مجال الدعم العسكري، بعد زيارة رئيس الوزراء "عدنان مندريس" إلى ليبيا في عام 1958م، و الاستقبال الرسمي الفاتر، مرفوقا بالاحتجاج والمقاطعة الجماهيرية؛ حيث تم التنسيق مع الحكومة الليبية بخصوص القضية الجزائرية، كما بدأت الحكومة التركية تدريجيا بتغيير سياستها تجاه الجزائر، بما فيها السماح بفتح مكتب لجبهة التحرير الوطني في أنقرة، وساهم في ذلك الموقف الايجابي للشعب التركي عبر لجنة الصداقة التركية بين الدول الإسلامية.[1]

إن انضمام تركيا إلى حلف بغداد وتهديداتها بغزو سوريا عام 1957 وغيرها من هذه التصريحات، كانت بحافز من المصالح الغربية، وليست من المصالح التركية،اذ قامت تركيا بتوثيق مصالحها مع أصدقائها الغربيين، إذ صوتت تركيا في الأمم المتحدة في نهاية عام 1957م ضد استقلال الجزائر.[2]

وعندما طرحت المسألة الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 13 أكتوبر 1958م، قدمت المجموعة الإفريقية–الأسيوية قرارا يدعو إلى استقلال الجزائر، وقد حصل هذا القرار على 35 صوتا، وامتناع 28 دولة عن التصويت، مع تصويت 18 دولة ضده وكانت تركيا من بين الدول التي امتنعت عن التصويت.

وقد تمت مناقشة مسألة الجزائر، في اجتماع الجمعية العام للأمم المتحدة في 15 جويلية 1959م واستمرت حتى 13 أكتوبر 1959م، وفي خلالها قدمت المجموعة الإفريقية–

[1]–إسماعيل دبش، **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954م–1962م**، (الجزائر: دار هومة، 2006)، ص.162.

[2]–أحمد نوري النعيمي، **الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط** ، (عمان: دار زهران للنشر و التوزيع ، 2014)، ص.101.

الآسيوية قرارا يدعو إلى استقلال الجزائر، وقد حصلت هذه المجموعة على أكثرية الثلثين التي عدت غير مقبولة، ومرة أخرى امتنعت تركيا عن التصويت.[1]

وقد حاول الأتراك تبيان مواقفهم تجاه الثورة الجزائرية لاحقا ،حيث عدد المؤرخ "محمد نام" الأسباب التي أدت إلى الموقف التركي المرتبك من الثورة الجزائرية وأهمها ما يلي:[2]

1-وقوف جمال عبد الناصر إلى جانب الثورة الجزائرية حيث كان يتبنى سياسة مناوئة لتركيا وبعبارة أخرى كان عبد الناصر يدعم الفكر التحرري، ويقف في وجه الامبريالية الغربية، في حين أن تركيا كانت تناصر وبقوة المعسكر الغربي بحكم انتمائها إليه عبر منظومة الأفكار التي جاءت بها العقيدة الأتاتوركية، والتي تبنت التوجه نحو الغرب، وانضمامها إلى حلف شمال الأطلسي والذي يعتبر الذراع العسكرية للمعسكر الغربي، وهذا ما يبرز التعارض في الأفكار والمبادئ بين كل من تركيا ومصر، و ما انجر عنه من مواقف سلبية تجاه الثورة الجزائرية من طرف تركيا.

2-خضوع الإعلام التركي في مصادره للإعلام الغربي، وعلى وجه الخصوص المصادر الفرنسية، وهذا بسبب عدم وجود مراسلين له في الجزائر، مما يعني أن معرفته بالثورة الجزائرية لم تكن مباشرة، وهذا ما دفعه إلى التصور أن ما يحدث في الجزائر هو أزمة داخلية ، وقد كانت هذه الأخيرة تضرب حصارا على ما يجري في الجزائر ولا تسمح بمرور ونشر الأخبار التي لا تخدم وجهة نظرها.

3-بمجرد اتساع الصدى الإعلامي للثورة الجزائرية وإدراج قضيتها في الأمم المتحدة سرعان ما تغير موقف الصحافة التركية، تجاه تطلعات الشعب الجزائري، وهكذا بدأ الإعلام في تركيا يهتم بالقضية الجزائرية، ودعم ثورتها، وبرز آنذاك موقفان متعارضان تماما فمن جهة الصوت الذي كان يدين الاحتلال الفرنسي للجزائر ويناصر الشعب الجزائري الطامح للاستقلال، ومن جهة أخرى صوت الإعلام الموالي للحكومة، التي أبدت تحفظها تجاه القضية الجزائرية، نظرا لسياستها الموالية كلية للغرب.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر من 1960م إلى 2002م

---

[1]-**المكان نفسه.**

[2]-"الثورة الجزائرية في الاعلام التركي"، **الشاهد**، 2012/10/20، (2019/03/30) في:
http://echahedonline.com/or/permalink/11705.html

عرفت السياسة الخارجية التركية في الفترة الممتدة بين 1960م-2002م الكثير من التحولات السياسية والتي أثرت بدورها على سياستها الخارجية، فقد اتسمت هذه الحقبة بالانقلابات العسكرية وظهور المؤسسة العسكرية كفاعل رئيسي في السياسة التركية، كما عاد إبان هذه الفترة التيار الإسلامي إلى الواجهة السياسية، من خلال الأحزاب ذات التصور الإسلامي، إلا أن هذه الأحزاب لم تسلم من طغيان المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية وكان حزب الرفاه الإسلامي بقيادة نجم الدين أربكان آخر الأحزاب الإسلامية التي وصلت إلى السلطة، إلا أن الحزب قد حل، وتعرض معظم مؤسسيه للسجن.

ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى التغير في معالم السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر بعد انقلاب 27 مايو 1960م، وما نتج عنه من تحولات في الأداء اتجاه الجزائر، كما سيتم تسليط الضوء على العلاقات التركية الجزائرية إبان الحرب الباردة، وكيف أثر التضاد الإيديولوجي بين تركيا والجزائر على العلاقات الثنائية بين البلدين، إلى أن جاءت الحكومة التركية الجديدة.

المطلب الأول: سياسة تركيا تجاه الجزائر في أعقاب انقلاب 27 مايو 1960م

اتسمت الظروف الداخلية التركية خلال هذه الفترة بنوع من اللااستقرار ما أدى إلى الانقلاب العسكري، و عودة المؤسسة العسكرية إلى الحك ،و من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى أبرز التحولات السياسية التي جاءت على اثر هذا الانقلاب فيما يخص الجزائر.

كان انقلاب 27 مايو 1960م هو أول انقلاب عسكري في تركيا، قام به مجموعة من ضباط القوات المسلحة التركية خارجين عن قيادة رؤساء الأركان، ضد الحكومة المنتخبة ديمقراطيا للحزب الديمقراطي.

ووقع هذا الانقلاب في وقت من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية ،والمصاعب الاقتصادية حيث كانت المساعدات الأمريكية حسب مبدأ ترومان ومشروع مارشال قد نفذت، ومن ثم كان رئيس الوزراء"عدنان مندريس" يخطط لزيارة موسكو أملا في وضع خطط بديلة للائتمان.

وقد أسفر هذا الانقلاب على إجبار 235 قائدا و أكثر من 300ضابطا مكلفا على التقاعد، وقمع أكثر من 500 قاض و نائب عام، و 1400 من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، واعتقال رئيس هيئة الأركان العامة التركية ورئيس الوزراء وغيرهم.

وتبع ذلك تعيين "جمال جورسيل" الذي جاء بالانقلاب باعتباره رئيسا للأركان، كرئيس للدولة ورئيس للوزراء و وزير للدفاع.

وانتهت المحاكم بإعدام "عدنان مندريس" ،ووزير الشؤون الخارجية "فطين رشدي زورلو"،و وزير المالية "حسن بولاتكان"،و بعد أشهر من أعيدت السلطة الإدارية للمدنيين الذين اختارهم الانقلاب.

وبهذا تكون المؤسسة العسكرية الحامية للعلمانية قد عادت إلى الحكم في تركيا من جديد،حيث كرست المؤسسة العسكرية نفسها للحفاظ على المبادئ التي جاء بها مؤسس الدولة التركية مصطفى كمال أتاتورك؛ فكانت تتدخل كلما رأت أن صناع القرار التركي قد حادوا عن تلك المبادئ في نظرهم.

طرأت بعض التغيرات في السياسة الخارجية التركية ،التي جاءت بعد انقلاب 27 مايو 1960م تجاه الجزائر، وقد اتضح هذا في الخطاب الذي ألقاه "سليم ساربر" وزير خارجية تركيا آنذاك في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 23 جويلية 1960م وجاء فيه:

"إن مسألة الجزائر تبرز بين المشاكل الرئيسية التي يجب مناقشتها في اللجنة الأولى إزاء الأحداث المؤلمة و إراقة الدماء الإنسانية التي حلت في الجزائر لهذه المدة الطويلة من الوقت و أن تركيا ومواطني بلدي ينعمون بالعواطف الأخوية تجاه الشعب الجزائري الباسل، و يشعرون المشاعر نفسها حول طموحاتهم المشروعة، ومن ناحية أخرى فان بلادي حليفة لفرنسا التي أرسينا فيها علاقات صداقة تربو على عدة قرون و لذلك فان الشعب التركي والحكومة التركية يتطلعان بحرارة إلى حل عاجل وسلمي لهذه القضية المأساوية على أساس عادل منصف، و بما يتفق مع التطلعات المشروعة للشعب الجزائري في إطار ميثاق الأمم المتحدة.[1]

ومن خلال هذا الخطاب يتبين لنا التغير في المفاهيم والمدركات لدى صانع القرار التركي تجاه القضية الجزائرية، فبعدما كانت تركيا تتخذ سياسة مناوئة للجزائر، كونها حليفة للمعسكر الغربي بما في ذلك فرنسا، أصبحت تركيا تناصر القضية الجزائرية وقد كان الخطاب واضحا فيما يخص الموقف التركي تجاه ملف الجزائر.

[1]-أحمد نوري النعيمي، **الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط،مرجع سابق**، ص ص.101-102.

ويمكن القول أن تركيا كانت مكبلة بين أمرين فمن جهة كانت حليفة لفرنسا وهو ما حال دون تقديم الدعم للثورة الجزائرية، و من جهة أخرى كانت الروابط الأخوية بين الشعبين التركي والجزائري طاغية على المشهد السياسي، حيث أن العلاقات التاريخية بين الشعبين و الروابط الإنسانية جعلت من تركيا تدعم المطالب الجزائرية المشروعة.

أصدر في هذا السياق "جمال كورسيل"رئيس جمهورية تركيا آنذاك تصريحا بمناسبة تنظيم أسبوع الجزائر في أنقرة في أكتوبر 1960م ؛عبر فيه عن تأييده لكفاح الشعب الجزائري، الأمر الذي دفع بالسفير العراقي في أنقرة أن يصرح قائلا:

"إننا سعداء بما نشاهده من نمو في العلاقات التركية-العربية عقب انقلاب 27 مايو 1960م، و إن أبرز دليل على ذلك الكلمة القيمة للجنرال "جمال كورسيل" حول الجزائر العزيزة جدا على قلوب العرب"، و أكثر من ذلك فأن مواطني أنقرة قد هتفوا لبسالة وتضحيات الشعب الجزائري خلال الأسبوع الجزائري في تركيا.[1]

وفي هذا المعنى صرح السفير الليبي في أنقرة بعد مرور عدة أشهر على تصريح "جمال كورسيل" والذي جاء فيه:

"لقد اتخذت الحكومة الثورية خطوة جبارة لتطوير العلاقات العربية-التركية، فقد أبدت الحكومة الثورية تفهمها للمشاكل العربية، و أظهرت ذلك في تصويتها لصالح القضية الجزائرية في الأمم المتحدة".[2]

وعندما حصل الشعب الجزائري على استقلاله ؛ بعد استفتاء جويلية 1962م أيدت تركيا هذا الاستقلال .

جاء ذلك في برنامج حكومة "إينونو" الثانية والذي جاء فيه:

"و من المعلوم أن ما نشعر به من أحاسيس المودة الصادقة تجاه الشعب الجزائري، الذي قرر مصيره بنفسه في استفتاء تموز إنما تنبع من ماضينا المشترك، وبهذه المناسبة فإننا نود أن نعرب عن التهاني القلبية وأطيب تمنيات الشعب التركي والحكومة التركية للشعب الجزائري الشقيق".[3]

---

[1]-أحمد نوري النعيمي، **الوظيفة الاقليمية لتركيا في الشرق الأوسطمرجع سابق**، ص.102.

[2]-**المكان نفسه.**

[3]- أحمد نوري النعيمي، **الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسطمرجع سابق** ، ص ص102-103.

وكان هذا الخطاب من بين المؤشرات التي تدل على بداية عهد جديد من العلاقات العربية–التركية، بعد فتور واضح في العلاقات دام ما يقارب الأربعين عاما، أي منذ تأسس الجمهورية التركية، و التي كانت سياستها مناوئة للعالم العربي والإسلامي بما في ذلك الجزائر باعتبارها تنتمي في محيطها الحضاري والتاريخي إلى الإقليم العربي الإسلامي ، والذي انفكت عنه تركيا بموجب المبادئ الستة التي جاءت بها حكومة كمال أتاتورك، والتي كان توجهها نحو الغرب بصفة مبالغ فيها وقطع الأواصر التاريخية والحضارية التي كانت تركيا ترتبط بها.

أما فيما يخص الرأي العام التركي فإنه اتسم بالتأييد للجزائر وقد أوضح هذه النقطة "تورغوت أوزال" رئيس وزراء تركيا وقتئذ، في مؤتمر عقده في الجزائر في 04 شباط 1985م، و جاء في تصريحه :

في نهاية سنة 1957م وخلال حرب التحرير الجزائرية ،أخفقت الحكومة التركية في إسناد و دعم الثورة الجزائرية، ولا يمكن نسيان هذا الموقف ولا سيما إذا عرفنا أن الشعب التركي كان يؤيد الثورة الجزائرية".[1]

يتبن من خلال هذه التصريحات الصادرة عن صناع القرار التركي أن السياسة الخارجية التركية وبعدما كانت موالية تماما للغرب ،اتخذت أبعادا أخرى وأبرز دليل على ذلك التقارب الذي حصل بينها وبن دول العالم العربي و الإسلامي، فبعدما كانت في معزل عن محيطها التاريخي والحضاري، بدأت تستعيده نوعا ما ، وكان تغير موقفها من القضية الجزائرية أبرز دليل على هذا التقارب حسب ما جاء في تصريحات بعض السفراء للدول العربية في تركيا.

قدمت تركيا في هذا السياق عام 1986م اعتذارا رسميا للجزائر موقعا من طرف رئيس الوزراء التركي، وذلك على خلفية وقوف أنقرة ضد لائحة أممية تطالب فرنسا الاعتراف باستقلال الجزائر، ونقل الاعتذار التركي مبعوث رسمي وسلمه للرئيس الأسبق " الشاذلي بن جديد".

تجدر الإشارة أن هذا الموقف والمتمثل في وقوف تركيا ضد القضية الجزائرية في الأمم المتحدة كان من بين المسائل التي اعترض عليها "نجم الدين أربكان" والتي قامت بها السياسة

[1]–**المرجع نفسه**، ص103.

الخارجية التركية، ففي خطاب له أمام البرلمان كان من جملة ما انتقد فيه النظام التركي أنه اعترف بإسرائيل وكان آخر من اعترف بحكومة الجزائر.[1]

تباين الموقف التركي من القضية الجزائرية عما كان قبله قبل انقلاب 1960م ونستطيع القول أن المواقف التركية كانت في مجملها ايجابية تجاه الجزائر، وكفاحها التحرري ،حيث دعمت تركيا الاستقلال الجزائري، كما أنها اعتذرت رسميا للحكومة الجزائرية إزاء وقوفها ضد القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهذا ما يحسب لصالح تركيا في تداركها موقفها وتقديمها الاعتذار .

المطلب الثاني: العلاقات التركية الجزائرية مابين الحرب الباردة و 2002م

عرف العالم إبان فترة الحرب الباردة انقساما واضحا، في ظل الثنائية القطبية، فكانت هناك دول تناصر المعسكر الغربي؛ في حين أن هناك دولا تبنت الإيديولوجية الاشتراكية وناصرت المعسكر الشيوعي.

كانت تركيا بحكم تاريخها في ظل الدولة القومية موالية للغرب، فهي تعتبر حليفة له بانضمامها لحلف شمال الأطلسي، فكان اصطفافها بطبيعة الحال ضمن المعسكر الغربي ولقد أثر هذا التوجه على سياستها الخارجية مع الدول العربية بما في ذلك الجزائر، والتي كانت في أغلبيتها تقف إلى جانب المعسكر الشرقي بحكم دعمه للحركات التحررية وبلدان العالم الثالث.

وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى تأثر العلاقات التركية الجزائرية نتيجة الاختلاف الإيديولوجي السائد آنذاك بين البلدين.

منذ تأسيس الجمهورية التركية والإيديولوجية العلمانية ذات الطراز الفرنسي كانت التوجه العام الذي تمت ترجمته في السياسة الخارجية التركية بالآتي:

-الاهتمام بتوسيع و تقوية العلاقات مع الأوربيين.

-الانضمام لحلف شمال الأطلسي والإسهام بشكل فعال في خدمة الكتلة الغربية في حربها الباردة ضد حلف وارسو والكتلة الشرقية.

[1]-يحي بوزيدي، **السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد 2002**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة ، (جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية2013)، ص.107.

هذا التوجه العام جعل من النخبة العلمانية التي ترى تركيا كدولة علمانية ،قومية حليفة للغرب لا ترى حليفا يستحق الالتفات إليه في المنطقة العربية والتي كانت في أغلبيتها متحالفة مع الإتحاد السوفيتي، والتحالفات الإقليمية التي انضمت إليها تحالفات غربية الطابع، وكانت تعمل على ردع الخطر الشيوعي وتجاهل خطر الاستعمار.[1]

إلا أن الأزمة القبرصية في الستينيات ومحاولة الدولة التركية حماية الأقلية التركية في قبرص من الغالبية اليونانية، ورسالة الرئيس الأمريكي التي أوضح فيها أن أمريكا لن تقف إلى جانب تركيا إذا ما تدخل الإتحاد السوفيتي،كنتيجة لتدخل تركيا في قبرص.

هذا الموقف جعل الأتراك يعيدون حساباتهم ويسعون لأن يكونوا أكثر استقلالا، فكانت السياسة الجديدة تتمثل في عدم الانخراط في أي خلاف يثير عداوة الدول العربية، و عدم التدخل في علاقات العرب مع الغرب، وعدم اعتبار الاتحاد السوفيتي عدوا وتمتين العلاقات التركية–الغربية.[2]

ونظرا للتباين الإيديولوجي بين كل من تركيا والجزائر آنذاك، فقد اتسمت العلاقات بين البلدين بالفتور النسبي.

ومن المعلوم أن منطقة الشرق الأوسط الكبير التي تضم الدول العربية وإسرائيل وتركيا وإيران والقرن الإفريقي ،لطالما كانت مسرحا للحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

وقد كان للصراع بعدا إيديولوجيا ؛إذ ساندت موسكو التيار القومي العربي وسائر الأنظمة التي ألقت على نفسها تسمية الاشتراكية والتي درجت تسميتها آنذاك بالأنظمة التقدمية ،في وجه الأنظمة الموالية للغرب والتي درجت تسميتها بالأنظمة الرجعية.

فبينما عقدت موسكو روابط اقتصادية وعسكرية وثيقة مع كل من مصر وسوريا والعراق والجزائر، تولت واشنطن دور الحماية إزاء الأنظمة الخليجية، وعقدت تحالفا وثيقا مع دول أخرى لاسيما تركيا وإيران.[3]

---

[1]–سلطان العامر، "تركيا في الحرب الباردة: سياسة الانعزال" 2013/06/04م، في: **http://www.alhayat.com/article/185**، (2019/05/13).

[2]–سلطان العامر، **مرجع سابق**.

[3]–جلبير الأشقر، "روسيا تدفع بأحجارها على رقعة الشطرنج"، في: **http://www.wakteldjazair.com**، (2019/5/10).

شهدت أواخر الثمانينات وبداية التسعينيات من القرن العشرين تغيرات كبيرة في النظام العالمي، حيث انتهت الحرب الباردة و نظام القطبين ،وظهور نظام أحادي القطبية، ممثلا في الولايات المتحدة الأمريكية وبهذا زال أكبر مصادر تهديد تركيا وتحررت من القيود التاريخية التي حكمتها خلال تاريخها الحديث.[1]

ظهرت على السطح الصحوة الإسلامية في العالم العربي والإسلامي، فكانت تركيا في قلب الصحوة حيث برز التيار الإسلامي بقوة على الساحة والذي اصطدم بالدولة والمؤسسة العسكرية (حزب الرفاه الإسلامي)، بالإضافة إلى الثورة الإسلامية الإيرانية التي أفرزت ولاية الفقيه والمرجعية الإيديولوجية.

وفي ظل النظام الدولي أحادي القطبية ،الذي طرح فكرة جديدة تمثلت في صراع الحضارات شكلت تلك الصحوة حالة من الخوف لدى الأمريكيين، ليظهر بحث آخر يتكلم عن نهاية العالم، وهذا ما أحدث تأثيرا واضحا في السياسة الخارجية التركية سيما تجاه المنطقة العربية.[2]

أدى انتهاء الحرب الباردة والذي عزز من حضور تركيا كدولة أطلسية في مواجهة السوفييت في السابق إلى دور أكثر أهمية وشمولية وتعقيدا لتركيا، خاصة في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط ، ما أدى نحو التطلع إلى دولة إقليمية محورية تتوسط الأقاليم الجغرافية المهمة، وكان للحوار العربي الإسرائيلي دور في رفع العتب عن تركيا وخاصة بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع مصر وهو الأمر الذي جعل تركيا تتساوى في موقفها مع بعض الدول العربية.[3]

وشهدت تركيا تغيرات متسارعة في الداخل مما أثر على سياستها الخارجية تجاه الدول العربية بما في ذلك الجزائر، أهمها:

صعود التيار الإسلامي إلى الواجهة التركية، وحظيه بتأييد جماهيري كبير حيث احتل المرتبة الأولى في الانتخابات البلدية والنيابية التي جرت في عامي 1995م-1996م.

---

[1]-أحمد حسن، "العلاقات العربية التركية بين الحاضر والمستقبل**دراسات إستراتيجية**، ع (41)، (2009)، ص.27.

[2]-أحمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية** ، ترجمة: جابر الثلجي، طارق عبد الجليل، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون2010)، ص.162.

[3]-خالد كمال هنية، **مرجع سابق**، ص.41.

كان لابد أن يكون لهذا العامل المستجد وزنا في السياسة الخارجية التركية حيث يعمل التيار الإسلامي جاهدا لإعادة الارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية[1]

انتهت التجربة الإسلامية في تركيا والتي لم تكن الأولى بحل حزب الرفاه الإسلامي، والزج بأغلب أعضائه في السجن، وكان ذلك بسبب هيمنة المؤسسة العسكرية على الحكم والتي كانت دائما تتدخل كونها الحامي الأول للعلمانية في تركيا .

تأسس على أنقاض حزب الرفاه حزب العدالة والتنمية فقد كان أبرز مؤسسيه أعضاء سابقين في حزب الرفاه الإسلامي، ولكن هذه المرة بسياسة أكثر وعيا ومرونة ،فقد كانت التجربة مع حزب الرفاه خير معلم للجيل الجديد ،وقد أحرز هذا الحزب تقدما واضحا في الساحة السياسية ووصل إلى سدة الحكم بعد سنة فقط من تأسيسه، وبذلك بدأ عهد جديد في تاريخ السياسة التركية، والتي صاغت رؤية جديدة في سياستها الخارجية.

خلاصة و استنتاجات :

عرف التطور التاريخي للعلاقات السياسية التركية–الجزائرية العديد من المناحي والاتجاهات حيث أنه مر بالعديد من المراحل والتي كان لكل منها مميزاتها وخصائصها التاريخية.

فقد كانت الجزائر ولاية عثمانية بعد الاستنجاد بالإخوة عروج وخير الدين، ورغم احتلالها من طرف فرنسا إلا أن الدولة العثمانية حاولت استرجاعها، لكن حالة الضعف التي

[1]–**المرجع نفسه**، ص.42.

كانت تعيشها حالت دون ذلك، وبعدما جاءت السياسة الأتاتوركية ممثلة في الدولة القومية وفك الارتباط بالعالم الإسلامي وإلغاء الخلافة عرفت العلاقات التركية الجزائرية تراجعا واضحا، ووصلت العلاقات الثنائية بين تركيا والجزائر إلى قمة التدهور بعد وقوف تركيا إلى جانب فرنسا كونها عضوا في حلف الناتو ضد الثورة الجزائرية.

ورغم التقارب التركي الجزائري الذي كان بعد انقلاب 1960م، إلا أن هذا التقارب كان نسبيا نتيجة ما فرضته طبيعة الحرب الباردة في وقت كان فيه كلا البلدين يتبنيان إيديولوجية تتنافى والآخر، ومع ظهور التيار الإسلامي على الساحة السياسية التركية عادت العلاقات التركية–الجزائرية إلى التقارب من جديد.

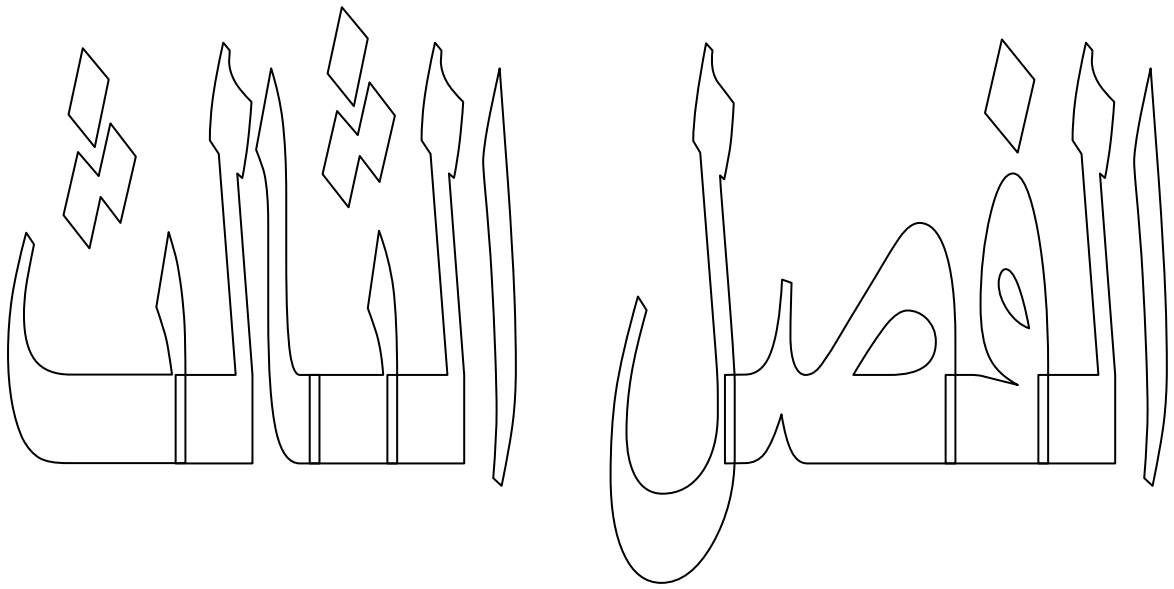

تحولات السياسة الخارجية التركية

تجاه الجزائر من 2002م-2017م

الفصل الثالث: تحولات السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر من 2002م-2017م

شكل عام 2002م نقطة تحول فاصلة في السياسة الخارجية التركية في إقليمها العربي والإسلامي وكذا في البيئة الدولية، ولقد رسمت تركيا سياستها الخارجية على أساس تعزيز الماضي ورسم أفق الحاضر، وتقديم ملامح لمستقبل عبرت عنه القيادة الجديدة من خلال تطبيق مبادئ عامة للسياسة الخارجي، محددة أهدافها و أدواتها على أساس تحقيق مصالحها ضمن محيطها التاريخي والحضاري، أي العودة إلى محيطها الأول الذي انتزعتها العلمانية الأتاتوركية منه.

وبما أن الجزائر تربطها بتركيا علاقات تاريخية ضاربة في العمق، واعتبارها فاعلا أساسيا في مجالها الإقليمي، وبسبب السياسة الخارجية التركية الجديدة المتعددة الأبعاد، تميزت العلاقات التركية الجزائرية عن غيرها من الدول.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق أولا إلى الإطار العام للسياسة الخارجية التركية، كما سيتم أيضا تسليط الضوء على المحددات التي توجه تركيا إلى الجزائر، كما سيتم تحليل أداء السياسة الخارجية التركية خلال الفترة الزمنية المحددة من 2002-2017م.

المبحث الأول: الإطار العام للسياسة الخارجية التركية

عرفت السياسة الخارجية التركية منذ تأسس الدولة التركية عدة أبعاد، فقد كانت العقيدة الأتاتوركية هي السائدة في رسم السياسة الخارجية وصناعة القرار، وقد كانت المؤسسة العسكرية تتدخل في كل مرة لتحمي المبادئ العلمانية التي أرساها كمال أتاتورك فيما عرف بالدولة القومية، حتى وصل حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم وساهم في نقلة نوعية للسياسة الخارجية التركية،وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى الأوضاع السياسية التركية قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، وما هو التحول الذي طرأ على المرتكزات النظرية للسياسة الخارجية التركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وما هي المبادئ التي صاغها في رسم السياسة الخارجية التركية الجديدة.

المطلب الأول: البيئة السياسية التركية قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم

سادت في تركيا فكرة العلمانية منذ تأسس الدولة القومية على يد مصطفى كمال أتاتورك والذي أرسى مبادئه في تطبيق السياسة، وجعلها محمية دستوريا، و إن الدارس للتاريخ التركي يجد أن حماية العلمانية الأتاتوركية كانت طاغية على المشهد السياسي ،فكان تاريخ

تركيا حافلا بالانقلابات العسكرية ،حيث كرست المؤسسة العسكرية نفسها لحماية هذه الإيديولوجية.

وفي هذا المطلب سنسقط الضوء على البيئة التركية السائدة قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم.

لقد تطرف أتاتورك في تطبيقه للعلمانية، حيث جعلها معارضة للدين مطلقا لذا شن حربا على كل ما يرمز له، وحاول إلزام الأتراك بنمط معيشي غربي، من خلال استصدار القوانين عن طريق المجلس الوطني الكبير وتسليط عقوبات شديدة على المخالفين، و أصبحت الكمالية هي الفلسفة السياسية والمرجعية التاريخية على امتداد القرن العشرين في تركيا .[1]

لاقت السياسة الكمالية بما تضمنته من أفكار وقيم رفضا و مقاومة، تمثلت في الحركات المسلحة ضد حكمه مثل ثورة سعيد الكردي، وأعمال العنف من قبل اليساريين وتأسيس أحزاب ذات ميول إسلامية مثل حزب الأمة.

وأما الرفض الشعبي فتجلى من خلال التصويت ضد الحزب الجمهوري في انتخابات 1946م لصالح الحزب الديمقراطي الذي تأسس في نفس السنة، وبعدها نجاح هذا الأخير في انتخابات 1950م، وبعدها النجاح الساحق في 1954م.[2]

لكن في إطار العملية السياسية اكتست الأتاتوركية بعدا رمزيا لمن أتى بعد أتاتورك لإضفاء هذا الأخير المشروعية التاريخية على سيادة الدولة المعلنة واستقلالها الذاتي، ومع مرور السنوات غدت إيديولوجية رسمية للدولة ولقد تلخصت هذه الإيديولوجية في ستة مبادئ للحكم وهي:

1-القومية: تشييد الأمة التركية في كيان وحيد وشرعي للبلاد.

2-الجمهورية: تثبت الإطار المؤسسي للميثاق السياسي وتضفي القداسة عليه.

3-الشعبوية: ترسخ النظام السياسي وسط الشعب المجرد ؛ الذي كان الزعماء وليس النخبة يمثلونه.

4-الدولانية: تمنح مكانة رئيسة للدولة كتعبير ما وراء تاريخي عن السيادة القومية، ولكن أيضا كفاعل من المستوى الأول للاقتصاد.

5-العلمانية: تعلن الأفراد المتحررين من قناعاتهم، لكن شرط ألا يعتنق المسلمون ديانة أخرى.

---

[1]-يحي بوزيدي، **مرجع سابق**، ص.38.

[2]-**المرجع نفسه**، ص ص.38-39.

6-الثورية: ترهن كل شيء بفعل ثوري، حيث تعني الثورة من ضمن ما تعني سيرورة بلوغ الحضارة الغربية.[1]

أما ثوابت السياسة الخارجية التركية فتمثل أهمها في: القومية التركية، الاستقلالية التامة دمج مفهومي القومية والإنسانية مناصرة السلام، السياسة الأمنية، النزعة التغريبية مناهضة الاستعمار ومناهضة الشيوعية.

ويشكل مبدأ الجمهورية والقومية تعبيرا عن الاعتراف بالتجربة الأوربية في بناء الدولة القومية ويمكن حصر أهم أسس السياسة الخارجية لأتاتورك في: الواقعية، احترم مبادئ القانون الدولي، والالتزام بمبدأ السلام للوطن والسلام للعالم.[2]

وعند ترجمة العلمانية التي هي جوهر الكمالية في السياسة الخارجية فإن ذلك يعني الانحياز إلى الغرب والعمل الجاد على الاندماج فيه، وهذا ما سارت عليه كل الإدارات التي تعاقبت على السلطة في أنقرة، إذ حدث تطور مهم على الصعيد الخارجي في عهد "عصمت إينونو" جعل كلمة العلمنة تقترن بأوربا، أي الالتحاق بها حضاريا وثقافيا وحتى اقتصاديا وعسكريا ،من خلال الانضمام لحلف شمال الأطلسي عام 1952م ،والانسلاخ بشكل نهائي عن الإسلام كهوية ومرجع في العلاقات الخارجية أيضا.

وبهذا انقسمت الساحة التركية إلى طرفين علماني وإسلامي، وفيما يتعلق بالاتجاه الأول فتتقدمه المؤسسة العسكرية التي حملت على عاتقها حماية العلمانية الكمالية،دستوريا وسياسيا وجعلها مظهرا من مظاهر الأمن القومي الذي يجب المحافظة عليه، وقامت المؤسسة العسكرية في سبيل ذلك بالعديد من الانقلابات، والتي كانت مواجهة الإسلاميين أحد أهم أسبابها.[3]

أما الاتجاه الثاني فكان أبرز رموزه سعيد النورسي، الذي حارب منذ اليوم الأول المشروع الكمالي وتنسب إليه الحركة الإسلامية، ولكن في الستينيات وبشكل أقوى في السبعينيات من القرن الماضي تزعم هذا الاتجاه "نجم الدين أربكان"، فأصبحت الأحزاب السياسية التركية كلها تعترف بأهمية الإسلام في الحياة العامة، وتعترف من جهة أخرى أن حزب السلامة الوطني بزعامة "نجم الدين أربكان" قد أصبح الممثل الرئيس للتيار الإسلامي،

---

[1]-**المرجع نفسه**، ص ص.39-40.

[2]-يحي بوزيدي، **مرجع سابق**، ص.40.

[3]-**المرجع نفسه**، ص.41.

حيث كان أربكان كثيرا ما انتقد اعتراف تركيا بإسرائيل ووقوفها ضد الجزائر في الأمم المتحدة.[1]

المطلب الثاني: المرتكزات النظرية للسياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية

لقد كان وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم نقطة تحول كبيرة في تاريخ السياسة التركية عامة وسياستها الخارجية خاصة، حيث استند هذا الحزب على مجموعة من المرتكزات النظرية لتحقيق أهدافه على الصعيد الخارجي.

وفي هذا المطلب سيتم توضيح هذه المرتكزات والتي هي الأساس الذي يقوم عليه الحزب.

تتمثل مرتكزات السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية في :

1-الرؤية السياسية والإصلاحات الداخلية لحزب العدالة والتنمية:

تأسس حزب العدالة والتنمية برئاسة "رجب طيب أردوغان" في أغسطس 2001م، وجرى إشهار الأعضاء المؤسسين الذين كانوا 74 شخصا، وقد حولت رؤية الحزب للاستفادة من التجارب الماضية، حيث يقول نائب رئيس الحزب للشؤون الخارجية: "إن الفهم الأعمق لصعودنا في الحياة السياسية التركية يستلزم النظر في كيفية تشكيل الحزب"، حيث كان أغلب مؤسسي الحزب أعضاء في حزب الرفاه بزعامة "أربكان"، وقد حاولوا كإصلاحيين و من بينهم "عبد الله غول"، و "بولنت أرنج"، و "رجب طيب أردوغان" تغيير أسلوب "أربكان" وسياسته،

وأبدوا رفضهم لبناء المواقف على أساس الدين، كونهم في بلد علماني ومثل هذه الممارسات غير مقبولة، خاصة عندما حل حزب الرفاه في ظل المحافظين بقيادة "أربكان"، وحزب الإصلاحيون الذين كان يقودهم "عبد الله غول"، والذي حل هو الآخر بقرار من المحكمة الدستورية.[2]

ولهذا كان لابد من الانقسام فالحياة السياسية قد تغيرت والمشهد يتطلب مراجعات فشكل حزب السعادة بقيادة "رجاء قوطان"، وشكل حزب العدالة والتنمية على يد الإصلاحيين الذين

---

[1]-**المرجع نفسه**، ص.43.

[2]-خالد كمال هنية، **مرجع سابق**، ص.45.

قرروا الانسحاب من الماضي، لكن هذا لا يعني إنكار التجربة الماضية ولكن الإصلاحات السياسية جرت في إطار التغيير والمراجعات على أساس الوضع القائم في تركيا.[1]

يعد حزب العدالة والتنمية حزبا سياسيا تركيا ،يصنف نفسه على أنه حزب محافظ معتدل غير معاد للغرب، يتبنى رأس مالية السوق، ويسعى لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي ،ذو جذور إسلامية لكنه ينفي أن يكون حزبا إسلاميا، ويحرص ألا يستعمل الشعارات الدينية في خطاباته السياسية.

كما يصنف على أنه حزب محافظ ويصفه البعض على أنه يمثل التيار الإسلامي المعتدل، وهو الحزب الحاكم حاليا في تركيا.[2]

2-الرؤية السياسية الخارجية:

ينطلق الحزب في رؤيته السياسية من عدة معطيات تتيح له الرؤية البراغماتية التي تعطيه المجال للمرونة السياسية ،فهو حزب إسلامي يسير في دولة علمانية، على الأسس الدستورية المحددة فيحاول عدم إظهار الصبغة الدينية في رؤياه و أفكاره ويؤكد على حرية الأديان والمعتقدات، وعلى مستوى الإطار الدولي فإنه يؤكد على الحضور التركي في كل القضايا الدولية ،ويركز في التحالفات الدولية على الولايات المتحدة الأمريكية، كما يؤكد على ضرورة الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، وخلق توازنات دولية في ظل التوجه للدول الإسلامية والعربية والتي تتعارض في منطلقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إن المرونة العالية التي يبديها الحزب تجاه البيئة الإقليمية والدولية تنطلق من عمق الرؤية السياسية للحزب، وبالتالي فان الانفتاح على الشرق لا يبديه الحزب على أنه بعد إيديولوجي في العلاقة أكثر ما هو جوار جغرافي وعامل اقتصادي يجب على تركيا استثماره، في ظل الإصلاحات الاقتصادية الداخلية وضرورة تقوية الروابط التاريخية و الجغرافية و الاقتصادية.[3]

3-نظرية العمق الاستراتيجي:

لقد تجسدت السياسة الخارجية الجديدة ألا تكون تركيا دولة طرفا في أي محور، بل هي دولة مركز في إطار موقعها الجغرافي والحضاري والتاريخي، والذي دفعها لصياغة

---

[1]-**المرجع نفسه**، ص.46.

[2]-خالد كال هنية، **مرجع سابق**، ص46 .

[3]-**المكان نفسه.**

مؤهلات وأدوات دبلوماسية و اقتصادية و ثقافية، حيث يعتبر "داوود أوغلو" أن تركيا تملك المقدرات في إطار القوة الناعمة التي عملت السياسة الخارجية على تبنيها.[1]

كما يرى "أوغلو" أن موقع تركيا الجغرافي يحتم عليها أن تلعب دورا كبيرا في البيئة الإقليمية والدولية بالإضافة إلى العامل التاريخي الذي يحكم العلاقة في الجوار الجغرافي، فتركيا أصبحت الدولة الجناح أو الطرف، التي مزقتها الحرب العالمية الأولى ولا يمكن أن تستمر وتبقى على النهج السابق، بل يجب إعادة حضورها بشكل فعال وقوي يساعد على النهضة.[2]

لذلك تعتبر تركيا مثالا بارزا في إعادة رسم إستراتيجيتها، تلبية لتلك المتغيرات وفق مغادرة الأطراف و الاستقرار في مركز الأحداث، وهذا ما يلاحظ من خلال تنامي الدور التركي المستند إلى نظرية العمق الاستراتيجي، فتركيا ترتبط بثلاث مناطق برية هي البلقان والشرق الأوسط والقوقاز مما يجعلها دولة قوية وفاعلة تؤثر في محيطها، ومعالجة حالة العزلة في الفترة السابقة فالتراكم التاريخي أيضا يحتم عليها أن تكون دولة مركزا تقف على مسافة واحدة مع جميع الأطراف الإقليمية والدولية.[3]

وهنا وفي إطار ظهور مصطلح العثمانية الجديدة أو التسمية بالجمهورية الثانية نتيجة التحولات الداخلية في تركيا، والتغيير في الدستور والذي أطلق في مطاع الثمانينات من القرن الماضي وقد تم تداوله أيضا وتفعيله في عهد حكم حزب العدالة والتنمية من طرف المنظرين السياسيين، لا بتناوله في إطار الرؤية السياسية للحزب، حيث كان هناك تحفظ عليه من قبل هذا الأخير، فقد عورض في بدايته من قبل صانعي القرار في حزب العدالة والتنمية ،ولكن تركت المساحة للإعلاميين و السياسيين و المحللين، وفي التعامل مع الحزب على أساس الخلفية العثمانية، على اعتبار مرجعيته الإسلامية المحظورة في تركيا هذا الأمر قد أثار جدلية كبيرة في البيئة الداخلية التركية واستغلاله من طرف المعارضة و الجماعات التي ترجو عودة مفهوم الخلافة العثمانية.[4]

وهنا أراد أن يوضح فكرة المعايشة بين الدول و حوارها وفق مفهومها الحضاري، وقد أوضح أن الدين لا يعني بالضرورة أن يلعب دورا سلبيا بل إنه يستخدم باعتباره أداة جديدة

---

[1]-**المكان نفسه**.

[2]-**المرجع نفسه**، ص.47.

[3]- خالد كمال هنية،**مرجع سابق**، ص47.

[4]-**المكان نفسه**.

لتبرير ما يسمى بالأهمية الجيوسياسية الاستثنائية لتركيا ومع ذلك يجب ذكر أن هذا الاستثناء في فكر "أوغلو" يقوم على الهوية التركية الإسلامية والتراث العثماني، اللذان يشكلان معا أساس أفكاره حول دور تركيا كدولة مركزية في السياسة العالمية

فالنظرة الجديدة لتركيا تسعى للمزاوجة بين البعد الحضاري والبعد الديني الذي لا يغفل الأغلبية المسلمة في تركيا.[1]

المطلب الثالث: مبادئ السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية

لقد تم صياغة الأسس الجديدة للسياسة الخارجية التركية، حسب مهندسها "أحمد داوود أوغلو" رئيس الوزراء التركي السابق حول المتغيرات التي ساهمت في احداث تأثير بشكل مباشر في صياغة سياسة إقليمية جديدة في التعامل مع الجوار الجغرافي والبيئة الدولية.

وفي هذا المطلب سيسلط الضوء على هذه الأسس والمتمثلة في :

1-التوازن السليم بين الحرية والأمن:

وهدفه تحقيق الأمن القومي ومواجهة مخاطر الإرهاب مع تقليص الحريات مقارنة بالأنظمة المستبدة المحيطة بتركيا،والتي تعتبر ثغرا نموذجيا لتعزيز موقعها الحضاري.

2-تصفير المشكلات مع دول الجوار:

ويقصد به تحسين العلاقات مع سوريا وبلغاريا والعراق و إيران و سوريا، وتشكيل آليات للحوار الإستراتيجي مع تلك الدول على أعلى مستوى، حيث أن حقبة الماضي تحمل أعباء كبيرة بالنسبة لتركيا ومنها الأزمة القبرصية ،الدخول في الاتحاد الأوربي، دول آسيا الوسطى و منطقة الشرق الأوسط.[2]

3-التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار:

ويقصد به تأثير تركيا في البلقان والشرق الاوسط والقوقاز و آسيا الوسطى، ويظهر في هذا السياق لعب تركيا دورا في أزمتي البوسنة والهرسك و كوسوفو، ومشكلة حزب العمال الكردستاني في الأزمة التركية-السورية خلال عقد السبعينيات.

---

[1]-**المرجع نفسه**، ص ص.47-48.

[2]-إدريس محمد، **تركيا وتحديات نظرية العمق الاستراتيجي** ، تقرير معلومات عودة تركيا، (بيروت: المركز العربي للمعلومات، 2009)، ص.50.

ويؤكد "أوغلو" أن الصورة السلبية في زعم الأتراك أن العرب قد واجهوا الدولة العثمانية وطعنوها في ظهرها، واعتبار العرب أن الأتراك احتلوا العرب لأربعة قرون، لكن تركيا ومن خلال سياستها الخارجية البراغماتية استطاعت أن تبني جسور التواصل الفعال مع العرب.

4-السياسة الخارجية متعددة الأبعاد:

ويعني الاتساق في السياسة الخارجية وعدم تعارض توجهاتها تجاه الدول و المنظمات الدولية، فتركيا تعمل على تدعيم علاقاتها الإستراتيجية بالولايات المتحدة الأمريكية، في إطار حلف شمال الأطلسي وفي إطار علاقتهما الثنائية، وكذلك تدعم علاقتها مع روسيا والاتحاد الأوربي وفي الوقت الذي نجدها تدافع عن بعض قضايا العرب وفي مقدمتها حقوق الشعب الفلسطيني وتنتقد ممارسات إسرائيل الإجرامية، نجدها أيضا تقيم علاقات إستراتيجية في مجالات عسكرية واقتصادية مع إسرائيل، دون أن يحدث ذلك تعارضا أو عدم اتساق في سياستها الخارجية.[1]

5-الدبلوماسية المتناغمة:

ويعتمد هذا المبدأ على تبلور حالة من التوافق والانسجام بين الإستراتيجية الكبرى للدولة والاستراتيجيات الصغيرة للشركات و الأفراد و مؤسسات المجتمع المدني، بحيث يتوافق سلوك اللاعبين من غير الدول مع سلوك الدولة التركية وسياستها الخارجية.

انفتحت تركيا على إفريقيا والعرب من خلال حصولها على عضوية مراقب في الاتحاد الإفريقي، و الجامعة العربية، وتشكيل المنتدى التركي-العربي، وعضويتها الكاملة في العديد من المنظمات الدولية، واستضافتها للمؤتمرات والقيم الدولية مثل قمة حلف شمال الأطلسي وقمة المؤتمر الإسلامي.

يصاحب هذا الانفتاح تفاعل موازي لمؤسسات المجتمع المدني التركية واتحادات المستثمرين وجمعيات رجال الأعمال التركية مع الدول العربية و الإفريقية و الإسلامية بشكل متناغم مع توجهات الدولة وسياستها الخارجية.[2]

6-أسلوب دبلوماسي جديد:

أي رسم خريطة جديدة لتركيا تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي، وأن تكون دولة قادرة على إنتاج الأفكار والحلول، في محافل الشرق ومنتدياته، رافعة هويتها الشرقية دون

[1]-خالد كمال هنية، **مرجع سابق**، ص.49.

[2]-أحمد داوود أوغلو، **مرجع سابق**، ص.49.

امتعاض، ودولة قادرة على مناقشة مستقبل أوروبا داخل محافل أوروبا ومنتدياتها من خلال نظرتها الأوربية وهذه الرؤية ليست موجهة للسياسيين والدبلوماسيين وحدهم بل للمثقفين أيضا، إذ أن الوصول إلى نتائج ايجابية في هذه الرؤية يعد أمرا مستحيلا دون إعادة تهيئة المثقف وتطويره في نموذج جديد.

وبناء على هذه الأسس فان توفير الأدوات الضرورية لنجاحها يتطلب أيضا إعادة توجيه البوصلة الفكرية لموقع تركيا وجعلها منسجمة مع عمقها التاريخي و الحضاري والثقافي والمتمثل في العالم الإسلامي والعالم العربي، بعدما ابتعدت عنه منذ أن انهارت السلطة العثمانية وأصبحت جزءا تابعا للمنظومة الغربية.[1]

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر من 2002م إلى 2017م

اعتمدت تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية على التوقيت بين ماضيها التاريخي والمقتضيات البراغماتية، ويظهر ذلك من خلال استحضار التاريخ العثماني في المنطقة العربية وفق إطار تعاوني التاريخ العثماني في المنطقة العربية، وفق إطار تعاوني تحكمه أسس حديثة مبنية على قواعد التكامل الاقتصادي والتبادل التجاري.

وتعرف السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر في الآونة الأخيرة انتعاشا كبيرا، على الرغم من فترة الجفاء التي ميزها الماضي، نظرا للمواقف التركية السلبية تجاه القضية الجزائرية خلال الثورة التحريرية.

ولقد اعتمدت تركيا مقاربة جديدة في سياستها الخارجية وهي تتمثل بتحقيق تكامل بين عمقها التاريخي والجغرافي ،مع تخطيط استراتيجي ملائم لواقعها، وفي هذا السياق ولقد اعتمدت تركيا مقاربة جديدة في سياستها الخارجية وهي تتمثل بتحقيق تكامل بين عمقها التاريخي والجغرافي مع تخطيط استراتيجي ملائم لواقعها، وفي هذا السياق تظهر قوة الوجود التركي في شمال إفريقيا، من خلال اهتمامها بالجزائر؛ بوصفها دولة مفتاحية للمنطقة، نظرا لما لها من مؤهلات تجعلها دولة محورية في فضائها الجيوسياسي.[2]

بناء على ذلك تقوم العلاقات التركية الجزائرية على أسس توافقية ومحددات واضحة يجري توظيفها لمصلحة إعادة العلاقات البينية على نحو يحقق مصلحتهما القطرية وانتعاش

---

[1]–نور الدين محمد، "تركيا و الاتحاد الأوربي: مسألة الهوية والرهانات الشرق أوسطية"، **دراسات الوحدة العربية**، ع116.(سبتمبر 2009)، ص.07.

[2]–صالح فلاح، مقداد السرحان، "أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية"، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، ع.6، (2012/02/11)، ص.223.

دورهما الإقليمي، وهذا ما سيتم معالجته في هذا المبحث حيث سيتم التركيز على المحددات التي تجعل تركيا تتجه في سياستها الخارجية إلى الجزائر.

المطلب الأول: المحدد السياسي والاستراتيجي للسياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر

وفي هذا المطلب سيتم التركيز على المحدد السياسي والاستراتيجي الذي تعتمد عليه تركيا في صياغة سياستها الخارجية تجاه الجزائر.

بما أن تركيا لاعب إقليمي مهم، يمر بمرحلة حاسمة في تاريخ علاقته بالمنطقة العربية فإن ذلك يستدعي التعريف بنفسها ومصلحتها وبإعادة هندسة دورها الإقليمي، لهذا نجد أن النخبة السياسية الجديدة عملت على تأهيل تركيا لأن تكون قوة دولية عبر بوابة القيادة الإقليمية من خلال توظيف إمكاناتها الذاتية، و الموضوعية لتحقيق هذا الهدف.[1]

وعلى هذا الأساس أيضا أصبحت السياسة الخارجية التركية تصاغ وفق أسس واقعية وإستراتيجية معتمدة على قاعدة تكثيف التعاون وتوطيد علاقتها بالدول التي تحظى باحترام على الصعيد الإقليمي وأهمية جيوسياسية، وفي هذا الصدد نجد أن دول شمال إفريقيا تمثل بالنسبة إلى تركيا ضرورة إستراتيجية تتطلب تعميق علاقتها بها، نظرا إلى الخصوصية التي تتميز بها هذه الدول لهذا اتجهت تركيا إلى تفعيل دبلوماسيتها من أجل نسج علاقات التعاون مع الدول التي لها وزن إقليمي وذات استقرار سياسي، يضمن الاستمرارية لهذه العلاقات وتطورها ،من هذا المنطلق تسعى تركيا لتوطيد علاقتها بالجزائر، بالنظر إلى دورها المحوري في الساحتين المغاربية والإفريقية، فالموقع الاستراتيجي للجزائر يسمح لها بالتأثير في السياسة الإقليمية للمنطقة، و الجيواستراتيجية التي تحظى بها، بوصفها دولة مفتاحية لشمال إفريقيا ،كما أنها تعد جزءا من الفضاء المتوسطي ،الذي يحظى هو نفسه بأهمية تاريخية وحضارية ،وبحيوية إستراتيجية وسياسية، جعل الجزائر من بين الدوائر ذات الأفضلية في التعامل معها لدى صناع السياسة الخارجية التركية، وهذا ما يترجمه توقيع معاهدة الصداقة عام 2006.

لقد أدت موجة التغيير في المنطقة العربية إلى طرح جملة من المعطيات والتحديات الجديدة والتي فرضت على تركيا ضرورة تكثيف تعاونها مع الجزائر، بالنظر إلى أن الدولتين تعانيان من الاضطرابات الداخلية والمواجهات العسكرية الحاصلة في كل من سوريا وليبيا اللتين أصبحتا مصدرا للتهديدات الأمنية تجاه محيطهما الإقليمي، لهذا عملت تركيا على

[1]–سرمد عبد الستار أمين، "الولايات المتحدة وتركيا و إعادة تفعيل الشراكة الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط"**دراسات دولية**، ع.49 ، (2014)، ص.51.

التموقع استراتيجيا، عبر إعادة هندسة سياستها الخارجية، في ضوء التطورات الحاصلة في المنطقة العربية من خلال مساعدة الشعوب المطالبة بالديمقراطية.

وفي هذا السياق تأثرت سياستها الخارجية بموجة التحولات التي مست عدة دول عربية وهو ما تسبب في إحداث تطورات بنيوية، أدت إلى إعادة صياغة أهداف سياستها الخارجية، إذ كشفت هذه البيئة السياسية الجديدة عن الحاجة الملحة إلى قيام تركيا و أطراف إقليمية أخرى بتخفيف مواقفها تجاه الصراعات الحاصلة في المنطقة العربية.[1]

وفي المقابل يعرف تعامل تركيا مع الوضع في الجزائر ثباتا واستقرارا في توجهاتها الخارجية نظرا للاستقرار السياسي الذي تحظى به الجزائر، بخاصة أن الموقف التركي يعد الجزائر دولة مستقرة و يثمن فيها الإصلاحات التي جرى انجازها تثمينا ايجابيا، على الرغم من أنها محاطة ببيئة إقليمية مضطربة.

وفي هذا الصدد نجد أن المواقف الجزائرية كانت مخالفة للمواقف التركية تجاه الثورات العربية، ويعود ذلك إلى اختلاف عقيدة السياسة الخارجية للجزائر المبنية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إلا فيما يتعلق بالتشجيع على الحوار وحل المشكلات الداخلية سلميا وهذا ما يظهر في مساعيها في حل الأزمة في العديد من الدول في محيطها التقليمي مثل الأزمة الليبية وأزمة مالي.

بناء على ذلك تعد تركيا فاعلا رئيسا في السياسة الإقليمية للمنطقة العربية وهو ما سمح لها بكسب مصالح ومناطق نفوذ جديدة ،لهذا نجدها تعتمد منهجية مرنة تسمح لها بالتوسع نحو دول شمال إفريقيا، والجزائر تحديدا ،فعلى الرغم من اختلاف العقيدة السياسية بين البلدين، فقد فرضت المعطيات الجيوسياسية نفسها إلى جانب ازدياد أهمية المصالح الإستراتيجية في ضرورة توجهها نحو الجزائر والتعاون معها دون الخوض في المسائل الحساسة التي قد تربك مسار التعاون، ونعني بذلك القضايا المتعلقة بتداعيات الربيع العربي، فقد رفضت الجزائر وبشدة التدخل فيها عادة إياها شأنا داخليا .

في المقابل عملت تركيا على التدخل في تلك القضايا، وكانت مواقفها صريحة فيها وفي هذا الشأن نجد أن الموقف التركي كان سلبيا تجاه قضية الصحراء الغربية، إذ ذكر "أردوغان" موقف بلاده المتمثل في عدم الاعتراف بجبهة البوليساريو.

وذهب اقتراح وساطة تركية بين المغرب والجزائر لتسوية النزاع وفتح الحدود بينهما،

[1]–نعيم شلغوم ،"المحددات المؤثرة في توجيه سياسة تركيا الخارجية نحو توطيد علاقتها بالجزائر" **سياسات عربية**، ع.17، (نوفمبر/2015)

إلا أن ذلك لم يرض المغرب وأغضب الجزائر، التي تعد النزاع بين المغرب والصحراء الغربية مسألة ثنائية بين المغرب والبوليساريو، وترفض أي وساطة بشأن مسألة إعادة فتح الحدود مع المغرب.[1]

لقد تعززت العلاقات التركية الجزائرية وفق قاعدة الأهمية السياسية والإستراتيجية بالنسبة لتركيا، فالجزائر مكسب مهم بالنسبة إليها، لأنها من أقوى الأقطاب الإقليمية في شمال إفريقيا وتظهر القيمة الجيوسياسية للجزائر من خلال قدرتها على إدارة النظام الإقليمي لشمال إفريقيا عبر الأدوات الدبلوماسية، لهذا أعيد بناء العلاقات بين البلدين على أسس جديدة.

وعلى الرغم من أصالة هذه العلاقات وعمقها التاريخي فإن التأثيرات الجيوسياسية الجديدة فرضت على الدولتين انتهاج سياسة خارجية ملائمة لخصوصية البيئة الجغرافية والإقليمية، ويعد التعاون مع الجزائر بالنسبة إلى سياسة تركيا الخارجية من بين الفضاءات الجيوسياسية التي تفرضها دوائر سياستها الخارجية، والتي تتجه بالتدريج نحو تحقيق الاستقلالية الإستراتيجية لتركيا، بفضل تنويع أنشطة سياستها الخارجية مع مختلف المناطق.[2]

انعكس هذا التوجه الذي اعتمده صانع القرار التركي ايجابيا على علاقته بالجزائر التي تعتمد في سياستها الخارجية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهي قاعدة ثابتة لديها جعلتها تضطلع بدور مهم على الصعيد الإقليمي، عن طريق تشجيع الحوار وحل الأزمات بالطرائق السلمية من خلال التقريب بين الأطراف المتخاصمة ،في ظل التحولات السياسية التي أفرزتها ثورات الحراك العربي، و أثرت في توجهات السياسة الخارجية التركية حين طرأت عليها تحولات جوهرية تتمثل في نهاية سياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار، وهذا ما يظهر في توجهها نحو دعم الشعوب العربية المطالبة بالديمقراطية والتغيير، وقد أصبح هذا الدعم يخلق لها مشكلات مع دول الجوار.

تضررت تركيا والجزائر من غياب الاستقرار السياسي والأمني في كل من سوريا وليبيا وذلك من خلال عسكرة الحراك الشعبي فيهما وهو ما جعل تركيا تحاول إيجاد شريك قوي تجسده الجزائر بوصفها دولة فاعلة ومؤثرة في السياسة الإقليمية لشمال إفريقيا ، لهذا السبب

---

[1] –عبد النور بن عنتر،"زيارة أردوغان للمغرب العربي: تعاون اقتصادي وأهداف سياسية"،مركز الجزيرة للدراسات، 2013/06/02 في http://bit-ly/ijlswxb، (2019/05/16).

[2] –Bulent Ara , "turkey' s rise in the greater middle east :peace building in the periphery ", **Balkans and near east studies** ,vol.11, no.1, (march/2009), p p.24-29.

لا تزال تركيا تعتمد على سياسة تصفير المشكلات تجاه الجزائر من اجل كسب ود صديق قديم وإزالة الحواجز معه، ويكون ذلك بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر وباحترام إرادة الشعب الجزائري.

وفي هذا الصدد أوضح أردوغان أن تركيا لا ترغب في التدخل في الشؤون الداخلية للدول وأنها ليست لها أي أطماع في أي دولة، فكان لهذا الأمر آثار ايجابية على الدولة التركية

حيث عاد عليها بمنافع كبيرة على عدة أصعدة.[1]

يرى الكثير من الخبراء بخصوص التحولات الحاصلة في الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا التي هي امتداد لما يسمى المسألة الشرقية، وهي صراع البلدان الأوربية على ارث الدولة العثمانية عقب ضعفها، من خلال الحوار الذي دار في القرنين الثامن والتاسع عشر وفي مطلع القرن الماضي في أوربا حول مصير الأقاليم العثمانية و ارض الإسلام عموما، فالثورات التي هزت البلدان العربية منذ عام 2011م نتج عنها ضغط كبير على الجزائر وتركيا، ويبدو أن الضغط الذي يعيشه كلا البلدين هو الذي دفعهما إلى التقارب.[2]

على الرغم من تناقض الموقف الجزائري مع الموقف التركي تجاه الثورات العربية وتداعياتها، فتركيا تعيش حالة عزلة إقليمية ما جعلها تبحث عن متنفس لها في الجزائر أما النظام الجزائري فقد قبل هذا التقارب من جراء تفكك تحالفه الرئاسي وفشله في كسب تأييد المعارضين.

تعتمد تركيا سياسة خارجية متعددة الأبعاد وهو ما انعكس ايجابيا على علاقتها بالجزائر ، ويعود سبب ذلك إلى الأهمية الجغرافية التي تحتلها الجزائر بالنسبة لتركيا والتي أعطت الجزائر فضاء جيوسياسيا واسعا وملائما ، وأعطاها دورا أساسيا في التفاعلات الإقليمية والدولية.

وما زاد أهمية الجزائر بالنسبة لتركيا هو المعطيات الجديدة التي أفرزتها الأوضاع السياسية والأمنية التي تعيشها المنطقة العربية، وتؤهل الجزائر في أن تكون طرفا محايدا فتؤدي دورا مهما في حل المشكلات في المنطقة العربية، وهذا الأمر ما يفسر تنامي

---

[1]-علاء عبد الحفيظ محمد،"النسق السياسي العقيدي لرجب طيب أردوغان"**رؤى إستراتيجية**، ع.3، (2013)، ص.02.

[2]-سعيد هادف، "تركيا تعيش عزلة إقليمية وهذا ما جعلها تبحث عن متنفس لها في الجزائر" ، 2014/11/27، في: **http://www.altahrironline.com/aria// ?p=112824**، (2019/05/15).

العلاقات البينية التي تأتي منسجمة مع التوجهات الجديدة التي تعتمدها تركيا والتي تنطلق من قاعدة التفضيل السياسي والاستراتيجي لموقع الدول، وفي هذا السياق تبرز الجزائر قوة إقليمية ذات سمعة جيدة وذات مواقف تلقى ترحيبا لدى صانع السياسة الخارجية التركية.

المطلب الثاني: المحدد التاريخي والثقافي للسياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر

لقد حظيت الجزائر وتركيا بعلاقات تاريخية وتشارك ثقافي وذلك راجع للعلاقات التركية الجزائرية المتجذرة في التاريخ حيث بقيت الجزائر تحت الحكم العثماني ما يربو عن الثلاثة قرون، وهذا المطلب سيكون من أجل دراسة المحدد التاريخي والثقافي وكيف أثر على سياسة تركيا الخارجية تجاه الجزائر.

يعد العامل التاريخي والثقافي أبرز المحددات الجديدة التي تؤثر في السياسة الخارجية التركية، والتي أدت إلى إحداث تحولات في مسارها وتوجهاتها وقد ساعدها ذلك على تفعيل دورها الإقليمي، فمع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002م، برز خطاب إسلامي اثر في الرأي العام في تركيا تجاه اعتناق فكرة "عالم مسلم موحد سياسيا"، وفي هذا السياق لقيت السياسة الخارجية التركية ترحيبا على الصعيدين الداخلي والخارجي[1].

وانعكس ذلك ايجابيا على انتعاش العلاقات التركية الجزائرية بمساهمة الحس الجزائري الشعبي والرسمي في تعزيز العلاقات مع تركيا، ولا سيما أن الوجود العثماني في الجزائر الممتد عبر أكثر من ثلاث قرون خلف إرثا تاريخيا وثقافيا كبيرا يصعب تجاوزه أو نكرانه، وهو الأمر الذي يجعله يلقي بظلاله على العلاقات التركية الجزائرية في وقتنا الحالي.

تتجه العلاقات التي تربط البلدين نحو استحضار الماضي والإرث التاريخي والثقافي الذي يجمعهما.

كما أن العلاقة التي تربط الجزائر بالعثمانيين مخالفة ومتناقضة مع طبيعة العلاقة التي تربطهم بالمشرقيين، فقد ظلت الجزائر إلى جانب الخلافة العثمانية وكان آخرها في معركة نفارين 1827م، ومن ثم فتراكم العوامل التاريخية مازال مؤثرا في قادة البلدين على الرغم من الاختلاف في توجهاتهم السياسية.

يظهر تأثير الأبعاد التاريخية والثقافية في توجه البلدين نحو توثيق العلاقات بينهما على الرغم من الاختلافات في التوجهات الإقليمية والدولية بينهما، ما يستلزم إعادة دراسة العلاقات الجزائرية التركية من منظور تاريخي وثقافي، فالإرث الذي خلفه الوجود العثماني

[1] –Steven Acook, « Erdogan's middle eastern victory lop :turkish domistic politics after the uprising »,15/12/2011 ,at :**http://www.foriegnaffairs.com/article/turkey** ,(10/05/2019).

في الجزائر أفرز قواسما مشتركة تجمع أكثر مما تفرق وعلى الرغم من التباعد الجغرافي فان التقارب الحضاري والثقافي و المصير المشترك أدى إلى تمتين العلاقات بين البلدين.

اعتمدت تركيا سياسة خارجية مبنية على مقاربة تصالحية مع الدول العربية والإسلامية ومنها الجزائر، بإعادة المنزلة إلى موروثها التاريخي و الثقافي في المنطقة، فنجدها تسعى لتطوير علاقتها بالدول وفق المحدد التاريخي والثقافي الذي بنيت عليه نظرية العمق الاستراتيجي، من أجل تأسيس عهد جديد يتمثل في عودة تركيا لحضن الأمة الإسلامية ويجري تحقيق ذلك عبر التوغل في عمقها الاستراتيجي.

فمع حلول عام 2016م أحيا البلدان الذكرى 500 لتأسيس العلاقات التركية الجزائرية من خلال الفهم الايجابي للتاريخ الذي على أساسه تعاد هذه العلاقات وتتسع لتمس كافة الأصعدة، بناء على العمق التاريخي والإرث الحضاري الذي يجمع الشعبين، وفي هذا الشأن نجد أن العلاقات التركية الجزائرية فريدة من نوعها، نظرا إلى الروابط التاريخية والثقافية المعروفة بين البلدين.[1]

وساهم التقارب الديني الذي يتميز به البلدان وذلك بانتماء كليهما إلى المذهب السني ممثلا في المذهب المالكي والحنفي، في بناء تحالف صلب بين تركيا والجزائر، وهو يعد الأرضية الأساسية التي بنيت عليها العلاقات الإستراتيجية ذات العمق التاريخي.

وبما أن التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية مبنية على تأثيرات الإرث التاريخي والثقافي للدولة العثمانية، فإن استعادة مكانتها يتطلب استحضار التاريخ وارثها الثقافي، فنجد أن العلاقات بين تركيا والجزائر تحددها هذه العوامل، فالتوجهات السياسية التركية تتوجه نحو توثيق تعاونها مع الجزائر وهو ما سهل مد جسور التواصل، على الرغم من التباعد الجغرافي وذلك في ظل تأثير القوة الناعمة التي تعتمدها السياسة الخارجية التركية، المبنية على استحضار الماضي وتكييفه مع الحاضر، ويظهر ذلك في قيام تركيا بترميم عدة معالم عثمانية في الجزائر مثل حي القصبة العتيق وجامع كتشاوة الذي يحمل دلالة دينية تاريخية بوصفه أشهر المعالم التي تعود إلى العهد العثماني.[2]

---

[1]–عبد المالك سراي، "تعزيز العلاقات التركية الجزائرية:بين التفاؤل والتشاؤم"، 2013/06/05، في:
http://www.elmakam.com/ ?p=2076. ،(2019/05/13).

[2]–"الرئيس التركي يزور ورشة ترميم جامع كتشاوة بالعاصمة"،2014/11/20، في:
http://www.djazairess.com/aps/409762 ، (2019/05/10).

يجري الترويج للثقافة العثمانية إلى جانب ذلك وفق قوالب جديدة، تواكب العصر وهذا ما يظهر في تنامي القوة التركية الناعمة المتمثلة في رواج الألبسة والدراما التركية والتشهير لأماكنها السياحية وهي عوامل زادت المجتمع الجزائري في الترحيب بالتقارب التركي الجزائري.

وكانت عقيدة أردوغان التي تقوم على التعليم الديني والتاريخ التركي والتاريخ الإنساني العام أنتجت قناعة تتمثل في أن الصراع ليس سمة أساسية للسياسة في كل مستوياتها، و أن الاختلافات الثقافية والدينية والتاريخية لا يجب أن تكون سببا في إذكاء الصراع.

وقد صرح الوزير الأول السابق للجزائر "عبد المالك سلال" عن استعداد الجزائر للارتقاء بالحوار السياسي والتشاور مع تركيا إلى المستوى الذي يصبوا إليه البلدان في فائدة الشعبين وازدهارهما،بإضفاء بعد استراتيجي للعلاقات التاريخية التي تربطهما إذ يقول في هذا الصدد:"إن الزيارة التي قام بها أردوغان إلى الجزائر هي بلا شك دليل على نوعية العلاقات التاريخية التي تقيمها الجزائر مع تركيا، وحتى البعد الاستراتيجي الذي تطمح إلى إضفائه عليها، بالنظر إلى الإرث التاريخي المشترك"، كما عبر عن مدى ارتياحه وارتياح الحكومة الجزائرية لاستقبال قائد كبير لبلد صديق.[1]

يمكن القول أن الفهم الجيد للعلاقات التركية الجزائرية يتطلب العودة إلى الإرث التاريخي والثقافي والذي يعد مرجعية لهذه العلاقات، ويعود ذلك إلى أهداف سياسة تركيا الخارجية ومبادئها، نظرا إلى تشبع صانع القرار التركي بالقيم والعوامل التاريخية والثقافية العثمانية، التي أصبحت بالنسبة إليه مرجعية للسياسة الخارجية التركية، تستمد منها عقيدتها وإستراتيجيتها السياسية، لهذا السبب يتعذر إلغاء المعطى التاريخي والثقافي في العلاقات التركية الجزائرية.

المبحث الثالث: تحليل أداء السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر من 2002م-2017م

أخذت العلاقات بين تركيا والجزائر منحى تصاعدي منذ حلول عام 2002م، وهذا راجع للسياسة الخارجية التي يعتمدها صناع القرار حيث أسهم تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا في إحداث تغيرات جذرية في السياسة الخارجية التركية.

[1]-"الجزائر وتركيا تطمحان لإضفاء بعد استراتيجي للعلاقات التاريخية التي تربطهما"، 2013/06/04 ،في http://www.sawt-alahrar.net/ara/permalink/10918/html: ،(2019/05/09).

وفي هذا المبحث سيتم تحليل أداء السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر منذ عام 2002م إلى غاية 2017م، وذلك بالتطرق إلى أهم الأبعاد التي ركزت عليها السياسة الخارجية التركية في تعاملها مع الجزائر.

المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر على المستوى السياسي

وفي هذا المطلب سيتم التركيز على البعد السياسي في تحليل سلوك السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر.

تحظى الجزائر باهتمام بالغ الأهمية على المستوى الرسمي لدى الحكومة التركية وقادتها ويأتي هذا الاهتمام من المسار الجديد للقادة الأتراك، بالمضي نحو إقامة وتحقيق تكامل بين عمقها التاريخي والجغرافي وأيضا لما تمتاز له الجزائر من إمكانيات ومؤهلات تخولها أن تكون دولة محورية في فضائها الجيوسياسي ولأن تكون بوابة تركيا لشمال إفريقيا، وذلك بإقامة علاقات تقوم على الانسجام، فيما يخص القضايا العربية والإسلامية و الإفريقية على الرغم من اختلاف العقيدة السياسية بين البلدين.[1]

سعت تركيا من هذا المنطلق إلى تعزيز علاقتها بالجزائر كن خلال تبادل الزيارات الرسمية لكبار المسؤولين الأتراك للجزائر ، وتعد زيارة رئيس الوزراء آنذاك للجزائر عام 2006م أول هذه الزيارات التي توجت بالتوقيع على معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين، وتم الاتفاق رسميا على تنظيم اجتماع سنوي يجمع بين رئيس حكومتي البلدين، ويعقد بالتداول في الجزائر و أنقرة وذلك من أجل تعزيز الحوار السياسي بين البلدين.[2]

كما قام وزير خارجية تركيا سابقا السيد "أحمد داوود أوغلو"، بزيارة رسمية إلى الجزائر عام 2012م، بحث فيها تعزيز العلاقات الثنائية وتبادل وجهات النظر حول القضايا الإقليمية والدولية وعلى رأسها الأزمة في سوريا، [3]و الأوضاع في فلسطين وليبيا،فمنذ بداية ما اصطلح على تسميته بالربيع العربي في تونس سنة 2011م، شكل هذا الأمر تحديا حقيقيا لكلا البلدين.

---

[1]-نعيم شلغوم، **مرجع سابق**، ص ص103-115.

[2]-"رئيس الجمهورية يستقبل رجب طيب أردوغان رئيس وزراء تركيا"، مايو 2006، في : http://www.elmouradia.dz ، (2019/05/05).

[3]-"زيارة معالي وزير الخارجية التركية السيد أحمد داوود أوغلو إلى الجزائر"، في : http://www.mfa-gov-tr، (2019/05/13).

شكلت الأزمة السورية بالنسبة لتركيا تحديا واضحا لإستراتيجية السياسة الخارجية التركية و مقاربتها تجاه محيطها الجيوسياسي، وبالرغم من أن الحكومة التركية في بداية الأزمة انتهجت خطابا أبدت فيه تأييدها للنظام السوري عبر إجراء إصلاحات لتجاوز الأزمة ولتفادي تكرار ما حدث في ليبيا،[1]إلا أنها اتجهت فيما بعد لمساندة المطالب الشعبية نظرا لعدم استجابة نظام الأسد لتوجهات القادة الأتراك نحو عملية الإصلاح التدريجي، وتقديرها أيضا أن النظام السوري لم يكن راغبا في اتخاذ أي إجراءات ملموسة بتطبيق إصلاحات لحل الأزمة السورية.[2]

فيمكن القول أن الموقف التركي كان مساندا لمطالب التغيير في الوطن العربي، أما بالنسبة للجزائر فقد تحفظت في مواقفها تجاه هذه القضايا والتزمت الحياد، وتأسيسا على ذلك تبنت الجزائر مقاربة الحل السلمي والدعوة إلى الحوار السياسي بين جميع مكونات الشعب وتفادي التدخل العسكري والتدخلات الأجنبية كحل للأزمات لاسيما الأزمة السورية والليبية على غرار الموقف التركي الداعي للتدخل العسكري.[3]

وفي إطار تعزيز العلاقات السياسية والدبلوماسية بالجزائر، فإن البلدين استمرا بتبادل الزيارات على المستوى الرسمي ،حيث قام رئيس الوزراء التركي آنذاك "أردوغان" بزيارة رسمية للجزائر.[4]

وبعد توليه منصب رئيس الجمهورية قام السيد "أردوغان" بزيارة إلى الجزائر في نوفمبر 2014م، وقد شملت هذه الزيارة أجندة سياسية وصفتها الرئاسة الجزائرية بأنها مهمة جدا .[5]

وفي المقابل فإن مسؤولين جزائريين قاموا بزيارات رسمية إلى تركيا، وكانت أولى هذه الزيارات عام 2005م حيث قام "عبد العزيز بوتفليقة" رئيس الجمهورية آنذاك بزيارة تركيا

---

[1]–علي حسين باكير و آخرون، **محددات الموقف التركي من الأزمة السورية** ، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص ص623–625.

[2] –Aslli Aydintaslas, « Turkey'sneww policyon syria » ,at :**http://www.Washington-institute.org**, (05/05/2019).

[3]–محمد لعقاب، "أسس الموقف الجزائري من تداعيات الربيع العربي: أزمة ليبيا وسوريا، 2018/09/25، في: **http://araa.Sa** ، (2019/05/10).

[4]–"السيد أردوغان رئيس الوزراء يجري زيارة رسمية لكل من الجزائر وتونس، في :**www.mfa-gov.tr** ، (2019/05/08).

[5] –Omar Bouacha, « Erdugan's visit to Algeria :an important step to words building an effective Turkish–Algerian partnership » ,Mars2018 ,at :**http://www.afam.org.fr** ,(08/05/2019).

وشملت الزيارة محاور ترقية الحوار السياسي والتعاون الشامل بين الجزائر وتركيا، وتبع زيارته عددا من الزيارات الرسمية لكبار المسؤولين في الجزائر.[1]

المطلب الثاني: السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر على المستوى الاقتصادي

تأثرت تركيا بشكل سلبي من جراء النتائج التي أفرزتها التحولات في المنطقة العربية والتي كانت تربطها بها اتفاقيات اقتصادية إستراتيجية، وبذلك فإنها فقدت شركاء تجاريين لها، ولكن من جهة أخرى ساهمت هذه النتائج في إظهار الإرادة المشتركة لتركيا والجزائر لتعزيز الشراكة بين البلدين اللذين تربطهما علاقات اقتصادية في الأصل منذ توقيع معاهدة الصداقة والتعاون عام 2006م، وتنسيق الجهود لمواجهة التحديات بطريقة تعود بالمنفعة على الطرفين، وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى العلاقات الاقتصادية التي تربط تركيا بالجزائر وكيف توجه تركيا سياستها الخارجية تجاه الجزائر من خلال هذا البعد.

تتسم العلاقات الاقتصادية بين تركيا والجزائر بكونها إستراتيجية فالجزائر تعد شريكا إستراتيجيا لتركيا في منطقة شمال إفريقيا، و لأن المجال الاقتصادي يلعب دورا مهما في قوة وريادة البلد سياسيا واستراتيجيا، فقد عكفت تركيا على تحقيق التطور الاقتصادي منذ استلام حزب العدالة والتنمية السلطة عام 2002م، وتعتبر اتفاقية الصداقة والتعاون المبرمة بين البلدين عام 2006م نقطة تحول في العلاقات التجارية التركية–الجزائرية حيث بلغ التبادل التجاري بين البلدين عتبة الخمسة مليار دولار، وتجاوز حجم استثمارات تركيا في الجزائر 3،5مليار دولار في الوقت الحالي ،كما يسعى الطرفان إلى زيادة حجم التبادل التجاري إلى 10مليار دولار في السنوات القادمة.[2]

وقعت الدولتان عام 2014 اتفاقية لتمديد الجزائر تركيا بالغاز الطبيعي لمدة عشر سنوات أخرى، مع زيادة هذه الكميات بنسبة 50%، وبذلك تحتل الجزائر المرتبة الرابعة في هذا الشأن بعد روسيا و أذربيجان و إيران، بالإضافة إلى مشاريع اقتصادية أخرى في تعزيز العلاقات الاقتصادية ومن أهمها :إقامة أكبر مصنع للنسيج في إفريقيا بولاية غليزان، وإقامة مصنع للحديد والصلب في وهران والذي شيدته الشركة التركية "توسيالي أيرون أندستيل" في

[1]–فتيحة بوروينة،"الرئيس الجزائري يبدأ زيارة الى تركيا2005/02/04، في **http://www.alriyad.com**

[2]– Omar Bouacha, **Ibid**.

عام 2013م، وقد بلغت الاستثمارات التركية في الجزائر في مجال الحديد والصلب 2،25 مليار دولار عام 2017م.[1]

استندت تركيا في هذا الإطار إلى إستراتيجية الاعتماد المتبادل، معبرة عن ذلك بمبدأ "الكسب للجميع"و يأتي تعزيز العلاقات الاقتصادية التركية-الجزائرية ضمن إقامة علاقات اقتصادية إستراتيجية لتصل إلى تطوير العلاقات بين البلدين في البعد السياسي.[2]

تعد الجزائر خيارا مناسبا وسوقا اقتصاديا مهما لتركيا في منطقة شمال إفريقيا كونها تتمتع بالاستقرار، خاصة بعد فقدانها شريكا اقتصاديا محوريا عقب الحراك العربي وهو ليبيا.

احتلت الجزائر المرتبة 32 ضمن قائمة الشركاء التجاريين لتركيا ،من حيث المبادلات عام 2013م، فالبيئة الإقليمية والأمنية اللامستقرة لتركيا فتحت لها المجال لإيجاد أسواق جديدة للاستثمار، ولتعويضها عن الخسائر التجارية التي تكبدتها التجارة الخارجية التركية خلال السنوات الماضية.[3]

وبحسب الوكالة الجزائرية لترقية وتطوير الاستثمارات فإن تركيا تملك 138مشروعا في مختلف القطاعات منها 39 مشروعا تم استكمالها، تركزت معظمها في القطاع الصناع الذي نال الحصة الكبرى بإجمالي 23مشروعا بلغت قيمتها 720مليون دولار.[4]

المطلب الثالث: السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر على المستوى الأمني

عرف العالم في الآونة الأخيرة تغيرات سياسية كبيرة خاصة على مستوى العالم العربي والذي عرف الكثير من التداعيات الأمنية والتدخلات الأجنبية التي جعلت المنطقة العربية تعيش نوعا من للاستقرار، وهو ما أثر عليها وعلى الدول التي تقع بالقرب من هذا المحيط الإقليمي المتوتر وكانت تركيا والجزائر من ضمن هذه البلدان المتضررة بسبب موقعهما

---

[1] – "زيارة أردوغان للجزائر: تتويج لصداقة عمرها خمسة قرون"2018/02/2، في **http://www.dailysabah.com**، (2019/05/10).

[2] –نعيم شلغوم، **مرجع سابق**، ص ص.211-212.

[3] –Ismail Numan telci , « why is Algeria important for Turkey ? », at :**http://www.aljazeeera.com**, (09/05/2019).

[4] –"الاستثمارات التركية في الجزائر....واقع متين وطموحات كبيرة"في:**http://www.dailysabah.com**، (2019/05/10).

الجغرافي المحاذي لمراكز النزاعات (ليبيا، سوريا) ؛ وهذا ما فرض نوعا من التعاون الأمني بين البلدين نظرا لتشابه الموقف بينهما ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى البعد الأمني في علاقة تركيا بالجزائر.

يعد الجانب الأمني والعسكري من أهم الجوانب التي تركز عليها الدول، حيث تسعى من خلاله للدفاع عن نفسها والحفاظ على وجودها، وفرض الهيمنة في بعض الأحيان وتسعى تركيا إلى تعزيز دورها الأمني والعسكري من خلال التنسيق الأمني و العسكري مع دول أخرى لكسب المنفعة المتبادلة، ولاشك أن تركيا ترى في الجزائر شريكا استراتيجيا يعول عليه في هذا المجال.

رصد تعاون استخباراتي بين الجزائر و أنقرة، حيث سعت الجزائر للحصول على معلومات دقيقة من أجهزة الأمن والمخابرات التركية حول الجزائريين في تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم جبهة النصرة الموالي لتنظيم القاعدة، حيث جرت اتصالات سرية بين البلدين من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات من تركيا حول وضعية السلفيين والجهاديين في سوريا والعراق، وكانت أهم مسألة في التعاون الأمني بين تركيا والجزائر تتركز في الحصول على معلومات الجزائريين في التنظيمات القتالية وعلى رأسها تنظيم الدولة الإسلامية، والمقابل من الجانب الجزائري هو توفير رابط اتصال بين تركيا وسوريا .[1]

بدأت العلاقات الأمنية بين الجزائر وتركيا تأخذ بعدا أكبر بعد الاتفاق بين المسؤولين في الدولتين، على هامش زيارة الرئيس التركي للجزائر، والتنسيق في ملفات الجهاديين الجزائريين في سوريا والعراق والوضع الأمني في ليبيا والتواصل بين تركيا ومصر، حيث نقلت الدبلوماسية الجزائرية رسائلا بين أنقرة والقاهرة، حيث تم التواصل بين تركيا ومصر بواسطة الجزائر، وطلب الرئيس التركي من القيادة الجزائرية إبلاغ الرئيس المصري "السيسي" بعملية التنسيق الأمني حيث أن تركيا تسعى لتهدئة العلاقات المتوترة مع القاهرة.[2]

تملك تركيا والجزائر فيما يخص المجال العسكري إمكانيات كبيرة لتطوير الدفاع و الأمن والصناعة الدفاعية، وفقا لما صرح به قائد الأسطول التركي الكورفيت الأول بالقوات

---

[1]-"تعاون استخباراتي بين الجزائر و أنقرة" في: http://www.elwassat.com/frontpege/2430.html، (2019/05/12).

[2]-زين الدين رديغة، "تركيا تسعى للتواصل مع مصر عبر الجزائر"2016/07/13، في elmihwar.com/ar/index.php/mobile/6528/html:، (2019/5/10).

البحرية التركية "أرديخ كوسو"، فقد أوضح هذا الأخير والذي قاد مهمة بسفينته "الغراب التركي (TCG HEBbliada.fr11)، التي رست بميناء الجزائر في لقاء له مع الصحافة : "إن قوات البحرية التركية مستعدة لتبادل الخبرات و الإمكانيات مع قوات البحرية الجزائرية".

و أضاف ذات المسؤول أن هذه الإرادة ليست بالشيء الجديد، لأن أهم جزء من التاريخ المشترك بين تركيا والجزائر هي بحر الأبيض المتوسط ،و أبرز قائد الأسطول أن التوقيع على اتفاقية التعاون في مجال الصناعة الدفاعية بين تركيا والجزائر في 07مايو 2013م، وزيارة قائد الأسطول التركي الفريق البحري "بولند بوستان أوغلو" للجزائر ستعطي دفعا كبيرا لتعزيز التعاون العسكري بين البلدين.[1]

خلاصة و استنتاجات :

عرفت البيئة السياسية التركية اختلافا كبيرا بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم حيث نجد أن المبدأ العلماني الذي جاء به أتاتورك كان طاغيا الحياة السياسية في تركيا، وكان محميا من طرف المؤسسة العسكرية فكانت تتدخل كل مرة من أجل العمل به

ولكن مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عرفت البلاد نقلة نوعية في توجهاتها حيث كان للحزب رؤية إستراتيجية عمل على تطبيقها بما يناسب موقع تركيا الاستراتيجي

[1]–أسماء وكالات، "الجزائر وتركيا تملكان امكانيات كبيرة لتطوير التعاون في مجال الدفاع والامن "2013/07/02، في: **http://www.ennaharonline.com**، (2019/05/12).

والحضاري فصاغ مبادئ جديدة للسياسة الخارجية التركية وأحدث تغيرا جذريا في المرتكزات النظرية الخاصة بها، وكانت هذه الرؤية الإستراتيجية في عمق تركيا هي من أسباب توجه تركيا بسياستها الخارجية نحو الجزائر وفق المحددات السياسية والإستراتيجية وأيضا المحددات التاريخية والثقافية التي تربط البلدين.

وطبقت هذه السياسة الخارجية تجاه الجزائر وفق أبعاد معينة أهمها البعد السياسي البعد الاقتصادي، و البعد الأمني.

خاتمة

خاتمة:

تناول هذا البحث موضوعا موسوما ب:" السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر من 2002م-2017م" .

وانطلق هذا البحث من إشكالية رئيسية هي: هل نجحت السياسة الخارجية التركية في بناء علاقات تعاونية مع الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2002م إلى 2017م ؟

وتم تقديم إجابة مؤقتة في شكل فرضية على النحو التالي:

نجحت السياسة الخارجية التركية في بناء علاقات تعاونية مع الجزائر في ظل حكم حزب العدالة والتنمية في الفترة الممتدة من 2002م إلى 2017م.

وقد خلص البحث في نهايته إلى:

-أن تركيا ورغم الاختلاف في العقيدة السياسية بينها وبين الجزائر إلا أنها قد استطاعت تجاوز ذلك، ورسمت علاقات متينة في سياستها الخارجية تجاه الجزائر، مرتكزة في ذلك على مبدأ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهذا ينطلق من عمق الرؤية الإستراتيجية التركية المتعددة الأبعاد والتي ترى أن جميع الدول مهمة وذات قيمة سياسية و أن الاختلاف لا يعني عدم التوافق والخلاف، ويمكن تخطي ذلك من خلال النظر إلى الجوانب الأخرى ذات الأهمية .

إذن فالعلاقات السياسية التركية الجزائرية تعرف استقرارا وتطورا ملحوظا رغم الاختلاف في النسق العقائدي بين السياسة الخارجية التركية والجزائرية، و هذا ما ينفي الفرضية الفرعية الأولى والتي تقول بفشل السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر على المستوى السياسي .

-أن العلاقات الاقتصادية التي عملت تركيا على توطيدها مع الجزائر قد عرفت تطورا واضحا خاصة بعد توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين في 2006م، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال كم الاستثمارات التركية الهائل في الجزائر، والمشاريع الضخمة التي تقوم تركيا بإنجازها في هذا البلد، حيث نجد أن أكبر مصنع للنسيج في إفريقيا قد تم إنشاؤه في غرب الجزائر (غليزان)، من طرف شركة استثمارات تركية، بالإضافة إلى اتفاقية الغاز الطبيعي التي عقدتها تركيا مع الجزائر في 2014م لإمداد تركيا بالغاز لمدة عشر سنوات مع زيادة الكميات بنسبة 50 %، وقد احتلت الجزائر المرتبة 32 سنة 2013م للشركاء التجاريين لتركيا من حيث التبادل التجاري، كل هذه المؤشرات تدل على أن تركيا قد

خاتمة:

استطاعت بناء علاقات اقتصادية قوية مع الجزائر وهي في تطور مستمر، وهذا ما يثبت الفرضية الفرعية الثانية والقائلة بأنه كان للمساعي الاقتصادية التي رسمتها السياسة الخارجية التركية دور إيجابي في تطوير العلاقات مع الجزائر.

-أن تركيا قد سعت إلى تأسيس علاقات تعاونية بينها وبين الجزائر على المستوى الأمني خاصة بعد التغيرات التي عرفتها الساحة الإقليمية العربية، وكيف أثرت هذه الأخيرة في تركيا وخاصة الأزمة السورية والليبية، فقد بدأت العلاقات الأمنية بين تركيا والجزائر تأخذ بعدا أكبر بعد الاتفاق بين مسؤولي البلدين على التنسيق في ملفات المقاتلين الجزائريين في سوريا بالإضافة إلى الوضع الأمني في ليبيا، وربط اتصال بين أنقرة والقاهرة بواسطة الجزائر، كل هذا كان دليلا واضحا على تطور العلاقات التركية الجزائرية على المستوى الأمني، كما أن توقيع اتفاقية التعاون في مجال الصناعة الدفاعية بين تركيا والجزائر في 2013م، أعطى دفعا قويا على تعزيز التعاون الأمني والعسكري بين البلدين، وكان للزيارات التي قام بها قادة الأساطيل التركية إلى الجزائر تعميق لهذا التعاون الأمني، وهذا ما ينفي الفرضية الفرعية الثالثة والقائلة بأن السياسة الأمنية التي انتهجتها السياسة الخارجية التركية عرفت قصورا في بناء علاقات إيجابية مع الجزائر مع الجزائر.

ومنه توصل الباحث إلى الإجابة النهائية عن الإشكالية الرئيسة على النحو التالي:

نجحت السياسة الخارجية التركية في رسم علاقات تعاونية مع الجزائر في ظل حزب العدالة والتنمية في الفترة الممتدة من 2002م-2017م، وذلك من خلال النتائج التي توصل إليها البحث، حيث أن العلاقات التركية الجزائرية عرفت تطورا إيجابيا على كل من المستوى السياسي و الاقتصادي و الأمني وهذا راجع إلى الرؤية الجديدة التي تبناها حزب العدالة والتنمية في رسم سياسته الخارجية والتي عرفت انفتاحا ملحوظا ومرونة عالية،وهذا ما يفسر تطور العلاقات بين تركيا والجزائر .

ومن خلال هذه المعطيات فقد توصل البحث إلى إثبات الفرضية الرئيسية و التي تقول أن السياسة الخارجية التركية وصلت إلى حد كبير من توطيد للعلاقات بينها وبين الجزائر ونجحت في السير في منحى تعاوني معها في أغلب المستويات.

وبشكل عام وقد خلصت الدراسة إلى **عدد من النتائج** يمكن تلخيصها فيما يلي:

- العلاقات التركية الجزائرية علاقات تاريخية ممتدة منذ أكثر من ستة قرون وليست وليدة اللحظة.

-بدأت العلاقات السياسية التركية الجزائرية في التطور منذ استنجاد الجزائر بالأخوة عروج وخير الدين وبذلك أصبحت إيالة عثمانية .

-حاولت الدولة العثمانية استرجاع الجزائر من يد فرنسا لكنها فشلت بسبب حالة الضعف التي كانت تعيشها و الأزمات العديدة التي اندلعت في أقطارها.

-عرفت السياسة الخارجية التركية بعد قيام الدولة التركية تحييدها عن محيطها الحضاري المتمثل في الدول العربية بما في ذلك الجزائر.

-عرفت العلاقات التركية الجزائرية في الفترة الممتدة مابين 1924م-2002م فتورا واضحا وقد كان سبب ذلك هو التوجه التركي نحو الغرب وأيضا المواقف التركية السلبية تجاه الثورة الجزائرية .

-شكل عام 2002م نقطة تحول حاسمة في السياسة الخارجية التركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم.

-ساهمت السياسة الخارجية التركية برؤيتها الإستراتيجية الجديدة في رسم علاقات متعددة الأبعاد و إرساء مبادئ ومرتكزات جعلت من تركيا تتجه بقوة نحو محيطها التاريخي والحضاري.

-اعتمدت تركيا في رسم سياستها الخارجية تجاه الجزائر على المحدد التاريخي والثقافي والمحدد السياسي والاستراتيجي وهذا نابع من نظرية العمق الاستراتيجي للسياسة الخارجية التركية التي تنظر إلى محيطها الحضاري والتاريخي بأهمية بالغة وتحاول أن تعود إليه باستمرار ،وهذا دليل على السياسة المتعددة الأبعاد لتركيا .

-عرفت العلاقات التركية الجزائرية استقرارا واضحا على المستوى السياسي، حيث أنه رغم الاختلاف في وجهات النظر و العقيدة السياسية بين البلدين، إلا أن هذا لم يكن مانعا للتقارب التركي الجزائري تحت مبدأ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

-عرف الجانب الاقتصادي في العلاقات التركية الجزائرية دفعا قويا، و يلاحظ ذلك من خلال عدد الاستثمارات التركية في الجزائر والاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين والمبادلات التجارية .

-لعب التنسيق الأمني بين تركيا والجزائر، و توقيع اتفاقية التعاون في مجال الصناعة الدفاعية بين البلدين دورا مهما في تنمية العلاقات التركية الجزائرية على المستوى الأمني.

-**التوصيات:** هناك عدد من التوصيات ذات الصلة بموضوع البحث وهي:

-على الجزائر العمل على توطيد العلاقات مع تركيا أكثر، خاصة فيما يتعلق بالجانب السياسي وذلك لكونها تتشارك وتركيا في كونهما بالمحاذاة من مناطق النزاع، ولذا لابد من مزيد من التوفيق في وجهات النظر بين البلدين .

-ينبغي توسيع مجال الاستثمارات بشكل أكبر بين تركيا والجزائر، وذلك لتحقيق مزيد من المصالح المشتركة بين البلدين، وعلى الجزائر تقديم امتيازات للمستثمرين الأتراك مما يعود بالنفع على الطرفين .

-ينبغي لصناع القرار من البلدين العمل على تحقيق مزيد من التعاون والتنسيق على المستوى الأمني، ذلك لكون الجزائر شريك استراتيجي في هذا الجانب وتركيا تملك خبرة واسعة وقوة في هذا المجال.

- يجدر بالبلدين العمل على التقارب الثقافي بين شعبي البلدين خاصة وأنهما يمتلكان تاريخا مشتركا وعلاقات ضاربة في عمق التاريخ،من خلال إنشاء المزيد من المراكز و المؤسسات والنوادي والجمعيات التي تساعد على تطوير العلاقات و التعريف بثقافة البلدين، حيث أن السعي إلى التكامل بين البلدان يبدأ دائما من القاعدة الشعبية أي رغبة الشعوب في التقارب و الاندماج.

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال:

الشكل رقم 01: خريطة تبين الموقع الجغرافي لتركيا

الشكل رقم 02: خريطة تبين الموقع الجغرافي للجزائر

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

قائمة المراجع باللغة العربية :

1-الكتب :

1-حسين بوقارة، **السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**، (الجزائر: دار هومة، 2012).

2- محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** ، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998).

3- أحمد نوري النعيمي ، **السياسة الخارجية** ، (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011).

4- فيليب برايار ، محمد رضا جليلي ، **العلاقات الدولية**، ترجمة: حنان فوزي حمدان، (بيروت: دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، 2009).

5- سعد حقي توفيق ، **مبادئ العلاقات الدولية** ، (بغداد: دار وائل للنشر ،2006).

6- علاء أبو عامر ، **العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم –الدبلوماسية و الإستراتيجية** ، (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004) .

7- محمد نصر مهنا ، **تطور السياسات العالمية والإستراتيجية القومية** ، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2007).

8- عبد القادر محمد فهمي ، **المدخل إلى الدراسة الإستراتيجية** ، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006) .

9- زايد عبد الله مصباح ، **السياسة الخارجية**، (طرابلس: دار تالة للنشر، ط.2، 1999).

10- لويد جونسن ، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة: محمد أحمد مفتي، محمد السيد سليم، (الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود،1989م) .

11- ناصيف يوسف حقي ، **النظرية في العلاقات الدولية** ، (بيروت: دار الكتاب العربي للنشر، 1985م) .

12- عامر مصباح ، **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية** ، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008م).

13- ريتشارد ليتل ، **توازن القوى في العلاقات الدولية: الإشعارات والأساطير والنماذج** ، ترجمة: هاني تابري، (بيروت: دار الكتاب العربي للنشر، 2007م) .

14- ناظم عبد الواحد الجاسور، **أسس وقواعد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية: دليل عمل الدبلوماسي و البعثات الدبلوماسية**، (عمان: دار مجدلاوي للنشر، 2001م) .

15- كاظم هاشم نعمة ، **في السياسة المقارنة: المداخل النظرية** ، (طرابلس: تالة للطباعة والنشر، 1998) .

16- إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية** ، (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ط3، 1984م).

17- ليلى السيد حسين ، عماد مكاوي حسن، **الاتصال ونظرياته المعاصرة** ، (القاهرة: دار العربية اللبنانية، 1998م).

18- توماس شيلنك ، **إستراتيجية الصراع**، ترجمة: نزهت طيب، أكرم حمدان، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010م) .

19- إبراهيم أبو خزام، **الحروب وتوازن القوى**، (عمان: المكتبة الأهلية، 1999م) .

20- آرجمنت كوران، **السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائ** ، ترجمة: عبد الجليل التميمي، (تونس: منشورات الجامعة التونسية، 1970) .

21- وليد رضوان، **العلاقات العربية التركية: دور اليهود والتحالفات الدولية و الإقليمية pkk في العلاقات العربية التركية، العلاقات التركية السورية نموذجا** ، (سوريا: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2006) .

22- حسن عدنان ،**نظرية العلاقات الدولية**، (بيروت: دار أمواج للنشر والتوزيع،2003).

23- محمد نور الدين، **العرب والأتراك عالم متغير** ، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1993).

24- إسماعيل دبش، **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954م-1962م**، (الجزائر: دار هومة، 2006).

25- أحمد نوري النعيمي، **الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط** ،(عمان: دار زهران للنشر و التوزيع، 2014) .

26- أحمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية** ،ترجمة: جابر الثلجي، طارق عبد الجليل، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2010) .

27- إدريس محمد، **تركيا وتحديات نظرية العمق الاستراتيجي** ، (بيروت: المركز العربي للمعلومات، 2009) .

28- حسين علي باكير و آخرون، **محددات الموقف التركي من الأزمة السورية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012) .
29-أحمد عارف العساف، محمود الوادي، **منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإدارية**، (عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2011)، ص.119-120.
30-عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2008)، ص.238-242.

2-المقالات العلمية المحكمة:

1- عامر مصباح، "صناعة السياسة الخارجية: التخطيط في مواجهة الضغوط"، **الدبلوماسي**، ع.37، (2007) .
2- مؤيد محمود حمد المشهداني، سلوان رشيد رمضان، "أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518م-1830م"، **الدراسات التاريخية والحضارية**،م5، ع16، (نيسان 2013) .
3- أحمد حسن، "العلاقات العربية التركية بين الحاضر والمستقبل، **دراسات إستراتيجية**، ع(41)، (2009).
4- نور الدين محمد، "تركيا و الاتحاد الأوربي: مسألة الهوية والرهانات الشرق أوسطية" ، **دراسات الوحدة العربية**، ع116،(سبتمبر 2009) .
5- صالح فلاح ، مقداد السرحان، "أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية"، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**،ع.6، (2012/02/11) .
6- أمين سرمد عبد الستار، "الولايات المتحدة وتركيا و إعادة تفعيل الشراكة الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط"، **دراسات دولية** ،ع.49، (2014) .
7- نعيم شلغوم، "المحددات المؤثرة في توجيه سياسة تركيا الخارجية نحو توطيد علاقتها بالجزائر"، **سياسات عربية**، ع.17، (نوفمبر/2015) .
8- محمد علاء عبد الحفيظ، "النسق السياسي العقيدي لرجب طيب أردوغان"، **رؤى إستراتيجية**، ع.3، (2013) .

3-الرسائل الجامعية :

1- ميمون عبرو، **الاستمرارية والثبات في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات السياسية في المنطقة المغاربية 2011-2015م**، مذكرة لنيل شهادة ماستو غير منشورة، (جامعة الطاهر مولاي-سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016) .

2- رابح زغوني، **تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية: فحص المقتربات** النظرية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة، (جامعة الحاج لخضر-باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008) .

3- خالد كمال هنية، **السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية من 2002 إلى 2015**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الأقصى:كلية الدبلوماسية والعلاقات الدولية، 2015) .

4 - يحي بوزيدي، **السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد 2002**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة، (جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013) .

4-المواقع الإلكترونية:

1-ستيفن وولت، "العلاقات الدولية :عالم واحد ،نظريات متعددة"، ترجمة: زقاع عادل ،زيدان زياني، في :**www.geocitees.com/ade/zegagh/ir**.

2-"الثورة الجزائرية في الاعلام التركي ،**الشاهد** 2012/10/20، في: **http://echahedonline.com/or/permalink/11705.html**

3-سلطان العامر، "تركيا في الحرب الباردة: سياسة الانعزال"، 2013/06/04م، في: **http://www.alhayat.com/article/185**.

4-جلبير الأشقر، "روسيا تدفع بأحجارها على رقعة الشطرنج"،في: **http://www.wakteldjazair.com**.

5-عبد النور بن عنتر،"زيارة أردوغان للمغرب العربي:تعاون اقتصادي وأهداف سياسية"، مركز الجزيرة للدراسات، 2013/06/22 في :**http://bit-ly/ijlswxb** .

6-سعيد هادف، "تركيا تعيش عزلة إقليمية وهذا ما جعلها تبحث عن متنفس لها في الجزائر"، 2014/11/27، في:

http://www.altahrironline.com/aria// ?p=112824 .

7-عبد المالك سراي، "تعزيز العلاقات التركية الجزائرية: بين التفاؤل والتشاؤم"، 2013/06/05 في: **http://www.elmakam.com/ ?p=2076**.

8-"الرئيس التركي يزور ورشة ترميم جامع كتشاوة بالعاصمة"،2014/11/20، في:http://www.djazairess.com/aps/409762.

9-"الجزائر وتركيا تطمحان لإضفاء بعد استراتيجي للعلاقات التاريخية التي تربطهما"04 /2013/06، في: -http://www.sawt .alahrar.net/ara/permalink/10918/html

10-"رئيس الجمهورية يستقبل رجب طيب أردوغان رئيس وزراء تركيا"، مايو 2006، في : http://www.elmouradia.dz .

-"زيارة معالي وزير الخارجية التركية السيد أحمد داوود أوغلو إلى الجزائر"،في: http://www.mfa-gov-tr.

11-محمد لعقاب، "أسس الموقف الجزائري من تداعيات الربيع العربي: أزمة ليبيا وسوريا، 2018/09/25، في : http://araa.sa .

12-"السيد أردوغان رئيس الوزراء يجري زيارة رسمية لكل من الجزائر وتونس،في: www.mfa-gov.tr.

13-فتيحة بوروينة، "الرئيس الجزائري يبدأ زيارة إلى تركيا"، 2005/02/04، في: http://www.alriyad.com

14- "زيارة أردوغان للجزائر: تتويج لصداقة عمرها خمسة قرون "، 2018/02/2، في: http://www.dailysabah.com.

15-"الاستثمارات التركية في الجزائر....واقع متين وطموحات كبيرة"، في: http://www.dailysabah.com.

16-"تعاون استخباراتي بين الجزائر و أنقرة"، في: http://www.elwassat.com/frontpege/2430.html.

17-زين الدين رديغة، "تركيا تسعى للتواصل مع مصر عبر الجزائر"، 2016/07/13، في: elmihwar.com/ar/index.php/mobile/6528/html .

18-أسماء وكالات، "الجزائر وتركيا تملكان إمكانيات كبيرة لتطوير التعاون في مجال الدفاع والأمن، 2013/07/02، في: http://www.ennaharonline.com.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية :

1-books:

1- Ghosh Peu, **International relations**, (Newdelhi :learning private limited,2009).

2-articles:

1- Aras Bulent, "turkey' s rise in the greater middle east: peace building in the periphery », Balkans **and near east studies**, vol.11, no.1, (March/2009).

3-internet links:

1-Steven Acook, « Erdogan's middle eastern victory lop: turkish domistic politics after the uprising » ,15/12/2011, at : **http://www.foriegnaffairs.com/article/turkey**.

2-Aslli Aydintaslas, « Turkey'sneww policyon syria » , at :**http://www.washington-institute.org**.

3-Omar Bouacha, « Erdugan's visit to Algeria: an important step to words building an effective Turkish-Algerian partnership », Mars2018, at : **http://www.afam.org.fr**.

4-Ismail Numan telci, « why is Algeria important for Turkey ? » ,at : **http://www.aljazeeera.com**.

5-« where is Algeria located ? ,www.mopsof **word.com**.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

-مقدمة.....أ-ر
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية 11-35
المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية..... 12
المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية..... 12
المطلب الثاني: السياسة الخارجية والمفاهيم ذات الصلة بها..... 15
المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية.....19
المطلب الأول: إسهام مدرسة الواقعية الجديدة في تفسير السياسة الخارجية.....19
المطلب الثاني: إسهام المدرسة الليبرالية في تفسير السياسة الخارجية.....20
المطلب الثالث: إسهام المدرسة البنائية في تفسير السياسة الخارجية.....22
المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية وخصائصها.....23
المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية..... 24
المطلب الثاني: خصائص السياسة الخارجية..... 29
المبحث الرابع: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية وأهدافها..... 30
المطلب الأول: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية..... 30
المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية..... 33
خلاصة الفصل الأول..... 35
الفصل الثاني: تطور السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر منذ العهد العثماني إلى غاية م2002.....36-58
المبحث الأول: سياسة الدولة العثمانية تجاه الجزائر حتى عام1830م.....37
المطلب الأول: الإطار الجيوسياسي لتركيا والجزائر..... 37
المطلب الثاني: السياسة العثمانية في الجزائر إلى غاية1830م(احتلال الجزائر).....39
المبحث الثاني: السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر من1830م إلى 1960م....41
المطلب الأول: التفاعل العثماني مع الاحتلال الفرنسي للجزائر..... 42
المطلب الثاني: التحولات السياسية التركية تجاه الجزائر إبان سقوط الدولة العثمانية إلى غاية 1960م..... 46
المبحث الثالث: السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر من1960م إلى 2002م....50

فهرس المحتويات:

المطلب الأول: سياسة تركيا تجاه الجزائر في أعقاب انقلاب 27 مايو 1960م.....51
المطلب الثاني: العلاقات التركية الجزائرية مابين الحرب الباردة و 2002م.....55
خلاصة الفصل الثاني..... 58
الفصل الثالث: تحولات السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر من 2002م - 2017م.....59-81
المبحث الأول: الإطار العام للسياسة الخارجية التركية..... 60
المطلب الأول: البيئة السياسية التركية قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم....60
المطلب الثاني: المرتكزات النظرية للسياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية..... 63
المطلب الثالث: مبادئ السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية.....66
المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر من 2002م إلى2017م..... 68
المطلب الأول: المحدد السياسي و الإستراتيجي للسياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر....68
المطلب الثاني: المحدد التاريخي والثقافي للسياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر.....72
المبحث الثالث: تحليل أداء السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر من 2002م-2017م..... 75
المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر على المستوى السياسي.....75
المطلب الثاني: السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر على المستوى الاقتصادي.....77
المطلب الثالث: السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر على المستوى الأمني.....79
خلاصة الفصل الثالث..... 81
-خاتمة.....82-86
فهرس الأشكال..... 87-89
قائمة المصادر والمراجع 90-96

فهرس المحتويات:

فهرس المحتويات.....97-99
الملخص.....

الملخص

الملخص:

تناول هذا البحث موضوعا موسوما ب: السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر2002م-2017م.

وقد انطلق هذا البحث من إشكالية رئيسية هي: هل نجحت السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية من بناء علاقات تعاونية مع الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2002م إلى 2017م ؟

وتم طرح إجابة مؤقتة في شكل فرضية رئيسية هي: نجحت السياسة الخارجية التركية في بناء علاقات تعاونية مع الجزائر في ظل حكم حزب العدالة والتنمية في الفترة الممتدة من 2002م إلى 2017م.

وقد تم التوصل في هذا البحث إلى عدد من النتائج حيث مرت العلاقات التركية الجزائرية بالعديد من المراحل منذ الاستنجاد الجزائري بالأخوة عروج وخير الدين خلال العثماني، إلى غاية الاحتلال الفرنسي لها، مرورا بتركيا العلمانية التي تأسست على يد أتاتورك الذي فصلها عن محيطها التاريخي بما في ذلك الجزائر، وصولا إلى السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في 2002م، نظرا لانعكاس ذلك على السياسة الخارجية التركية في المبادئ و المرتكزات .

وفي سياق إستراتيجية السياسة الخارجية التركية للتموقع على الساحة الدولية بما يتناسب وعمقها الاستراتيجي، كانت الجزائر محل اهتمام هذه السياسة الخارجية من خلال التقارب التركي الجزائري خاصة على المستوى الاقتصادي و الأمني، ورغم الاختلاف في العقيدة السياسية بين تركيا والجزائر، إلا أن تركيا تعتبر الجزائر شريكا إستراتيجيا هاما خاصة و أن الجزائر تعد مستقرة إذا ما قورنت بالدول الأخرى في محيطها الإقليمي وهذا ما عزز هذا التقارب، وجعل السياسة الخارجية التركية فعالة تجاه الجزائر.

Abstract :

This research is about : the Turkish foreign policy towards Algeria during the period from 2002 to 2017.

And it is start from a principle problem which is : is the Turkish foreign policy succed under justice and development party governance to build a collaborative relationship whith Algeria during the period from 2002 to 2017 ?

And it was put a temporary answer as a principle hypothese which is : the Turkish foreign policy is succed under justice and development party governance to build a collaborative relationship whith Algeria during the period from 2002 to2017.

This researtch gets a few results, where the Turkish-Algerien relationship was pass to many periods since the Algerien resorting from the brothers « Arroudj » and « Kheiredine » under Ottman Empire governance, and after the french accupation to Algeria, going by a Turkish secular state which is istablished at the hand of « Ataturk » who Was devise it from it ‘s historical environement including through Algeria, arriving to the Turkish foreign policy towards Algeria after the justice and devolopment party governance in 2002, owing to reflection of this to the Turkish principles and fundamental tent foreign policy.

And including the Turkish strategy forein policy to get a principle place in the world, Algeria had a major concern from this foreign policy through the Turkish-Algerian approtch, mostly in the iconomic and security sectors, and altough the defferent political ideology between Turkey and Algeria but Turkey regarded Algeria as a strategic partner, mostly that Algeria is a stable country comparative to the other countries in their regional environment , and this which is fuel the approach , and make the Turkish foreign policy effective towards Algeria.